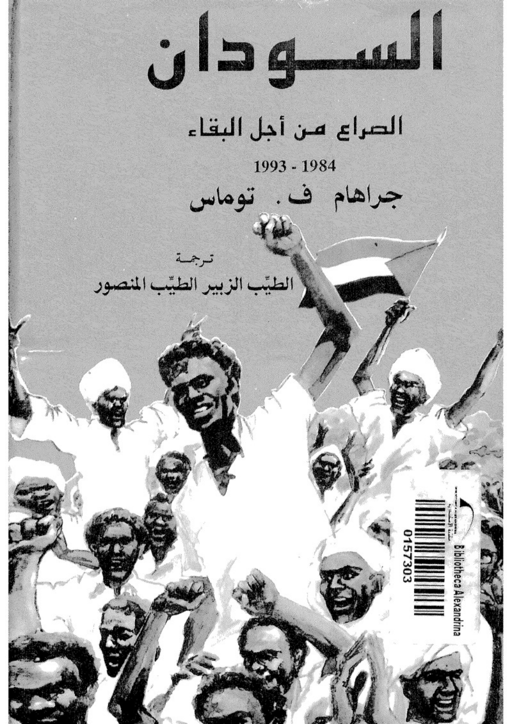

السودان
الصراع من أجل البقاء
1984 - 1993
جراهام ف. توماس
ترجمة
الطيّب الزبير الطيّب المنصور
Bibliotheca Alexandrina
0157303



جراهام ف . توماس

- ولد بكمافون جلامورفان فى 21 يوليو 1921 .
- تخرج بليسانس (درجة شرف) فى التاريخ من كلية ساوث ويلز الجامعية .
- حصل على درجة الماجستير من جامعة ويلز عام 1950 . اشتغل مع وزارة التربية والتعليم ثم نقل إلى مكتب السكرتير الإدارى وعمل مع آخر سكرتير إدارى للسودان السير جيمس روبرتسون .
- عمل مع أول حكومة وطنية وأشرف على الدورات التدريبية للسودانيين فى مجال الإدارة والصناعة .
- دُعى لزيارة السودان بواسطة مختلف الحكومات التى تعاقبت على البلاد بعد حصولها على الاستقلال .
- انضم لخدمة حكومة صاحبة الجلالة وعمل فى وزارة التعليم والعمل والأراضى بكينيا .
- عاد إلى المملكة المتحدة حيث عُيّن عميدًا لكلية هنتركومب مينور لتعليم الكبار فى ساوث بكنجهام شايا حيث أصدر سلسلة محاضرات هنتركومب ذات المكانة العلمية المرموقة .

السودان

الصراع من أجل البقاء

1993 - 1984

دار الفرجانى
للنشر والتوزيع
القاهرة ٩ ميدان الذهبى
منشية البكرى
مصر الجديدة
ت : ٢٩٠٥٨٩٥
ص . ب ٢٣٨٢ الحرية

دار الأمين
للنشر والتوزيع
القاهرة : ١٠ ش بستان
الدكة من ش الألفى
(مطابع سجل العرب)
تليفون : ٩٣٢٧٠٦
ص.ب : ١٣١٥
العتبة ١١٥١١
الجيزة : ١ ش سوهاج
من ش الزقازيق خلف
قاعة سيد درويش بالهرم
ص.ب : ١٧٠٢
العتبة ١١٥١١

رقم الإيداع ٤٦٩١/ ١٩٩٥

اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع
القاهرة

السـودان

الصراع من أجل البقاء

1984 - 1993

جراهام ف. توماس

الطيّب الزبير الطيّب المنصور

دار الفرجاني
للنشر والتوزيع
القاهرة - طرابلس - لندن



الإهـــداء

إلى زوجـــــــتى إزمـــــى ...

التى شاركتنى حبى للسودان وأهله ...

لأكـثر من أربعـــين عامـــــًا ...

أهـــدى هـــذا الكتـــاب ،،،

المؤلّـف

شكر وعرفان

يسعدنى أن أسجل شكرى وتقديرى للعون الذى حصلت عليه فى إعداد مادة هذا الكتاب من الدكتور / يوسف بدرى ، وفتحى سليمان ، وعثمان ميرغنى، والحارث إدريس، وجون لوك ، وبيتر تومسون (مراقب السودان) ، وبيتا دودرى ، والذرو موسون ، والعاملين بمنظمة العفو الدولية ولكثيرين من الإخوة السودانيين الذين لا يسع المجال لذكرهم واحدًا واحدًا .

والشكر مقرون لفتحى سليمان ، وبيتر تومسون ، وجون لوك ، والحارث إدريس ومنظمة العفو الذين أمدونى بصور فوتوغرافية ضمنتها هذا الكتاب .



المحتويات

الصــور

9 – حرب الجنوب – الضحايا . ص 189.

حرب الجنوب – الأيتام . ص 189.

10–الفيضانات – أوقفت المواصلات . ص 190.

– الفيضانات التى تبعتها المجاعة 1986 - 1987 . ص 190.

11– فرقة من الجيش الشعبى لتحرير السودان .ص 191.

– قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان تجوب الغابة فى شاحنة حكومية استولوا عليها . ص 191.

12– العقيد « جون قرنق » قائد الجيش الشعبى لتحرير السودان والجبهة الشعبية لتحرير السودان .ص 192.

– بونا ملوال .ص 192.

13–حسن الترابى قائد الجبهة الإسلامية القومية .ص 193.

14– محمد سيد أحمد عتيق – كمال العوض الجزولى – على الماحى الزاكى – الحاج عبد الرحمن عبد الله نقد الله .ص 194.

– ضحايا النظام .ص 194.

– صور تفضلت بها هيئة العفو الدولية .ص 194.

15– الفريق عمر حسن البشير . ص 195.

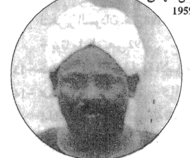
16– سارة محمود الفاضل ، زوجة صادق المهدى .ص 196.

– خريطة السودان .ص 164.

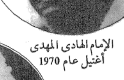
* * *



الإمام عبد الرحمن المهدى
1959 - 1885



الإمام الصديق المهدى
توفى عام 1961



الإمام الهادى المهدى
أغتيل عام 1970

صادق المهدى
رئيس وزراء 1966 - 1967, 1986 - 1989

خلفاء المهدى

مقدمة

« فى التحليل النهائى يكون ضمير
الإنسان هو الجوهر الحقيقى للتاريخ » .
مارك بلوخ

بحلول العام 1998م يمضى على معركة أم درمان قرن من الزمان ؛ تلك المعركة التى أباد فيها كتشنر باشا قائد الحملة البريطانية المصرية جيش عبد الله ودتورشين خليفة محمد أحمد المهدى وقضى بذلك على دولة المهدية ، وفى العام 1899م قتل الخليفة عبد الله كذلك وأسدل الستار على ثلاثة عشر عامًا من الحكم المهدوى .

وكان محمد أحمد المهدى قد أفلح فى طرد الحكام الأتراك المصريين من السودان وتمكن بفضل ذلك من خلق نوع من الوحدة الوطنية ضمت شتاتًا من القبائل المختلفة .

وعلى كلٍّ فقد تباينت مواقف السودانيين من الثورة المهدية ، فهى بالنسبة للمسلمين ، السُنَّة السلفيين بدعة ، إن لم تكن ضلالة ؛ ومن بين هؤلاء أسرة محمد عثمان الميرغنى الذى أسس الطريقة الختمية فى القرن الثامن عشر ، والذى يحظى باتباع كثيرين فى الشمال والشرق بالإضافة إلى سكان المدن ، ودخلت بعض القبائل فى حروب مريرة ضد المهدى والخليفة عبد الله وتكبدت خسائر كبيرة ، ومن هذه القبائل قبيلتا- الجعليين والشكرية - وبقيام دولة الحكم الإنجليزى المصرى اسمًا ، البريطانى واقعًا ، منحت هذه القبائل تأييدها الكامل للإدارة الجديدة ، ودارت الدائرة على أنصار المهدى الذين تعرضوا للكبت

والنفى والرقابة اللصيقة بواسطة أجهزة الاستخبارات العسكرية حتى العشرينات من القرن العشرين ، فقد حرص الحاكم العام وإدارته على ألا يكون لأنصار المهدى أىّ نفوذ أو قوّة ؛ ولكن تمكن السيد عبد الرحمن أصغر أبناء المهدى والذى ولد بعد موت أبيه ، تمكن بفضل قوة شخصيته ولباقته وجاذبيته من أن يخلق لأنصار أبيه كيانًا ويجعل لهم دورًا فى صياغة الأحداث فى السودان ، وبحلول الخمسينات من القرن العشرين كان حزب الأمة ، الصوت السياسى لأنصار المهدى ، يشارك البريطانيين فى إدارة شئون البلاد ، وبدأ ظل المهدية يمتد مرة ثانية مما حدا بالقوى المناهضة للمهدية طلب العون والسند من مصر ، ومع اقتراب استقلال السودان عن الحكم البريطانى تمكنت هذه القوى من كسب الانتخابات على الرغم من أن المهدويين (حزب الأمة) كانوا أكبر وأقوى حركة سياسيةً منفردة فى البلاد ، مما جعل احتمال قيام وحدة بين مصر والسودان أمرًا لا يمكن أن يتم دون حدوث حرب أهلية

وبدأت حقبة طويلة من تعاقب الديمقراطية والدكتاتورية ، وكان للمهدويين فى كل مرة ردُّ فعل . كان أول نظام دكتاتورى جثم على صدر الشعب السودانى هو نظام الفريق عبود (1958 - 1964) الذى أفسح المجال لحكم مدنى ساده المهديون (حزب الأمة) حيث تقلد اثنان من زعمائه هما: محمد أحمد محجوب ، والصادق المهدى رئاسة الوزارة ، وحدث لسوء الطالع ، صراع بين الأنصار التقليديين بقيادة الإمام الهادى المهدى والجناح الراديكالى بقيادة الصادق المهدى . أدى هذا الصراع إلى انتزاع العقيد جعفر نميرى للسلطة فى انقلاب عسكرى عام 1969 .

حاول النميرى جهد طاقته القضاء على ظل المهدى فنفذ مذبحة راح ضحيتها عشرون ألفًا من الأنصار بالجزيرة « آبا » وقُتِلَ فيها الإمام الهادى المهدى ، وتم بذلك القضاء على قوة المهدويين الذين اضطروا لهجر البلاد

أو ظلوا داخل السجون ، وبحلول عام 1967 أصبح جليًا للنميرى أنه لن يستطيع حكم البلاد بمنعزل عن المهدويين والقوى السياسية الأخرى ، وفى النهاية ، وبعد سبعة عشر عامًا من الحكم الاستبدادى تمت الإطاحة بالنميرى بفضل حركة شعبية أدت إلى حدوث انقلاب عسكرى وحكومة عسكرية وعدت بالعودة بالبلاد إلى الحكم المدنى بأسرع ما يمكن ، وأُجريت انتخابات برلمانية عام 1986م حصل فيها حزب الأمة على أكبر عدد من مقاعد البرلمان وانتخب صادق المهدى رئيسًا لوزراء حكومة وحدة وطنية . كان هناك الكثيرون الذين مازالت الشكوك تراودهم حول المهدويين . لم يكن هؤلاء المتشككون من الختمية فحسب بل كانوا صفوة من أهل المدن المتعلمين الذين ليسوا على استعداد لأن يقفوا مكتوفى الأيدى وهم يرون البلاد تعود إلى عهود الطائفية ، وبعد ثلاث سنوات من الفرقة والتشتت أخفق خلالها السودان فى التغلب على التبعة المثقلة من المشاكل التى خلّفها نظام نميرى الطغيانى، وأخفق أيضًا فى ملافاة آثار الكوارث القومية الكبرى المتمثلة فى المجاعة والفيضانات التى دمّرت البلاد .

وبدأ النظام الديمقراطى يتخبط مرة أخرى ، وعلى الرغم من محاولاته المتكررة لم يتمكن من إيقاف نزيف الحرب فى جنوب البلاد ، كما لم يتمكن من إعادة بناء البنية التحتيّة للاقتصاد ، وللمرة الثالثة منذ حصول السودان على استقلاله تتحرك القوات المسلحة بدعم واضح من الأصوليين الإسلاميين وتقضى على الديمقراطية .

قام النظام العسكرى الجديد بحبس الصادق المهدى ومئات من مؤيديه وأقام نظام حكم لم يسبق له مثيل ، من حيث الشراسة ، فى تاريخ السودان ، وأصبحت الاعتقالات التعسُّفية والتعذيب والسجن والحجز فى « بيوت الأشباح » أمرًا يتكرر كل يوم ، كما أن معاملة النظام الجديد للنساء المعارضات

أمر غير مقبول فى عـالم متحضرٍ، وبعد مرور أربع سنوات من عمـر هذا النظام تزداد ممارساته شناعة ، ويزداد الحال سوءًا .

تمسَّك النظام الجديد بقـوانين الشريعة وتأويلاته الأصـولية لهذه القوانين ، وأدَّى ذلك بـالطبع إلى اتساع نطـاق الحرب الأهليـة فى جنوب البـلاد ، فاشتـد القتال وتصاعدت تبعاته ، وكانت دولة المهدية التى مضى على نهايتها قرن أكثر ليبرالية ورحمة مـن النظام العسكـرى الأصولى الـذى رُزِىءَ به السـودان ، ولربما يصبح التراث المهدوى رمزًا للأمل مرة ثانية .

* * *

تمهيد

درجت المجموعات الصغيرة من البريطانيين الذين شاركوا فى إدارة السودان على إقامة صداقات مع السودانيين تدوم مدى الحياة، وليس هذا بالأمر الغريب ، ذلك لأن السودانيين فى كلا الشمال والجنوب شعب رائع .

يعدُّ جراهام وزوجته إزمى مثالاً رائعًا لهذه الرابطة الخاصة ، وكان والدى الراحل السير وليم لوس ، الذى تعرّف على جراهام وإزمى خلال فترة عمله بالسودان ، والتى امتدت من عام 1930 إلى 1956م مثلهما تعلّقًا بهذا الشعب الطيب .

وفى السنوات التى سبقت الاستقلال لعب جراهام دورًا رائدًا فى ترقية سياسات الإدارة والتدريب الصناعى فى السودان ؛ بينما كانت إزمى تتولى وظيفة مدير إقليمى لتعليم البنات وكان لها شرف تأسيس أوّل ناد نسوى فى أم درمان ، ومنذ عام 1950 ظل جراهام يقيم وينمّى صداقات مع قادة سودانيين من بينهم صادق المهدى والفريق جعفر نميرى .

وفى كتابه هذا يأخذنا فى رحلة نستعرض خلالها التغييرات السريعة التى حدثت فى تاريخ السودان المعاصر بدءً بانهيار نظام النميرى الدكتاتورى، ويفحص فى شىء من التفصيل الحكومة الديمقراطية من عام 1986 إلى 1989 ويتعرّض بالتفصيل إلى الظروف المأساوية التى تعيشها البلاد حاليًا .

إن من يكنُّون للسودان مشاعر الحب مثلى يكون على معاناة شعبه . آمل أن يدرك السودانيون الذين تتاح لهم فرصة قراءة هذا الكتاب أن لهم أصدقاء فى

بريطانيا يهتمون بأمورهم ويتوّقون إلى بزوغ شمس اليوم الذى يعود بهذا الشعب إلى حياة هادئة يسودها السلام .

السير رتشارد لوس
نائب رئيس جامعة بكنجهام
وزير دولة بوزارة الخارجية البريطانية
ومكتب الكومنـــولث
1982 - 1981
1985 - 1982

الفصل الأول

تراث المهدى

« لولا النيل لما كان هناك شيء »

أنـون

مما لا شك فيه أن لاتِّساع رقعة البلاد والتنافر العرقى والدينى والثقافى بين سكانها عوامل ذات أثر كبير فى تطور السودان - أكبر- بلد فى إفريقيا ، فالمليون ميل مربع التى تمثِّل مساحة السودان تضم تناقضات حادة فى التضاريس والمناخ وأساليب الحياة ، فالشمال الذى يحتضن ثلثى هذه المساحة سهل عريض يشمل مساحات شاسعة من الصحراء وشبه الصحراء بأشجارها القصيرة المبعثرة هنا وهناك والتلال الرملية ، أما الجنوب فتميِّزه مستنقعاته الزرقاء وغاباته الكثيفة التى تفصله عمليًا عن الشمال .

وحتى السكان أنفسهم خليط عرقى وثقافى ، فسكان الشمال عرب مسلمون لهم صلات قوية بالشرق الأوسط ؛ بينما تقطن الجنوب جماعات نيلية لها صلات قوية بالقبائل الأفريقية فى كينيا وأوغندا والكنغو .

ويعتبر نهر النيل السمة السائدة فى كلا الشمال والجنوب وهذا يجعل السودان بالضرورة نقطة تقاطع طرق بين الشرق الأوسط وإفريقيا السوداء . هذا التقسيم الشماجنوبى ظلّ لزمن طويل مديد بلوى للبلاد ؛ وعلى الرغم من الجهود التى بذلت على امتداد مائتى عام لتوحيد البلاد فإنه لم يتم تقدم يذكر ، وهذا ليس بالأمر الغريب إذا علمنا أن المنطقة تقطنها ستمائة قبيلة لا تربط بينها

لغـة أو هـويَّة أو ثقـافـة ، وقـد ظلت هـذه القبائل تعيش بهدوء لعـدة قـرون ، ولانعرف عن تاريخها سوى شذرات تأتينـا عن طريق السوّاح الذين زاروها على فترات متباعدة ،على الرغم من أن قدمـــاء المــصريين توغلـوا إلى عمق البلاد وما تـزال آثار مملكتى مروى ونبتة بـاقية إلى يومنـا هذا ، ومع بداية القـرن الرابع عشر بدأ تحوُّل القبائل السودانية إلى الإسلام الذى سرعان ما انتشر وازدهر ، وفى أوائل القرن التـاسع عشر أطلَّ السودان برأسـه على العالم وذلك عندما قـام غازٍ تدعمه قوات حديثة التسلُّح ونظام إدارى وسياسى متقدِّم بفتح البلاد ، وقد قام محمد على بـاشا بفتح السـودان عام 1821م بـدوافع متباينـة ، فقـد أراد من فتح السودان تقـوية جيشـه برجالـه وخزانتـه بذهبـه الذى اعتقد أنـه موجـود هناك بكميات وفيرة ، وكـان هذا الغـزو التركى المصرى للسودان إيذانًـا بدخـول هذا البلد ضمن دائرة المصالح البريطانية .

بـدأت اتصالات السـودانيين بمراكـز الثقافـة الإسلاميـة تتكرر وتقـوى ، وظهرت الطـوائف الدينيـة وأصبح بعضها قويًّـا فأضافت عـاملاً آخـر لعوامل الفرقـة فى هذا البلد ، وتمثل الخلاف هـذه المرة بين طائفتى الختمية التى تقـودها أسرة الميرغنى ولها صـلات حميمـة بمصر ، وطـائفة الأنصـار أتبـاع محمـد أحمد المهـدى ، ذلك الرجل الجذاب الـذى نشأ فى أسرة من دُنقلا يقـوم ربها بصناعـة القوارب والذى قاد ثورة أشعلت فى السودان نار القومية ، وكان محمد أحمد يجمع بين جاذبيـة الشخصية والحماس الدينى ؛ ومـردُّ نزعتـه التزمُّتية تلك هـو الوضع الاقتصـادى والاجتماعى الـذى نتج عـن الاحتـلال التركى المصرى للسـودان ، فكـانـت ثـورته دينيـة المضمـون راديكـالية الأسلـوب ، مما جعل الكثيرين من السودانيين الآن يقولـون : إن أبا الاستقلال الحقيقى هـو محمد أحمد المهدى ، إذ أنه، بطرده للأتراك المصريين ، أرسى دعائم دولة السودان الحالية .

كـان البريطانيـون فى البـداية كـارهين للتـدخل فى شئون السـودان إلاّ أن الأحـداث أجبرتهم فى النهايـة للتدخل حفـاظًا على هيبـة مصر ، فبدأ تـدخلهم بخطـة وضعوهـا لسحب القـوات المصرية مـن السودان ، وانتهت تلك الخطـة بفشل ذريع عندما اقتحمت قـوات المهدى تحصينات الخرطوم فـاستولت عليها وقتلت تشـارلس غـردون عـام 1885 ، ومن يـومهـا أصبح تـدخل بريطـانيـا فى السودان أمرًا لامفرًّ منه .

لم يعش المهـدى طـويلاً بعـد فتح الخرطـوم ليجنى ثمار انتصـاراته ، فقـد عاجلته المنيـة وخلفه عبد الله ودتورشين الذى اقتفى خطى المهـدى وبنى نظامًا سياسيًا وإداريًا متمشيًا مع فلسفة الثورة المهدية ، وكان أهم معلم لذلك النظام هو توحيد الجزء الأكبر من البلاد تحت إمـرة الخليفة عبد الله ، إلا أن اتساع رقعة البلاد لم يمكّن المديـرية الاستـوائية من الإنضمام إلى الـدولة الجديـدة والتفاعل معها بصورة كبيرة .

فى أوربا كان التسابـق نحو إفريقيا على أشدّه ، وقد تأثـر السودان بسياسة التسابق الاستعمارى تلك ، فوادى النيل كـان مطروحًا فى السوق الدبلـوماسية ، وبما أن جنـوب السودان محسـوب ضمن منـاطق النفـوذ البريطانى فقـد أصبح تحريـر الشمال والجنوب من الطغيـان الإسلامى الـذى جثم عليه أمـرًا فى غايـة الأهمية بالنسبـة لبريطانيا ، وذلك ليس فقط للانتقام من قتلة غـردون باشا ؛ بل لإعادة السودان إلى حظيرة النفـوذ البريطـانى ؛ لذا فقد تمّ تنظيم حملـة عسكرية ضخمة عام 1896م أسندت قيادتهـا لكتشنر بـاشا وأُنيطت بها مهمة إعادة فتح السودان ، ولم يكن ليخطـر ببال أحـد أن يسـمح لمصـــر ، التى كانت تابعـــة للإدارة البريطــانية ، باحتلال الســودان منفردة ، كما لم يكن من المقبول أيضا إقـامـة إدارة بريطـانية صرفـة فى السـودان ؛ لـذا فقـد عقـدت صفقة سيـاسيـة وعسكريـة تركت آثارها بعيـدة المدى فى السودان . تمّ الاتفـــاق بموجب تلك

الصفقة على إقامة حكم ثنائى فى السـودان تتقاسم فيه بريطـانيا ومصر حكم البلاد ، ووقعت الاتفـاقيـة التى عُرفت باتفـاقية الحـكم الثنائى عام 1891م.

وبذلك الأسلوب أضفت بريطانيا نـوعًا من الشرعية على اتساع نفوذها فى إفريقيـا ، وظل العلمان البريطانـى والمصرى يرفـرفان جنبًا إلى جنـب فى السودان حتى استقلت البلاد عام 1956 ،وباختصار شديد ، كانت بريطانيا تحكم ومصر تدفع الثمن ! .

جعلت الإدارة الجديـدة للسودان النظـام وسيادة القانـون أهم أولـويَّاتها ، وقامت بترسيم الحدود ، أمَّا إعادة البناء قـد أُرجئت حتى تسمح الظروف بإقامة نظام للخدمة المدنية ، وأقيم نظام سياسى لرعاية شئون مليون من الناس موزَّعين على رقعة مـن الأرض تبلغ مليون ميلاً مـربعا ، وكـان معظم الإداريين الجدد من خريجى جامعة أكسفورد ؛ بل ومن باليول على وجه التحديد حيث قال جوبييت إن هـدفـه هو « جـذب نخبـة من القـدرات لباليـوث ليهيىء لها أفضل فـرص التدريس والتدريب ليتخـرجوا حكامًا و إداريين وسيـاسيين وأعضاء فى الخدمة المدنية الإمبريالية فى الداخل والخارج ، » ووصف المؤرخ اتش أى فيشر السودان وحكامه الجدد بقوله : « أرض أهلها سود وحكامها زرق ! » .

وسرعان مـا ذاع صيت حكام السودان الجدد كمجموعـة تتمتع بقدر كبير من الكفاءة والتنظيم ولكن كـانت إدارتهم أبويَّـة مما أدى تلقائيًـا إلى نمو الحس القومى بين السودانيين .

ظل السـودان تحت الإدارة الجديـدة منقسمًا إلى شمال وجنـوب ؛ بل وقـد عمقً الحكام الجدد من الهوَّة بين الجزئين عنـدما أصدر كتشنر باشـا قرارًا يقضى بتنصير الجنوب بينما يظل الشمال مسلمًا .

وأدى هذا التقسيم إلى نمـو قيم مختلفة فى الشمال والجنوب تعمقت حتى الجذور وظلت مصدر صراع وتـوتر منـذ الاستقلال . ومن العوامل الهامـة أيضًا شعور الإداريين الجدد تجاه الصفوة السودانية المتعلمة با لمدن والتى لم تحظى بثقة كبار الإداريين ، وكان ذلك باعثًا حتميًا لنمو الحس الوطنى السياسى بين أولئك

المتعلمين، وبحلول العام 1942م تمكن مؤتمر الخريجين العام، الذى قام أساسًا لترقية التعليم، من إصدار إعلان عام يحمل دلالات دستورية واضحة، والتى، لو قدر لها أن تقبل، لغيّرت مجرى أحداث التاريخ فى السودان؛ ولكن، ولسوء الطالع، رفضها السكرتير الإدارى وقتها، السير دوجلاس نيوبولد، وأدت تلك الواقعة، بالإضافة للخلافات الطائفية، إلى قيام الأحزاب السياسية، ونها الحزبان الرئيسيان من الطائفتين القويتين: الأشقاء الذى أصبح فيها بعد الحزب الوطنى الاتحادى وتدعمه طائفة الختمية (آل الميرغنى) ونادى بضرورة وحدة وادى النيل - وحزب الأمة الصوت السياسى لطائفة الأنصار وقاده باقتدار ابن المهدى الذى ولد بعد موت أبيه، السيد عبد الرحمن، وكان الإداريون البريطانيون ينظرون إلى عائلة المهدى بشيء من الريبة وراقبوا السيد عبد الرحمن عن كثب.

ولكن تمكن السيد عبد الرحمن المهدى بفضل نشاطاته التجارية الذكية وقوة شخصيته بأن يجعل من أتباعه قوة ذات وزن محسوس بحلول الثلاثينات واعتمد فى تمويل حزبه على ريع المؤسسة الاقتصادية الناضجة التى أطلق عليها اسم دائرة المهدى كما أسس صحيفة ناطقة باسم الحزب، وكانت هناك منافسة شديدة بين السيد عبد الرحمن المهدى والسيد على الميرغنى، وكان لكليهما أتباع كثيرون وكتب السير جيمس يقول: «السيد عبد الرحمن والسيد على خطر على السودان بسبب التنافس الشخصى والطائفى القائم بينهما».

أدت الحرب العالمية الثانية (1938 - 1945) إلى تزايد الشعور القومى، وما أن حل العام 1942 حتى بدأ التفكير فى إنشاء مجلس استشارى لشمال السودان؛ وعلى الرغم من أن هذه الخطوة كان ينظر لها على أنها أول خطوة نحو الحكومة المنتخبة إلاّ أنه لم يدر بخلد أحد فى ذلك الوقت أن الحكم الذاتى سيصبح حقيقة خلال عقد واحد من الزمان، فالظروف التى تغيرت كثيرًا عقب الحرب العالمية الثانية فرضت واقعًا جديدًا اقتضى تهيئة السودان لتغيير دستورى،

ولحسن حظ السودان فإن السير جيمس روبرتسون السكرتير الإدارى وقتها كان متفهما لضرورة حدوث تغيير جذرى فى السياسة البريطانية تجاه السودان ، وكان ذلك يعنى استعداده لقيادة البلاد خلال المراحل الأولى للحكم الذاتى .

وفى ديسمبر 1948م افتتح المجلس التشريعى وكان (10) من أعضائه قد انتخبوا انتخابًا مباشرًا عن المدن ؛ بينما اختير(42) عضوًا عن المناطق الريفية و(12) من الجنوب وعين الحاكم العام(10) أعضاء ، واختير (12)عضوًا كمجلس تنفيذى ، سبعة منهم بريطانيون وكان هذا مجلس الوزراء ، وبعد قليل أصبحت غالبية هذا المجلس من السودانيين .

بحلول عام 1950 أصبح السودان بأكمله مرجلاً سياسيًا وساد البلاد نشاط محموم وتصاعد الشعور القومى ، وحتى فى تلك الفترة ظل الإداريون البريطانيون على « اكسفورد كيمبدر جيتهم » ، فبعضهم لم يغادر السودان منذ العشرينات وانضم بعضهم إلى الخدمة قبل الإضراب العام فى بريطانيا ولم يكن لهم ثمة إلمام بالتغييرات الاجتماعية التى حدثت فى بريطانيا .

فى تلك الفترة أيضًا تجددت المطامع والمطالب المصرية فى السودان وأدى هذا بدوره إلى حدوث ردّ فعل سريع وعنيف . فقدم اقتراح إلى المجلس الاستشارى فى ديسمبر 1950 يطالب بالحكم الذاتى ، وبعد نقاش ساخن طرح الاقتراح للتصويت وكانت النتيجة 39 صوتًا إلى 38 ، وكان التقارب الشديد فى نتيجة التصويت إنذارًا مباشرًا للحاكم العام بألاّ يتخذ قرارًا من شأنه إشعال فتنة فى البلاد ، كما كانت مؤشرًا أيضًا بأنه ليس لأى حزب فى هذا البلد أغلبية مطلقة ، وظلت هذه الحقيقة تلازم السودان على مرّ العقود الماضية وهى عامل أساسى فى مأساة الديمقراطية بالسودان .

مع بداية الخمسينات كانت هناك صعوبات وخلافات داخل الإدارة البريطانية للسودان حول مستقبل البلاد ، فالسير جيمس كان مقتنعًا بأن الحكم

الـذاتى ثم الاستقـلال أمـــران لامفـر منهما ، وظل يعمل لتحقيقهما ؛ بينما كــان زملاؤه فى حكومة السودان يميلون إلى تأجيل المسألة ، وكان السير جيمس يخاف من أن يـؤدِّى مثل ذلك التأجيل إلى خلق اضطرابـات وربما إراقة دمـاء . أصبح الوضع متفجـرًا وأدى إلغاء مصر إلى اتفاقيـة الحكم الثنائى فى أكتوبـر عام1951 إلى دعم رغبة السـودانيين فى الاستقلال واتفقت كل الجماعـات بضرورة حصـول البلاد على حق تقرير المصير .

أصبح التيـار المطالب بالاستقـلال قويًّـا بحيث يصعب التحكم فى اتجاه الماء وتعـرض السير جيمس لضغـط من الحكـومـة البريطـانيـة التى أصبحت مستعـدة لشراء تسـويـة سيـاسيـة مـع مصر حتى ولـو أدى ذلك إلى التضحيـة بالسودان ، وقبل أسـابيع فقط من الانقلاب الذى أطـاح بالملك فاروق فى مصر كانت هناك جهود مكثفة لإقناع السـودانيين بقبول نوع من السيادة المصرية على السودان ، وكتب السير جيمس روبرتسون السكرتير الإدارى فى عام 1952 يقول: « لقد تقبَّل السودان الثـورة المصرية بهدوء شديد واستمتع بمشاهـدة الميلودراما من المقـاعد الأمـاميـة . » كما عبرَّأيضًـا عن سخطـه « للدعـايـة المصريـة الصـاخبة ».

وقـد أدّى الانقـلاب العسكـرى فى مصر إلى تقـويـة التصميم السـودانى لمعارضـة الحركة ، وبحلـول عام 1953 كانت كل الأحـزاب السودانيـة مستعدة لتوقيع اتفاقيـة مع مجلس قيادة الثورة المصرى الجديد برئاسة محمـد نجيب تؤيد حق تقرير المصير للسودانيين ، وأدى ذلك بـالتالى إلى تقويض أسلوب التأجيل الذى اتبعتـه الحكومة البريطانيـة وجعلت من المستحيل على السكرتير الإدارى إيقاف عمليـة سودنـة الوظائف بـرغم اعتراضاته عليهـا وكان هنـاك شعور بأن المصريين : « فاقوا البريطانيين دهاءً بفضل اتفاقية نجيب » .

وكان السير جيمس قلقًا على وجه الخصـوص من وضع جنوب السودان ، ولم يكن ذلك غريبًا حسب السياسة البريطانية فى جنوب السودان التى :

« تجاهلت تدرس اللغة العربية هناك وفشلت بذلك فى خلق هوية قومية للجنوب » .

وبرغم هذه المخاوف فقد تم التوصل إلى اتفاقية إنجليزية ، مصرية وُقِّعت فى 4 فبراير وأقيم احتفال بالمناسبة حضره كل رجالات الحكومة وآلاف المواطنين السودانيين .

كانت الاتفاقية نهاية لحقبة ، وعندما غادر السير جيمس السودان فى نهاية العام متقاعدًا وُدِّع فى مشهد عاطفى ، وحُدد آخر يوم من عام 1955 موعدًا لقيام حكومة الاستقلال السودانية .

بدأت الاستعدادات للانتخابات البرلمانية التى أجريت عام 1954 وتم وضع دستور مؤقت للسودان ظل يعمل به ولم يعقبه دستور آخر رغم تعاقب الحقب الديمقراطية والدكتاتوريات العسكرية .

تم تقسيم الدوائر الانتخابية ؛ وعلى الرغم من أن الهدف كان تحقيق العدالة إلا أن المناطق الريفية لم تمنح وزنها الجغرافى الصحيح ؛ مما أتاح للحزب الوطنى الاتحادى فرصة للتغلب على حزب الأمة الذى يعتمد على تواجده القوى فى المناطق الريفية . حصل الحزب الوطنى الاتحادى على 51 مقعدًا بينما حصل حزب الأمة على 22 مقعدًا فقط .

عقد البرلمان الجديد أوّل جلسة له فى أول يناير من عام 1954 وفوّض لإسماعيل الأزهرى - رئيس الحزب الوطنى الاتحادى - تشكيل حكومة وطنية ؛ وبرغم هذا الحدث الهام فإن الأمور لم تسر على النحو المطلوب ، إذ سرعان ما بدأت الصراعات على تعيينات الحكومة للوظائف التى أسفرت بخروج البريطانيين ، وكانت الخلافات على أشدِّها فى لجنة السَّوْدَنة ، وعلى كلٍّ فقد تمت الترتيبات لإعلان الوزراة الجديدة فى اجتماع لمجلس النواب قرر له أن يعقد فى الأول من مارس .

كـان للنظام الجديـد فى مصر مشاكلـه أيضًـا ، قد قـام جمال عبد النـاصر بتحدى محمـد نجيب مما أصاب مـؤيِّدى وحـدة وادى النيل بالسودان بصـدمة عنيفة ؛ ولكن سرعان ما تمت تسوية الأمر فى القـاهرة بعد أن خرجت المظاهرات المؤيـدة لمحمـد نجيب فأعيـد إلى منصبه ، وأعلـن أنه سـوف يحضر الاحتفـال السودانى بافتتاح البرلمان وإعلان حكـومة الاستقلال . أدّى إعلان نجيب ذلك إلى تخوُّف فى أوساط دعاة الاستقلال فى السودان ، وقرروا تسيير مظاهرة احتجاج سليمة ترحِّب بنجيب كصـديق لكنها تؤكد على عدم رغبة السـودانيين فى إقامة وحدة مع مصر .

ولكن وللأسف انتهى اليوم نهاية مأساوية أريقت فيها الدماء وقتل أناس كثيرون ، فقد حدث صدام بين المتظـاهرين وقوات الأمن انتهى بموت خمسين شخصًا من بينهم مـدير الشرطـة مـاك كويفـان ومسـاعـده السودانى مهـدى مصطفى ، وظل التوتر السياسى يسود الجو لأسابيع بعد ذلك ؛ ولكن تم احتواء الموقف بفضل حكمـة الحاكم العام السير روبـرت هـاو ورئيس الوزراء السيـد إسماعيل الأزهرى .

كان مـن شأن الواجبـات الكبيرة التى تنتظر الحكـومة الـوطنية السـودانية الجديدة أن جعلت أزهرى يعيـد النظر فى فلسفته الرامية إلى تـوحيد السودان مع مصر ، وتوصلَ إلى قنـاعة بأن الاستمرار فى هـذا الاتجاه سوف يزيـد من مشاكل البلاد ويحدث انقسـامات حادَّة وخطيرة ، فقرر فى اجتماع سرِّى عقـده مع محمد أحمد محجـوب زعيم المعارضـة الاتفـاق على استقلال السـودان التـام من داخل البرلمان ، وقـدم الاقتراح للبرلمان وأجيز بـالإجماع وأصبح القـرار سارى المفعـول ابتداءً من أول ينـاير 1956 ، وقـد أعقب ذلك تطـور هـام فى دوائر الاتحاديين ، وكانت نهاية الخلاف سقـوط أزهرى من رئاسة الوزارة وتـولى عبد الله بك خليل المنصب بفضل ائتلاف ثـم بيّن حزب الأمة وحـزب الشعب الديمقـراطى الذى انشق عن الحزب الـوطنى الاتحادى نتيجـة الخلاف بين أزهـرى والسيـد على

الميرغنى ، وفى هذا الوقت انضم محمد أحمد محجوب ، الذى سيلعب دورًا هامًا فى الحياة السياسية فى السودان ، إلى حزب الأمة . (كان عضوًا بالجبهة المعادية للاستعمار التى أصبحت فيما بعد الحزب الشيوعى السودانى ... المترجم)، وقد تعالت الآمال عندما قُبِلَ السودان عضوًا فى هيئة الأمم المتحدة كبلد مستقل .

وقت ذاك بدا وكأنَّ المستقبل السياسى للسودان أصبح مضمونًا ، فقد كان محجوب (لعلَّه يقصد عبد الله خليل .. المترجم) قائدًا قوى الشكيمة وذكى وذا خبرة طويلة يدعمه فريق من الوزراء الأكفاء النشيطين ، إلَّا أنَّ العوامل الاقتصادية ألقت بثقلها على الدولة حديثة التكوين .

بالإضافة إلى ذلك فقد كان ممثلوا الجنوب مستائين ، وكان الائتلاف تجميعًا لقوى تقليدية كانت قبل زمن وجيز من تشكيل الحكومة ممسكة بتلابيب بعضها البعض ، وبرغم ذلك فقد ظل متماسكًا ومع بداية عام 1958 قامت الحكومة المصرية للمرة الثانية بتصرُّف غريب وغير متوقَّع بمحاولتها الاستيلاء على منطقة فى المحافظة الشمالية مجاورة للحدود المصرية (مثلث حلايب .. «المترجم ») وقد تم فض النزاع بإجراء استفتاء فى المنطقة أدى إلى بقائها ضمن حدود السودان ، وخلال ذلك العام تدهورت الأوضاع الاقتصادية والسياسية ، وللعام الثانى على التوالى تخفق الحكومة فى تسويق محصول القطن ، وبدأ الانقسام فى صفوف حزب الأمة ، فقد جرت محاولة لإزاحة عبد الله خليل من رئاسة الوزارة وكنتيجة لذلك الصراع نجحت محاولة انقلابية فى17 نوفمبر1958 ، فقد أصيب عبد الله خليل وأزهرى بخيبة أمل من النزاعات الداخلية فى الأحزاب .

قام الجيش بإلغاء الدستور وحل البرلمان والأحزاب السياسية وكل المؤسَّسات الديمقراطية الأخرى ، وشكَّل مجلسًا أعلى للقوات المسلحة آلت له جميع السلطات الدستورية ، وتولى اللواء عبود كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بالإضافة لتوليه منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة .

وكما جرت العـادة فى كل انقلاب عسكـرى ، فقد قال الانقـلابيون : إنهم «اضطروا» لـلاستيلاء على السلطة لتفشى الفسـاد والفوضى الاقتصاديـة وعدم الاستقرار ، ومن سخـرية القدر أن العوامـل الثلاثة هذه هى السمات الأسـاسيَّة لكل النظم الدكتاتورية .

واجـه الحكم العسكـرى جبهـة معـارضـة متَّحـدة وقـويَّـة إلا أن كل احتجـاجاتها لم تُجدِ فى البـدايـة ، وبنهـايـة عـام 1964 واجـه نظـام عبـود ، الـذى اتسَّـم بـالأبوية ، مشـاكل حادَّة ، وواجـه النظـــام الـذى لم يكن يحظى بسـند أوجـذور ويفتقـر إلى الشـرعيـة ، اضطـرابـات فى الشـمال وتمـردًا مفتوحًا فى الجـنوب .

وانهـار المجلس العسكرى أمـام ثورة شعبية وانتهت بذلك ستٌّ سـنوات من حكم الفـريق عبـــود ، وبدأت محـاولة ثـانية للحـكم الـديمقراطى قـادها سر الختـم الخليفة الذى حظى بتأييد كل الجهات لحـيدته وخلفيته الإداريَّة .

كـان جنوب السـودان متصدعًـا ، وحتى القبائـل المعتـدلة عانـت من الخلافـات الدينيـة والاجتماعيـة ، وأُجـبرت حكومـة سـر الختـم الخليفـة على الاستقـالـة بعد أن حاولت تأجيـل الانتخـابات التى تـم الاتفـاق على إجرائها خلال عام 1965 ، وأجـريت الانتخابات وفاز حزب الأمة بأكبر عدد من المقاعد وأصبح محمد أحمد محجوب رئيسًا للـوزارة بفضـل ائتـلاف مع الحـزب الوطـنى الاتحـادى . لجـأت حكومـة المحجوب للكبت فى إجـراءاتها بشـأن الجنـوب ، ونشب خـلاف بين رئيس الـوزراء وإسـماعيل الأزهـرى رئيس الـدولـة الذى أصرَّعلى أن يكـون له دور فى رسـم وتنفيـذ السيـاسة الخـارجية .

واستقالت حكومة المحجوب عام 1966 بعد أن فقـدت ثقة البرلمان وأدَّت تلك الأحـداث لأول مـرة إلى حـدوث انقسـام فى حـزب الأمـة بين التقليـديين

يقودهم الإمـام الهادى المهدى (ابن السيد عبـد الرحمن) والراديكـاليين الذين كانوا يفضلون نظامًا علمانيًا ، وقاد الجناح الراديكالى السيد صادق المهدى حفيد السيد عبد الرحمن المهدى ، وكان الإمام الهادى فى رأيى يفتقر إلى المرونة والحنكة السياسية على الـرغم من أنه كان ورعًا شديد التـديُّن ، ونجح صادق المهدى فى الحصـول على منصب رئيس الـوزراء . تـولى المنصب وتحدوه آمال وطمـوحـات كبيرة إلا أنه واجه منذ البـداية جبهة تحالف مفوَّهة قوامهـا المحافظون والمثقفون اليساريـون ، وبحلول مـايو1967 انتهت إدارة الصـادق وأصبـح محمـد أحمد محجوب رئيسًا للوزراء للمرة الثانيـة . أصبح المشهد السياسى فى السودان مبعثًا للضحك ! فقـد قـام محمـد أحمد محجـوب بحل البرلمان لخوفـه من أن تتمكن المعارضة بقيادة صادق المهدى من إسقـاط حكومته ، وأدَّى ذلك الوضع السائد إلى خلق بـرلمانين ، أحـدهما مجتمع داخل المبنى والآخـر بالخـارج فى ميـادين النجيلة !

فى أبـريل من عـام 1968م أجريت انتخـابات جـديدة خسر فيهـا صادق المهدى دائرته الانتخابية وأصبح مؤيدوه أقليه ، وقـام ائتلاف جديد بدا قويًا وله برنـامج إيجابى محدد (من الإتحادى الديمقـراطى وحزب الأمـة جناح الهادى .. «المترجم») إلا أنه كانت هناك بعض الصعوبات الاقتصادية ، وبينما كان محمد أحمد محجوب يمضى فترة نقـاهة فى لنـدن بعد أزمـة قلبية ، حـاول الحصول على الدعم الاقتصادى من حكومة صاحبـة الجلالة وقال : إنه لو لم يحصل على عون اقتصادى فإن انقـلابًا عسكريًا آخر سيقـع وسوف تكون عواقبـه وخيمة ، وكان مصيبًا فى ذلك ؛ فبينما كـانت محاولات إعادة تـوحيد حزب الأمـة تجرى على قدم وساق وتمَّ الاتفاق على أن يكون للبلاد دستـور رئاسى جمهورى إسلامى ، وبعد يـومين من التوقيع على الاتفـاق قام ضـابط مغمور يـدعى جعفر محمـد نميرى وبـدعم من الشيـوعيين بالاستيـلاء على السلطـة فى انقلاب عسكـرى أبيض .

وقد أيّد الشعب السوداني الانقلاب لأنه سئم مماحكات الأحزاب وخلافاتها ، وشهدت البلاد فترة من التمزق والفساد وعدم الاستقرار وسفك الدماء التى لم يشهد لها مثيل منذ أيام الحكم التركى المصرى للسودان .

ومن هنا بدأت مأساة السودان ، وكانت الستة عشر عامًا التى عاشها نظام النميرى مثالاً فريدًا للفساد وإساءة استغلال السلطة .

مارس مجلس قيادة الثورة بقيادة النميرى سلطة مطلقة وحظى نظامه بتأييد الشيوعيين ، ووضع محمد أحمد محجوب وإسماعيل الأزهرى مع ثلاثة وستين سياسيًا آخر فى الحبس التحفظى ، وعندما أخفق النظام الجديد فى إقناع صادق المهدي بتأييده اعتُقِل هو الآخر فى 5 يونية 1969.

ومن بداية حكمه اتبع النميرى سياسة لا تعرف الرحمة للقضاء على منافسيه ، وكان أوّل ضحاياه الإمام الهادى المهدى الذى تلقى مشورة سيئة ودخل فى مواجهة مسلحة مع النظام العسكرى ، فأتاح بذلك فرصة للنميرى كان يبحث عنها وانتهت المواجهة بمذبحة الجزيرة آبا المأساويّة فى مارس1970 حيث قتل أكثر من عشرين ألفًا من الأنصار ووقع الإمام الهادى نفسه فى كمين خلال محاولته الهروب إلى الحدود الأثيوبية وقُتل . ٠

وفى عام 1971 واصل نميرى محاولاته الرامية لتثبيت أقدامه فى الحكم فقام بتصفية قاسية للشيوعيين الذين دبّروا محاولة ناجحة للإطاحة به ونجا منها كما نجا من محاولات عديدة ضده بعد ذلك .

بدأ النميرى سياسة التقلّب فى التحالفات والولاءات فى الداخل والخارج ، فتخلى عن حلفائه القدامى فى الاتحاد السوفيّتى وأعلن البلاد جمهورية ديمقراطية اشتراكية على النمط الرئاسى ، وتمّ « انتخابه » رئيسًا للدولة لست سنوات وانتهت بذلك أول مراحل صراعه من أجل السلطة .

فى مـارس 1972 تلقيت دعـوة لـزيـارة الخرطـوم وعنـدمـا استشرت وزارة الخارجية البريطانيـة وجدت تشجيعًا كبيرًا لتلبية الـدعوة لأن علاقات بـريطانيا بنظام النميرى وقتها كـانت فاترة ، وعندما قابلت الـرئيس ذهلت عندما اعترف أن البلاد لم تعد تسير بالكفاءة التى كانت تسير بها أيام البريطانيين ولسوء الحظ تواصل التدنِّى وعانى الاقتصاد والبنية التحتية .

فشلت خـلال تلك الـزيارة ، رغـم رجاءاتى المتكـررة ، فى إقنـاع النميرى بإطـلاق سراح صـادق المهـدى ، وتحسنت بعـد ذلك العـلاقـات السـودانيـة البريطانيـة بالقـدر الذى مكن النميرى من القيـام بزيـارة للندن ، إلَّاأنـه كان واضحًـا للعيـان أن الوضع غير مستقـر ، وقـد نجح النظـام ، على كلٍّ فى وضع نهاية للحرب فى الجنوب .

بعد ضغوط عدَّة تم إطلاق سراح صـادق المهدى ونفى ، عندما وصل إلى لندن ناشدته أن يجرى صلحًـا مع النميرى من أجل السودان وأهله ؛ لكن تورط الصـادق فى الجبهة القـومية المتحـدة لعدة سنـوات تمخض عن محاولة انقـلاب فاشلة عام 1976 أُريقت فيها الدماء وأعدم 98 شخصًا ، وأصبح سلوك النميرى متقلبًـا وهبطت الـروح المعنويـة لأفـراد القـوات المسلحـة نتيجة لـلاعتقـالات والفصل من الخدمة بل والإعدامات فى الرتب العالية .

كانت سـلامة الصـادق الشخصية همى الأول ؛ ولكن كـان فشل انقلاب 1976 مؤشرًا هامًا للكثير من الناس ، خـاصة النميرى الذى اقتنع الآن بأنه ليس فى مقدوره أن يلعب دور الشرطى فى الـداخل ويحمى حدود البـلاد من الأخطار الآتية من الخارج ، واقتنـع الصادق أيضًا بأن الـدكتاتـورية لا يمكن إسقـاطها بالقوة العسكرية ، وقامت مفـاوضات أدت فى النهاية إلى عقد محادثات مصالحة بين الصادق المهدى والنميرى فى بورسودان عام 1977 ، وكُتب لتلك المحادثات الفشل من بـدايتها ، فبينما أخـذت حـرارة الوضـع السياسى فى الصعـود حلت

بـالبلاد ظـروف طبيعيـة أدّت إلى كوارث زادت من بـؤس الشعب السـودانى، وبنهايـة عام 1979 بـدا واضحًـا أنـه ليس فى نيـة النميرى القيـام بأى نـوع من الإصـلاح ، وواصلت البـلاد سيرهـا نحو الفـوضى وأصبحت على بعـد خطـوة واحدة من الكـارثة ، فكـان للسياسـة الرعنـاء الفاشلـة والتغييرات المستمرة فى الوجوه آثـارها المدمِّرة ، وتخللت السياسـة العدوانية التى اتبعهـا النظام ضد آل المهـدى لمحات من حسـن النية ، فقـد وعـدهم النمـيرى بـرد ممتلكـاتهم التى صـادرها منهم .

وصل النميرى إلى بداية نهايته عام 1983 عندما قام ، خلال بحثه عن حل لمشاكلـه ، بإعلان السودان دولة إسـلامية وأقام عـرضًا مسرحيًّا مضحكًا عنـدما صبَّ زجاجات الويسكى فى مياه نهر النيل ، وكـانت قراراته الجديدة تلك وباءً حل بـالفقراء الذيـن أقام فيهم حد السرقـة فقطِّعت أوصالهم وأصبـح السودان المتسـامح بطبعه فى قبضـة طـاغية جبَّـار . فى 24 سبتمبر 1983 أصدر صادق المهدى استنكـارًا شديدًا للفسـاد الذى أصبح سمـة من سمات النظام فتم على الفور إلغاء القبض عليه .

أصبح النميرى معزولاً وبعيـدًا عن الحقيقة ، وشهـدت الأشهر الأولى من عام 1984 حـركة ملحـوظـة فى التجمعـات المضادة لـه ، فقـد تمكنا مـن إقامـة علاقات جيـدة بوسائل الإعلام وشملت علاقاتنـا تلك إدوارد مورتيها وشارلس مينيل ، ورتشارد دودن ، ورتشارد هول ، وكانـت سارَّة المهدى - زوجة - صادق المهدى عنصرًا هـامًا فى تحركـاتنا تلك ؛ وجـاءت إلى لندن ، لحسن الطـالع ، فى وقت كنا فى أمسَّ الحاجة لها .

وفى أبريل احتفلت « التضامن » الصحيفة اللبنـانية التى يحررها فؤاد مطر بعيدها الأول وكان مقر الاحتفال البيبسـى روم بمركز الصحافة العالمى . حضر الاحتفال ما يـزيد على (200) شخص من بينهم صحفيـون وسياسيـون من كل

أنحـاء العالم ، وكـان من بين الحضور الأمير تـركى بن عبد العـزيز من المملكـة العربيـة السعوديـة وممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وساد الاجتماع تـوتر ظاهر لأن أعضاء من المعـارضة السودانيـة كانوا مـوجودين وتحدثوا بصراحـة ووجدوا استجابة ، وقام الـدكتور منصور خالد ، الذى كان إلى عهـد قرب وزيرًا لخارجية النميرى ، بانتقاد رئيسه انتقادًا لاذعًا وكان قـد نـشر له قبل مـدة كتـاب اسماه « ثورة الفزع » . كان صادق المهدى وقتهـا فى سجون النميرى بعد إدانته لقوانين الشريعة ، وأجرى الـدكتور كريس كيريل من هيئة الإذاعة البريطـانية والمسئول عن شبكـة أفـريقيا مقـابلـة معى عن النميرى والـوضع فى السـودان ، ودخلت خلال المقـابلة فى نقاش حـامٍ مع عبد الله الحسن سفير السودان الـذى هاجمنى بشـدة لانتقـاداتـى للنميرى ، وعلمت من شـامـة الصـديق التى حضرت من السودان بعـد أيام قليلة من ذلك بأن الـدوائر الحاكمة فى الخرطوم « غـاضبة من جراهام توماس! » .

ومن بين من قابلتهم فى لندن أيضًا أحمد عبد الرحمن وزير داخلية النميرى. وكان أحد تلاميذى السابقين ، والرجل عضو فى جماعة الإخوان المسلمين ومؤيد متحمس للدكتـور حسن الترابى قائد الجماعـة والنائب العام وقتئـذ . قال أحمد عبد الـرحمن : إنه بفضل القـوانين الإسلاميـة فقد سحب النميرى البسـاط من تحت قـدمى صادق المهـدى ووحَّد كـل مسلمى السودان خلفـه ، وقدم حجـة ضعيفة قال فيها: إن إضراب الأطباء كـان السبب فى عدم إطلاق سراح صادق المهـدى ولكنـه اعترف بقلقـه من الـوضع فى جنـوب السـودان حيث أصبحت المشكلة معقدة وشائكة .

ومن بين زوار لندن أيضًا شريف التهامى الـذى كان فى ذلك الوقت وزيرًا للطاقة ، وشريف التهامى أحد اثنين رشحهما حـزب الأمه للمشاركة فى الحكومة عقب مصالحة 1977 ؛ ولكن عندمـا طلب منه الصـادق الاستقالة من الحكـومة

فيها بعد رفض ، وهو زوج فاطمه عبد الرحمن المهدى عمة الصادق . حضر إلى منزلنا وعندما رأيناه أنا وإزمى زوجتى أُصبنا بصدمة ، فقد تقدمت به السن بصورة ملحوظة وأصبح نحيلا وبدا متعبًا ومحبطا ، وكان عهدنا به رجلاً ثائرًا متوقدًا ، أما الآن فلم يبق فى ثيابه شىء من الرجل الذى عرفناه ! وكان قد زار صادق فى سجن كوبر قبل مدة وجيزة .

وقبل يومين فقط .. تلقيت رسالة من صادق يثنى فيها على الجهود التى نبذلها بالمملكة المتحدة ، وخلال زيارة لى للقاهرة توصلت إلى انطباع بأن النميرى فى ذلك الوقت يبحث عن عذر يطلق بموجبه سراح صادق المهدى دون أن يفقد شيئًا من ماء وجهه .

فى نوفمبر1984 ذهبت أنا وإزمى إلى مصر للمرة الثانية وقابلنا عددًا من أصدقائنا القدامى الذين أكدوا لنا أنهم يفعلون كل ما فى وسعهم بخصوص السودان ، وكنت قد تلقيت تقارير مزعجة قبل مغادرتى لندن من حاكم ملكال فيليب أو بانق يقول فيها : إن النميرى يوزع الأسلحة بسخاء على أفراد قبيلة البقارة ، وكان يأمل بهذه الطريقة من إحداث انشقاق بين النوير والقبائل المجاورة لهم بالإضافة إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان . كانت الصراعات الداخلية بين القبائل - أمرًا طبيعيًا - إنما الجديد فى المسألة محاولة النميرى استغلالها لتحقيق غاياته . كان البقارة فى الماضى يشترون السلاح من ليبيا وثوار أرتريا ، أما الآن وقد فاضت كميات لديه بفضل كرم النميرى فقد أصبحوا يبيعونه ويشترون بثمنه سيارات المرسيدس بينز الفاخرة ، وخلال هذه الفترة من حكم النميرى ، الذى لم يبق منه سوى أشهر قلائل وزعت كميات كبيرة من الأسلحة فى كردفان ودارفور وبحر الغزال وزاد هذا من احتمال توسع الصراعات القبلية المزمنة وخلق مشاكل ظل السودان يعانى منها إلى هذا اليوم .

تلقينا نبأ إطلاق سراح الصادق من سارة هاتفيًّا ونحن بالمغرب وحصلت على تأكيد له من السفارة البريطانية بالرباط ، وقد انحنى النميرى أخيرًا للضغوط التى سلطت عليه من الداخل والخارج .

فى نهاية عام 1984م أصبح واضحًا أن الوضع الاقتصادى بالسودان آخذ فى التدهور بمعدل كبير ، وأن حكم النميرى التعسفى القاسى قد انزلق فى فوضى إدارية وتنبأ كثيرون هنا أن النظام أخذ يتداعى واقترب من نهايته .

بحلول أعياد الميلاد عام 1984 كانت تصلنى أخبار من أصدقاء سودانيين بأن التغيير أصبح قاب قوسين أو أدنى إلاّ أن فتور الهمة الذى استولى على البلاد لم يكن يشير إلى أن النميرى قد وصل نهايته .

خلال يناير وفبراير من عام 1985 كانت تصلنا أخبار مضطربة من السودان تقول: بأن التجار والمهنيين قد نفد صبرهم ، وبعد حلول العام الجديد بقليل بلغت فظائع النميرى قمتها عندما شنق رجل الدين المسن والمفكر الإسلامى المرموق محمود محمد طه الذى وجه انتقادات للنظام فى منشور أصدره. كان محمود محمد طه كاتبًا مميزًا وقائدًا محترمًا لجماعة الإخوان الجمهوريين وهى جماعة صغيرة لم يكن العنف من بين أساليبها فى العمل السياسى والفكرى ، وقد اعتُقِلَ أخيرًا ثم أُطلق سراحه وأُعيد اعتقاله مرة أخرى مع أربعة من أتباعه .

حكم على محمود بالإعدام إذ لم ينكر ما قاله ، وقد تعالت أصوات المعارضة والاحتجاج من دول العالم الإسلامى واحتج جميع سفراء الدول العربية بالخرطوم إلا أن النميرى تجاهل كل ذلك ونفذ حكم الإعدام فى محمود محمد طه .

طلب منى الدكتور خليل عثمان ، والدكتور منصور خالد تنظيم مظاهرة فى لندن فرحبت بالفكرة وشرعت فى التنفيذ . كانت المظاهرة مهرجانًا اشتركت فيه كل الأحزاب وعقد اجتماع بغرفة الاجتماعات الكبرى بمجلس العموم البريطانى . رعى الاجتماع ديم جودث هارت عضو البرلمان عن حزب العمال ، وسيريل تاونسند عضد البرلمان عن حزب المحافظين ، وديفيد آلتون عضو البرلمان عن حزب الأحرار . كنت أجلس على كرسى الرئاسة وكانت القاعة مكتظة ، وكان مشهدًا مؤثرًا ألقى فيه الدكتور خليل عثمان خطبة رائعة حيًا فيها محمود محمد طه الذى عاش معه فى السجن لأشهر عدّة وتركت طهارته وورعه أثرًا كبيرًا فى نفس الدكتور خليل .

بدأت المعارضة ضد النميرى تتحد ببطء بها فى ذلك الاتحاديون القدامى والشيوعيون .

● ● ●

الفصل الثانى

نهاية النميرى وقيام المجلس العسكرى الانتقالى

1986 - 1985

« أما فيما يختص بأشكال
الحكومة فليتنافس الحمقى »
بوب

كان عام 1985 عامًا زاخرًا بالأحداث فى كل أرجاء العالم ، وكانت كلها أحداثًا ذات طبيعة دراميّة . من بين تلك الأحداث حصار السفارة الليبية فى لندن ، وقد لاقت تلك الأحداث رواجًا فى الصحافة العالمية ضاهى اهتمامها باغتيال إنديرا غاندى فى الهند ووفاة اللواء محمد نجيب بمصر ، كما كان السفير الأمريكى المتجول موضوعًا فى مقدمة نشرات الأخبار والأحداث فى السودان أيضًا كانت مذهلة ، ففى نهاية فبراير وبداية مارس كانت الأخبار والإشاعات التى تفوح من السودان تقول : إن النميرى سيذهب بلا رجعة إلى واشنطون فى أبريل وكنت أشعر وقتها أن شيئا كهذا لا يعدو أن يكون أضغاث أحلام ، إلا أن تلك الإشاعات بلغت درجة من القوة جعلتنى أنقلها إلى المسئولين بمكتب العلاقات الخارجية الذين أبدوا تشككهم فيها ، وقمت أيضًا لنقلها إلى أناس مهتمين بالشئون السودانية .

وأخيرًا.. أُعلن رسميا أن النميرى سيذهب إلى واشنطون للبحث عن العون السياسى والاقتصادى من الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت تلك المحاولة طلبًا يائسًا لأن الرئيس رونالد ريجان كان يحجز أربعة وخمسين مليونًا من

الدولارات الأمريكية قررت إعانة للسودان . استُقْبِل النميرى استقبال الرؤساء وقابل الرئيس الأمريكى فى البيت الأبيض وكان ذلك نموذجًا آخر لسياسة الوجهين التى تمارسها الحكومات الغربية الكبرى ، التى تتباكى على خرق حقوق الإنسان وتستقبل خارقيها ويعتقد أن الرئيس ريجان قال عن النميرى :

« أعلم أنه ملعون ؛ لكنَّه من رجالنا ! » .

اتصل بى الدكتور خليل عثمان وأخبرنى أن المعارضة اتّحدت وأنّ اتحادات العاملين والمهنيين تقوم بتنظيم الإضرابات والمظاهرات وذلك بالتنسيق مع طلاب الجامعات ، وكان مقررًا أن تبدأ حركة المقاومة هذه يوم الأحد إلا أنها أُجِّلت إلى يوم الأربعاء ، ووصلتنى محادثات هاتفية أخرى من السودان وبلدان شرق أوسطية بنفس المعنى . كان الكل مقتنعًا أنَّ عهد النميرى لن يرجع من أمريكا وفى الحال تفجرت أعمال الشغب والاحتجاج وسارت المظاهرات وكان لقوات الأمن والقوات المسلحة دورًا متناقضًا ، فلم تقم بأى محاولة لإنهاء الاضطرابات ؛ بل ويقال إنهم كانوا يخبرون المتظاهرين بأنهم يقفون معهم ، وقد أبلغ عن حالة وفاة واحدة بالخرطوم وتواصل الإضراب ، ولبعض الوقت ساد الموقف هدوء مشوب بالتوتر وصرح النميرى فى واشنطون بأنه لا يوجد ثمة داع لقطع زيارته والعودة للخرطوم ، كما قال: إنه قابل الرئيس ريجان ووعده بالمساعدات ، أما فى بريطانيا فقد أكد لى مكتب العلاقات الخارجية أن الأحوال بالسودان هادئة وأن اللواء عمر أحمد الطيب (نائب الرئيس) ممسك بزمام الأمور ، وفى ذات الوقت كان الدكتور خليل عثمان والسودانيون الآخرون يصرُّون على أنه سوف تتم الإطاحة بالنميرى وأن الأمر أصبح « مسألة أيام قلائل » .

وفى يوم الخميس 6 أبريل أذيع أن النميرى سيعود إلى الخرطوم قبل يوم من انتهاء زيارته للولايات المتحدة ، وأنه سيعقد مؤتمرًا صحفيًا بالقاهرة قبل مواصلة طيرانه للسودان .

وفى منتصف ليلة 7/6 أبريل انقطع الاتصال بين الخرطوم والعالم الخارجى كما أغلقت المطارات ، وعندما هبطت طائرة النميرى فى مصر وقع انقلاب عسكرى عليه فى السودان . خرج النميرى من طائرته لعقد المؤتمر الصحفى إلا أن ذلك لم يتم ، فحاول ركوب طائرته ومواصلة الرحلة ولكنه نصح بخلاف ذلك فأنزل من على ظهر الطائرة وأقلته سيارة إلى خارج المطار .

تناقضت التقارير حول الحادثة ، فقد قيل إن الطيار رفض الإقلاع ولكن يرجح أن السلطات المصرية هى التى منعت الطائرة من مغادرة مطار القاهرة ، وتقرر أن يبقى النميرى بمصر .

انتهى النميرى .. بعد أن تبخَّرت آخر ذرَّة لمصداقيَّته وطويت سبع عشرة سنة من الحكم الاستبدادى الدموى . انتهت سنوات غسل المخ بانقلاب عسكرى وعد بتشكيل حكومة انتقالية . انتهى النميرى وترك مشكلتين كبيرتين فى السودان أولاهما :خَصْخَصَةُ للبنية التحتية للاقتصاد ، والمشكلة الأخرى : المتمثلة فى الحرب المستمرة فى الجنوب . فى أول سنوات حكمه كان أبرز إنجاز له إبرام اتفاق مع الجنوبيين منحوا بموجبه قدرًا من الحكم الذاتى ، إلاَّ أنَّ هذا انتهى بالفشل التام .

بانهيار دكتاتورية النميرى وقيام الانتفاضة الشعبية ظهرت أحداث غير عادية فى الخرطوم ، فقد اتضحت قوة ومدى المعارضة وأدت المطالبة بحكم ديمقراطى إلى حدوث ضغط كبير على ضباط القوات المسلحة الذين تقدموا الانتفاضة واقتنعوا أنه لا يوجد بديل للانتخابات الحرة ، فقد أبدت كل قطاعات الأمة من رئيس اتحاد طلاب جامعة أم درمان الإسلامية محمد أحمد سليمان إلى صادق المهدى الذى لعب دورًا قياديًّا فى الإحاطة بالنميرى ، أبدت تصميمها على الديمقراطية . كان إسهام الصادق المهدى أساسيًّا ، فقد أعدَّ الوثيقة السياسية التى قدمت للفريق سوار الدهب ، وفى عملية اتسمت بالسلبية اختبأ الصادق فى منزل يخص أحد المقربين له ظل شاغرًا المدة ، ومن

هناك أعـدَّ الميثاق الذى قبلـه المجلس العسكرى الانتقالى مكـرهًا ، وأصبح من المحتم بموجبـه إجراء الانتخابـات وإقامـة نظام ديمقراطى ولم يترك أى فـرصة للمجلس العسكرى الانتقالى بأن يحنث بوعده .

ومن سخرية القدر أن يعلن الفريق سـوار الذهب الذى عينه نميرى قائدًا عامًا للقوات المسلحة قبل ثلاثة أسـابيع فقط قرار الإطاحة به ويتولى الحكم مع خمسة عشر ضابطًا آخرين .

ولد الفريق سوار الـذهب بأم درمان عام 1934 عندما كـان السودان تحت الحكم الإنجليزى المصرى يحكمه ضباط بريطانيون تحت إشراف حكومة يقودها حاكم عـام معين ، ودخل الكلية الحربيـة عام 1954 والسودان وقتهـا يقترب من الحكم الذاتى . تخرج بعد أربعـة أعوام وكانت البلاد قـد نالت استقلالها . تلقى بعـد ذلك التدريب فى الأردن وبـريطانيـا ومصر . كـانت أسرته تـدين بالـولاء للطريقة الختمية التى تقودها عائلة الميرغنى ، والختمية درجوا على تأييدهم لمصر ومعارضتهم للمهـدويين ، إلاَّ أن الفريق سـوار الذهب عُـرف باعتـداله فى كل الأمور كما عـرف بذكائه وهدوئه . عنـدما استولى على السلطـة من النميرى وعد فى الحال بالسماح بنظام حزبى تعددى وقـام بحل الحزب الشرعى الوحيد للعهد القـديم - الاتحاد الاشتراكى السودانى - وقـد لاقى توليـه للرئاسـة ترحيبًـا من الـدول الإسلاميـة وتأييـدًا محدودًا فى الغـرب ، أما بـالنسبـة لـلإدارة الأمريكيـة والرئيس ريجان فعلى الرغم من الارتباك الذى أصابهم فى البداية والذى كان مرده وجـود النميرى معهم قبل ساعـات فقط من الانقلاب ، فسرعـان ما استعـادوا تـوازنهم وأيدوا ، وكـان ذلك أمرًا غـريبًا ، فقـد كان النميرى حليفًـا للولايـات المتحدة وأكبر متلقٍ للعون الأمـريكى فى أفريقيا السوداء . لم تخف أمـريكا قلقها على استقـرار النظام الجديـد -خـاصـة - وأن العقيد القـذافى اعترف فى الحال بحكومة المجلس العسكرى الانتقالى ، مما أثار مخاوف وشكوك الولايات المتحدة من احتمال حدوث تطورات فى المستقبل .

أما بريطانيا فقد كانت أكثر جرأة وتفاؤلاً ، فقد كان رتشارد لوس ، الذى عمل والده السير وليم لوس فى السودان قبل الاستقلال وكان مستشارًا سياسيًّا لآخر حاكم للسودان ، وزير دولة بوزارة الخارجية البريطانية وأعلن أن البيانات الآتية من الخرطوم مشجعة ، وفى غضون أيام قام بزيارة للخرطوم للمحادثات .

كان هناك شعور عام بالارتياح لانتهاء نظام نميرى البغيض واستقبلت الإدارة الجديدة استقبالاً حارًا فى وسائل الإعلام البريطانية ، وكان عنوان صحيفة التايمز « حظًا سعيدًا يا سودان ، لقد وجدت ما تحتاجه ، » وجاء فى ذلك التقرير إن كلًا من الولايات المتحدة ومصر اعتبرتا نميرى لبعض الوقت مكسبًا ، وأنّ على النظام الجديد الاستفادة من حسن النوايا المتوفر تجاهه فى الغرب الذى لا يحرص أن يرى السودان ممزّقًا واختتمت مقالها بقولها : نأمل أن نتمكن من مساعدة حكومة تتبنى سياسات ليبرالية واقعية وتملك السلطة لتنفيذها » ، وقد قام الرئيس المصرى حسنى مبارك بطمأنة النظام الجديد فى السودان بصداقة الشعب المصرى ولكنه حذَّر الزعيم القذافى بعدم التدخل ، كما اشتركت كل وسائل الإعلام البريطانية فى التعليق فقالت صحيفة الديلى تلغراف : « سودانيون قلائل فقط هم الذين فوجئوا بسقوط الطاغية ، لقد كان النميرى سببًا فى الهبوط القياسى الذى حلّ بالبلاد ، وقد تبعت المجاعة التى كان الجفاف سببًا جزئيًّا فقط فى حدوثها ، الانهيار الاقتصادى » .

والشىء المذهل عن وسائل الإعلام هذه أنها احتاجت لزمن طويل جدًا كى تفهم الطبيعة الشريرة لنظام نميرى ، فقبل سقوطه لم تصدر عنها سوى احتجاجات قليلة ومتقطعة .

تضمَّن أول بيان صادر عن الحكومة الانتقالية تأكيدها على الوحدة الوطنية والحريات الفردية وأكدت عزمها على تسليم السلطة للشعب بإجراء انتخابات

عـامـة بأسرع فـرصـة ممكنـة ، وبما أن المجلس الـذى كُـوِّن فى أيـام قليلـة بعـد الانقلاب من ضباط تمت ترقيتهم وتعيينهـم بواسطة النميرى ، فلم أكن أصدق بأنهم سـوف يسلمـون السلطـة ، ورغـم ذلك ، وفى غضـون أيــام من حـدوث الانقـلاب قـام المجلس المكـون من خمسـة عشر ضابطًـا بإزاحـة رمـوز الإدارة القـديمـة واعتقل بعضهـم ، وكـان من بين المعتقلين عمـر أحمد الطيب نـائب الـرئيس ، وتم كذلك إبعـاد حكـام المديريـات وأُعلن عفـو عام عن السجنـاء السيـاسيين وشمل هذا العفـو للعجب ، حسن الترابى قائد الإخـوان المسلمين الـذى كان سنـدًا قويًـا للنميرى ، واعتقل فى العاشر من مـارس بتهمة التـدبير لانقلاب يطيح بالرئيس .

ثم تشكيل وزارة من الفنيين برئاسة الـدكتور الجزولى دفع الله وبدأت هذه الحكـومة على الفـور مبـاحثات مع المجمـوعات الـرئيسيـة بجنوب السـودان ، وأبدت إشـارات تصالحيـة تجاه جون قـرنق والجيش الشعبى لتحريـر السودان ، وكانت الحرب الأهليـة فى جنوب السودان فى - ذلك الوقت - تكلف الحكـومة مليون جنيهًـا فى اليوم ؛ لـذا فقد أعطى الموضـوع الأولويـة ، وقام جـون قرنق فى البـداية بتعليق عمليـاته العسكـرية فى الجنـوب مقابل تسـوية شـاملة يتبعهـا إصلاح .

تضمَّنت مقترحـات قـرنق إلغاء قـوانين الشريعـة الإسـلامية فى الجنـوب وإعادة اتفـاقية أديس أبابـا لعام 1972 ، وتحسين مستـوى تمثيل الجنـوبيين ليس فقط فى الحكومــة المركزية بل وفى البعثـات الدبلوماسيـة والجامعات ، كما ضمن جون قرنق مطالبه توزيعًـا أفضل لثروة البلاد بحيث يلقى الجنوب حقه ، وكانت أكثر التطورات مفاجأة المكالمة التى تلقاهـا جون قرنق من القذافى والتى نصحه فيها بمسـاعدة الإدارة الجديـدة ، وكانت استجـابة قـرنق لذلك إنـذارًا مشهورًا للزمرة الحاكمة بتسليم السلطة لإدارة مدنية خلال سبعة أيام ، وتبدلت نبرة قائد جيش تحريـر السـودان بسرعـة وبصورة دراميـة ، فقـد أعلن أن سـوار الـدهب والضباط الآخرين قد سرقوا انتفاضة الشعب السودانى .

قام الفريق سوار الذهب بتأكيد أهداف المجلس الانتقالى وهى تحقيق الوحدة الوطنية بإجراء انتخابات ديمقراطية ومعالجة الاقتصاد وإنهاء الحرب فى الجنوب ، وفى 14 أبريل أعلن أن المجلس سوف يستمر فى الحكم « إذا تطلبت الظروف ذلك » ؛ ولكنه يأمل فى أن تعود الديمقراطية خلال عام ، وأعلن أيضًا أن ما يسمى بقوانين الشريعة « سيتم تعديل وملاءمتها » .

وفى 24 أبريل أدى الجزولى دفع الله مع أربعة عشر وزيرًا آخر اليمين الدستورية لحكومة مدنية تحت الرقابة العسكرية لفترة انتقالية حددت بعام واحد ، وواجه المجلس الانتقالى مشاكل ضخمة خلفها نظام نميرى الدكتاتورى الفاسد ، وكان الاقتصاد المشكلة الكبرى كما كان أعضاء المجلس الخمسة عشر يفتقرون للخبرة والدراية بمشاكل الاقتصاد والتجارة والصناعة ، فالدكتاتوريات لا تنمى فى المرئوسين روح المبادرة وشجاعة اتخاذ القرار لذلك فإن الحكومة المدنية الجديدة لم تجد ضالتها فى المجلس العسكرى الانتقالى .

أما العقبة الكبرى الأخرى هى.. أن معظم السودانيين ذوى الكفاءة والقدرة ظلوا « يقترعون بأقدامهم » خلال السبع عشرة سنة من حكم النميرى ، وينتشرون الآن فى كل بلدان الشرق الأوسط ويتولون وظائف هامة ، فالمؤسسة الاقتصادية الكويتية يديرها مغتربون سودانيون ، كما أن الرتب العالية فى القوات المسلحة والإدارات التجارية فى كل منطقة الخليج يسيطر عليها سودانيون لم يحتملوا البقاء بالبلاد خلال عهد النميرى ، فقد هاجرت أعداد كبيرة من الكوادر السودانية عالية التأهيل والتدريب ، ويقوم كثيرون منهم الآن بتولى وظائف هامة فى جامعات دول النفط الفنية ، وفى أوربا وأمريكا كذلك ، ولا يمكن إقناعهم بسهولة بترك حياتهم المرفهة والعودة إلى وطن معدم ، ولم تعد هناك كفاءات داخل السودان يمكن الاعتماد عليها ، والوضع هذه المرة يختلف تمامًا عما كان عليه فى الفترة التى أعقبت استقلال البلاد

عام 1956 ، بالإضافة إلى ذلك فإن السودان الذى دهمه الظلام ظل يرزح تحت نير حرب أهلية فى جنوبه دامت لأكثر من ثلاثين عامًا ، حرب مكلفة ومفزعة، ليس فقط فى الدماء التى تسفك وإنما الدمار الذى تحدثه ، وظلت جرحًا ينزف لم يجد من يعالجه علاجًا ناجحًا منذ الاستقلال ، وحتى اتفاقية 1972 بأديس أبابا انهارت وزادت المشكلة حدة بسبب الكوارث الطبيعية من جفاف وفيضانات ، والحكومة الجديدة لم تكن أحسن حالاً من سابقاتها على الرغم من جهودها المقدَّرة .

وعندما انتهى عهد الطغيان كان حل جهاز الأمن واحدًا من أولى قرارات الفريق سوار الدهب فتم الاستيلاء على أسلحته وأجهزته وتعالت الآمال القومية ، وفى غضون أيام فقط برزت إلى السطح أحزاب سياسية وتنظيمات لاحصر لها ، ويدّعى كل واحد منها أنه وحده الذى يملك الحلول السريعة ويضمن مستقبل البلاد ، وجرى حوار بين قوى التحالف الجديد الذى ضم الأحزاب السياسية واتحادات العاملين حتى لا تقوم فى البلاد إضرابات جديدة ولم يتم التوصل إلى نتائج لأن المجلس العسكرى لم يحدِّد وقتًا معينًا لتسليم السلطة وكانت هنالك مخاوف من أن الوعود ينقصها الصدق ، أما فى الجنوب فإن الموضوعين الاقتصاديين الرئيسيين هما التنقيب عن البترول ومشروع قناة جنقلى ، وكلاهما هام لإعطاء الاقتصاد المتهالك دفعة .

خلال الأيام الأولى لقيام المجلس العسكرى الانتقالى نشطت حركة سياسية محمومة ، فقد ظهرت أحزاب وتجمعات لا حصر لها إلى جانب الحزبين الطائفيين الكبيرين : حزب الأمة (المهدويون) والحزب الاتحادى الديمقراطى (الختمية) مثل جماعة الأخوان المسلمين والحزب الشيوعى السودانى الذى أمضى سنين طويلة يعمل تحت الأرض ، كما ظهرت مجموعات أخرى صغيرة الحجم كبيرة الصوت مثل الاشتراكيين الإسلاميين والحزب القومى الاشتراكى ،

والحزب الناصرى ، والبعثيين الموالين لإيران ، بالإضافة إلى ذلك برزت للسطح عدة اتحادات ومنظمات مهنية ، وكان الجنوب منقسماً أيضًا وهذا واضح على وجه الخصوص فى المناطق التى يسيطر عليها القادة القبليين ، وأفضى لى النميرى مرة بعد واحدة من محاولاته الكثيرة المتكررة لإضفاء صبغة شرعية على نظامه بتكوين برلمان جديد بأنه كلما كوَّن مجلسًا جديدًا جاء بالوجوه القديمة كالزبير حمد الملك من دنقلا ، وأبوسن من رفاعة ، ومادبو من دارفور ، وأضاف : « حتى لو قلت أنه غير مسموح لأحد من خارج الاتحاد الاشتراكى بالترشيح فإن نفس هذه الوجوه ستظهر متدثِّرة بالقناع الذى حددته ! » كان الشماليون فى الماضى يعتقدون أن قيادة البلاد حق شرعى قاصر عليهم ولم يفهموا حتى الآن أن الوضع قد تغيّر بصورة جذريَّة خلال السنوات الماضية ، فقد نضجت القبائل الجنوبية خلال الستينات والسبعينات وحصل الكثيرون من الجنوبيين على مؤهلات علمية عالية وآمال أعلى . قليلون جدًا من الشماليين على استعداد لفهم الوضع الجديد .

إنهم لم يدركوا بالتأكيد التغييرات الديموجرافية التى حدثت فقد هاجرت أعداد كبيرة من صفوة الجنوبيين إلى العاصمة بينما هاجرت أعداد كبيرة من الفقراء المعدمين الجنوب هربًا من الاضطرابات واستقروا فى معسكرات اللاجئين فى ضواحى العاصمة المثلثة .

إحساس السودانيين الشماليين تجاه إخوانهم الجنوبيين مثل إحساس المصريين تجاه السودانيين قاطبة ، فمنذ أيام الفراعنة اعتبروا القاطنين بمناطق النيلين الأبيض والأرزق عبيدًا يسترقونهم وازدادت الحساسية السياسية فى الجنوب حدة خاصة بين أفراد قبيلة الدينكا ، فقد تمكنت مجموعة من مثقفى هذه القبيله مثل: فرانسيس دينق ، وبونا ملوال ، وفيليب أوبانق من أن يكون لهم أثر ليس فقط قوميًا بل عالميًا ، وهناك جنوبيون آخرون مثل أبيل ألير

وجوزيف لاقو الذين ظلوا دائماً جاهزين ومستعدين لتولى المناصب العامة .

قلنا أن النميرى فى أيامه الأخيرة وزع الأسلحة عشوائيًا على القبائل المتنازعة فى الغرب والجنوب وترك ذلك للحكومة الجديدة الانتقالية تبعة ثقيلة ، ومن المشاكل الأخرى التى أصبحت مصدرًا للاحتكاك إطلاق سراح حسن الترابى رئيس الإخوان المسلمين . الذى تمكّن أتباعه من تنظيم حملة قوية وفعالة بفضل مصداقيتهم والوضع المريح الذى تمتعوا به لعدة سنوات من حكم النميرى ، والخلايا السرية التى نظموها فى الجامعات وفى القوات المسلحة نفسها ، بالإضافة إلى وضعهم الاقتصادى القوى ، وهذا ما جعل زعيمهم الترابى يتباهى بأن نموًا كبيرًا قد حدث لجماعته وهو مصيب فى ذلك ، فقد ارتفع عدد البنوك الإسلامية وأصبحت الإعانات والسلفيات متوفرة لهم ، وقاموا بأعمال خيرية فى المناطق التى تأثرت بالمجاعة والفيضانات ، وحلّ بها فقر مدقع فانضم كثيرون ممن تلقُّوا هذه الإعانات للحركة الأصولية .

مع بداية نوفمبر 1985 اتصل بى صادق المهدى هاتفيًا من بون ليقول: «إن حزب الأمة حقق قفزات كبيرة على الرغم من ضعف التنظيم بعد سبعة عشر عامًا من الحكم الدكتاتورى » ، وكان الصادق مقتنعًا بأنه لابد من حصول حزبه على الأغلبية التى تمكنه من تشكيل الحكومة وبدون ذلك فستدخل البلاد فى فوضى تامة تقضى عليها وأضاف: « بأن الاتحاديين منقسمون على أنفسهم وأن الشيوعيين والبعثيين ممسكون بتلابيب بعضهم البعض وأن الإخوان المسلمين ضد الكل ، واعترانى شعور بأن الصادق يعتقد بإمكانية قيامه بلعب دور المسيح فإرث المهدى مازال متأصِّلاً فيه .

تحدثنا بعد ذلك عن مصر فقال : إن أمرها يحيِّره فقد أربكته استقالة كمال حسن على من منصب رئيس الوزراء وقال : إنه يعتقد أن الرئيس حسنى مبارك « يهيمن على كل شىء » ولا يستطيع أحد أن يفهمه أبدًا . حاولت أن أسبر غور

هذه المعضلة خلال زيارة لى لمصر فى ينـاير 1986 عندمـا تحدثت كثيرًا إلى كمال حسن على فى فنـدق مينا هاوس ، حيـث كنا نقضى فترة نقـاهة أنا وإزمـى وقد منحتنا إدارة الفندق خيمـة عربية نستقبل فيها ضيوفنا ونعقـد داخلها الجلسات دن أن نسبِّب إزعاجًا لبقيَّـة النزلاء ، وخلال استعراضنا للـوضع العام سألته عن أسباب استقالته – فصداقتنا قديمة امتدت لأكثر من عشرين عامًا – ونتحدث معه بصراحة تـامة . قال كمال حسن على : « إنه شكل مجلسًـا للوزراء ووضع له سياسيـات واضحة إلاَّ أنَّ الرئيس كان كثير التـدخل ، وشعرت بالتعـاطف معه حين قال: إنه لا يمكن أن يقبل لنفسه القيام بدور الملازم بعد أن كان قائدًا عامًا للـقوات المسلحـة !! وأضـاف يقول : إنـه « مبـارك » لن يتركنـا نتـصرف بمفردنـا » .

تحدثنا بعـد ذلك عن نميرى الذى ظل يعيش فى القاهـرة منذ عزلـه ، فقد زاره كمال حسن على قبل أيام واقتنع بأن النميرى « بعيد جدًا عن حقيقة الوضع بالسـودان » ، وخرج بـانطباع بأن الرئيس السـابق مازال يحلم بأنـه سوف يحكم السودان !! وتحدثنـا بعد ذلك مطـوَّلاً عن الوضـع بالسـودان وأعطانى انطبـاعًا واضحًا بأن الشكوك تخامره حول وفاء المجلس العسكرى الانتقالى بوعده بإجراء الانتخابات . كان يشعر بأن القوات المسلحة سوف تمدِّد من بقائها فى السلطة ، وقد أعجبنى تحليل كمال حسن على لقاعدة السلطة فى السودان لأنه كان مطابقًا لوجهة نظرى ، فأنا أيضًا كنت مقتنعًـا بأن الجيش هو أقوى سلطة فى البلاد ولن يرجع إلى ثكناته بـاختياره ، أما بالنسبة لتقييمه للعائلات فقـد كانت وجهة نظره حول آل الميرغنى أمرًا لا يتوقع أن يأتى من مـواطن مصرى ، فقد كان يشعر أنهم منقسمون على أنفسهـم ولا فائدة ترجى منهم ، وعبَّر عن تقديره للصادق المهدى وقـال : إن آل المهـدى أكثـر نفوذًا كما أبدى مخاوفـه من تـزايـد نفـوذ الإخـوان المسلمين وقال إنهم يمثلون تهديدًا حقيقيًا .

وفى مساء نفس اليوم قابلت الدكتور عبد القادر حاتم وشربنا الشاى معًا . تعـرضنـا لمسألـة السـودان ، وكـان ، كعهـدى بـه ، حـذرًا شـديـد التحفظ

والدبلوماسية ولكنه قال صراحة : إنه يقدِّر صادق المهدى ، فقد تقابلا عدة مرات وحدث بينهما تقارب فى وجهات النظر، وهما بلا شك يقدرِّان الوزن الثقافى لبعضهما البعض .

بمرور الوقت أصبح واضحًا أن المجلس العسكرى الانتقالى لن يتمكن من تحقيق أى واحد من الثلاثة أهداف التى وضعها ، فالمشكلة الاقتصادية لم يتم التطرق لها ، ناهيك عن حلِّها ، والمفاوضات مع جون قرنق وصلت إلى طريق مسدود بعد أن اشترط إلغاءً فوريًّا لقوانين الشريعة الإسلامية وجعل ذلك شرطًا لتعاونه وقد اتحد هذان العاملان فى إثارة الشكوك حول الهدف الثالث : الحكومة الديمقراطية ، وتزايدت الضغوط على الإدارة المؤقتة وقامت جبهة تحالف قوامها الأحزاب السياسية واتحادات العاملين وسميت اتحاد القوى الوطنية للإنقاذ الوطنى ، والمجموعة الوحيدة ذات النفوذ التى لم تنضم إلى هذا التحالف كانت جبهة الإخوان المسلمين التى كونت فى مايو 1985 اتحادًا أصوليًّا عريضًا خاصًا بها أُطلق عليه اسم الجبهة القومية الإسلامية ودعت إلى الأسْلَمة الفورية للبلاد .

توسعت الحرب فى الجنوب خلال فصل الصيف بعد أن انسدت كل قنوات الاتصال بين الحكومة وجون قرنق ، ونفذت عمليات شملت القصف الجوى الذى اشتركت فيه طائرات ليبية مما زاد من تخوف الكثيرين ، ووجهت الانتقادات للحكومة وقيل إنها بدلاً من أن تنشر الحقائق على الناس فإنها تصرف انتباههم إلى محاكمات وزراء النميرى المفسدين .

وكانت المفاجأة فى 10 أكتوبر1985 ففى وجه كل هذه التعقيدات نشر دستور مؤقت ينادى بنظام حكم ديمقراطى يبدأ بعد عام من الحكم العسكرى حسب الاتفاق وأن انتخابات عامة سوف تجرى فى البلاد فى أبريل عام 1986.

● ● ●

الفصل الثالث

النظام التعدُّدى فى بلاد التعدُّد

« زخم فى وادى القـــــرار »

جويل

كانت الأشهر الأولى من عام 1986 ، زاخرة بالنشـاط السياسى المحموم ، فبين عشية وضحاهـا امتلأت الساحة السياسية بـزخم من الأحزاب والجماعات السيـاسيـة وبـدأ السودانيـون ، رجـالاً ونسـاءً ، شماليين وجنـوبيين يعبّرون عن وجهات نظرهم ويطرحون تصوُّراتهم لحل مشاكل البلاد العرقية والاقتصادية .

فبالإضـافة للحـزبين الرئيسـيين التقليـديين ، الاتحـادى الـديمقراطى (الختمية) وحزب الأمة (الأنصار) ظهرت عشرات الأحزاب والتجمعات التى تسعى للحصول على موطىء قـدم فى ميدان السياسة ، فهناك الجماعـات الدينية مثل الإخوان المسلمين والإخوان الجمهوريين ذوى الأصـوات العالية ؛ بينما أعاد الشيوعيون وحلفاؤهم التقليديون فى اتحادات العاملين تلميع أنفسهم بعد سنين من الحظر . هنـاك أيضًا التجمعات الفئـوية وجماعـات الضغط الإقليمية مثل: حزب جبال النـوبة بالإضافة إلى جماعـات صغيرة من الناصريين والبعثيين ، وقد تـراوح العـدد الكلى لتلك الأحـزاب والجماعات بين الثـلاثين والأربعين جماعـة وحزبًا ، ومع اقتراب موعد إجـراء الانتخابات ازدادت التكهنات والتوقعات عما ستسفر عنه .

أعد الـدكتور يوسف بـدرى تقريـرًا يقول فيه: « إن صـادق المهدى يجوب البلاد بـلا كلل أو ملل ويضيف أن استطلاعًـا مبدئيًا للـرأى العام يشير إلى أن

35 - 40% من الأصوات سوف تكون من نصيب حزب الأمة يتبعه الاتحادى الديمقراطى الذى سيحصل على26 - 30% » . أما عن بقية المنافسين فيقول: « إن الجبهة القومية الإسلامية ستحصل على 8 - 10% وأحزاب الجنوب 10-12% بينما تذهب 5% من الأصوات لكل الآخرين ، وأضاف الدكتور يوسف بدرى يقول: إن صادق يؤمن بضرورة قيام حكومة قومية وهو ذات الاتجاه الذى يشجعه المجلس العسكرى الانتقالى » .

لم يحظ الدستور الذى ستجرى الانتخابات بموجبه برضاء الجيش الشعبى والجبهة الشعبية لتحرير السودان ، فقد تصلَّب قرنق فى موقفه الداعى إلى إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية كشرط للدخول فى أى تفاوض ، وقد زاد الموقف سوءًا عندما استمر تطبيق العقوبات ؛ وبرغم هذه المصاعب فقد أجريت الانتخابات التى لم تكن متأثرة بصورة مباشرة بالحرب الأهلية فى الجنوب .

فى الأشهر الأولى من عام 1986م أحرز بعض التقدم السياسى فى دوائر حزب الأمة ، فقد انعقد المؤتمر العام للحزب وحضره ألفَ مندوب من مختلف بقاع السودان ولم يفاجأ أحد بانتخاب المؤتمرين للصادق المهدى رئيسًا للحزب بالإجماع ، كما تمخض المؤتمر عن حدث لم يسبق له مثيل فى السودان ، وذلك بانتخابه امرأة لعضوية المكتب السياسى للحزب المكون من خمسة أعضاء وهى السيدة سارة المهدى ، وكان من ضمن الخمسة الدكتور عمر نور الدايم ، ونصر الدين الهادى ، وقيل عن ذلك المؤتمر: « إنه ديمقراطى حقًا ويعيد للأذهان ذكرى مؤتمر الخريجين العام الذى عقد سنة 1943 .

كانت التحركات السياسية الأخرى تجرى على قدم وساق ، ففى مارس1986 عقد بأديس أبابا مؤتمرًا سياسيًّا ناجحًا بين الجيش الشعبى والجبهة

الشعبية لتحرير السودان مع التحالف الوطنى المكون من اتحادات العاملين وكل الأحزاب السياسية عدا الاتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية القومية. عرف الاجتماع بإعلان كوكادام واتفق فيه المؤتمرون على إطار عام لحل المشاكل القومية السياسية والدستورية ، واتفق المؤتمرون كذلك على عقد المزيد من الاجتماعات مستقبلاً ، إلا أن انشغال الأحزاب بالإنتخابات لم يتح فرصة لاجتماع آخر .

فى 23 مارس 1986 كتب لى صادق المهدى رسالة مطوّلة فى نهاية الحملة الانتخابية قال فيها :

« تمكنًا من حشر طن من العمل فى أوقية من الزمن وأصبحنا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق المعجزة » .

لقد أزعجنى إفراطه فى التفاؤل وعدم إدراكه لحقيقة هامة وهى أن حزب الأمة لن يتمكن من إحراز أغلبية مطلقة فى تلك الانتخابات ، تعرَّض فى خطابه للمؤتمر العام الذى عقده حزب الأمة وقدم وصفًا تفصيليًّا له ، فقد تم إنشاء مؤتمرات إقليمية تقود إلى المؤتمر القومى للحزب . كان سعيدًا بصورة خاصة من تمكنه من إرساء القواعد الأساسية للحزب وبإيجاده لأمانات فئوية للنساء والطلاب والمزارعين والجماعات المهنية ، وعلى ضوء هذا التقسيم كان تصوره لهيكلية الحزب حيث ستمثل الأقاليم بخمسين فى المائة من مقاعد المؤتمر بينما ينتخب النصف الآخر بواسطة مختلف المجموعات ، وأعدت جماعة من المتخصّصين برنامجًا ينفذه الحزب خلال السنوات المقبلة إذا ما فاز فى الانتخابات ، لقد كان برنامجًا طموحًا وتضمن الكثير من اللمحات الديمقراطية إلا أنه أغفل عوامل هامة وحيوية أدت إلى عدم تحقيقه للنتائج المرجوّة ، وحتى صادق نفسه لم يكن متفائلاً بما سوف يتمخض عنه المؤتمر الدستورى القومى لحل مشكلة الجنوب الذى اقترحه الحزب فى برنامجه ذاك ، فقد كان يعتقد أن جون قرنق :

« خاضع تمامًا للمصالح الأثيوبية » .

ولم يضع وزنًا للجبهة الإسلامية القومية التى قال عنها :

« إنهم يرقصون خارج الحلبة ولا يملكون حلًا لأىٍّ من مشاكل السودان الهامة » .

وقد أثبتت الأحداث اللاحقة سوء تقديره ، وتعرّض فى خطابه أيضًا إلى وفاة والدته (رحمة) فى بداية العام ، وقد تأثر كثيرًا لفقدها إذ كانت تربطه بها علاقة قوية جدًا ، فقد كانت تتمتع بالحكمة وحسن التقدير وبُعد النظر فى الأمور السياسية وتعرّضت لضغوط كثيرة من مختلف أفراد العائلة ، أما اختفاؤها الآن من حياة صادق فقد :

« كان ضربة قاسية وبقيت أصارع بدون تشجيعها ودعواتها الصالحة».

وبدا واضحًا من خطابه هذا ومن محادثة تلقيتها من سارة عندما كانت بجنيف فى 2 أبريل 1986 أن الصادق أصبح يعتقد أنّ القذافى وحده هو الذى يمكن أن يساعده فى حل مشكلة الجنوب إذ لم تبدى أى جهة أخرى استعدادها لمد يد المساعدة ، وقمت بنقل وجهة نظره هذه إلى رتشارد لوس ونواب برلمانيين آخرين ، وقام رتشارد ، الذى لم يعد يعمل بالخارجية البريطانية ، بإبلاغ الرسالة لخلفه بالخارجية البريطانية .

وكان لصادق تفاؤلاً ، فى غير محله ، لعلاقاته بمصر التى وصفها بأنها جيدة بينما واصل عدم اعتداده بالجبهة الإسلامية على الرغم من اعترافه بحسن تنظيمها وقوة موقفها المالى . ناقشت هذه الأمور مع ديفيد روبرتس من مكتب العلاقات الخارجية وشئون الكومنويلث وأبدى كلانا مخاوفه من المستقبل فى السودان .

كانت المراحل الأخيرة للانتخابات سريعة ومنهكـة ، فقد شارك فيها السودانيون المنتشرون فى شتى بقاع العـالم وسيكون لأصواتهم أثر كبير فى نتيجـة التصويت ، وعين حزب الأمـة وفدين للطواف على بريطـانيا وبقية دول أوربـا مكونين : من أحمد الدابى ، وياسر قريرى .

وعندمـا أشرفت الحملـة الانتخابيـة على نهايتها وبـدأت النتائج الأولى فى الظهور قامت الولايات المتحدة الأمريكية ، لسوء الطالع ، بقصف ليبيا ردًا على نشاطـات إرهابيـة زُعِمَ أن العقيد معمر القـذامى كان وراءهـا ، والشىء الذى لايمكن تصديقه أن الطائرات التى استخـدمت فى القصف انطلقت من قواعد فى بريطانيا ، وكتبت عن تلك الحادثة فى مفكرتى أقول :

« يا له مـن عمل أحمق لا طائل من ورائه ويؤدى فى النهايـة إلى عزل العالم العربى وتوحيده خلف القذافى » .

وكان القصف الأمريكى لليبيا مشكلة للـرئيس حسنى مبارك الذى يقابل انسياقه وراء السياسات الأمريكية بـامتعاض من جيرانه العرب ، كما كان الرأى العام الأوربى أيضًا معارضًا للإجراء الذى قام به ريجان .

ونتيجة للقصف الأمريكى لليبيا ارتفع الشعـور المعادى لأمريكا فى الدول العربيـة واغتيل أمريكى يعمل فى بـرنامج العون الغـذائى بأحد فنـادق الخرطوم وكـانت الحادثة بـدايـة لسـوء تفاهم بين السـودان والغـرب ، ونكسـة سياسيـة للصادق المهدى الذى أعتبر صديقًا وحليفًا للقذافى .

صدر فى ذلك الـوقت الحكم على عمر أحمد الطيب نـائب الرئيس نميرى فأُدين بالفساد وحكم عليه بالسجن المؤبد لفترتين وتحمل غرامة أربعة وعشرين مليـون جنيهًا سـودانيًا . تألمت كثيرًا لعمـر أحمد الطيب ، فقد كـان رجلاً طيبًـا احتواه نظام فاسد فأفسده وهاهو يدفع ثمن تورطه فى نظام نميرى .

كانت النتائج الأولى للانتخابات فى السودان مفاجئة ومزعجة . كان حزب الأمة فى المقدمة وفاز فى 67 دائرة انتخابية ، يليه الاتحادى الديمقراطى 44 دائرة وكانت المفاجأة .. الجبهة الإسلامية القومية التى حصلت على 20 دائرة ويحتمل أن تصل إلى 51 على الرغم من هزيمة الدكتور حسن الترابى فى دائرته الانتخابية بالخرطوم بحرى ، وحصل صادق المهدى على ثلاثين ألف صوتًا من جملة أصوات دائرته الانتخابية بكوستى البالغ واحدًا وثلاثين ألف صوتًا ، وفاز محمد إبراهيم نقد سكرتير الحزب الشيوعى فى واحدة من الدائرتين اللتين نالهما حزبه، وعندما اكتملت النتائج برزت صعوبات جمة ، فكما كان متوقعًا ، نال حزب الأمة أكبر عدد من المقاعد (مائة) ولكنه لا يمنحه أغلبية مطلقة فى المجلس وفاز الحزب الاتحادى الديمقراطى بثلاث وستين دائرة تتبعه الجبهة الإسلامية القومية التى حصلت على 51 ، وفازت الأحزاب الجنوبية بأعداد صغيرة من الدوائر ، فقد حصل حزب الشعب التقدمى (الاستوائية) على تسع دوائر ومؤتمر الشعب الجنوبى ثمانى دوائر ؛ بينما فاز حزب جبال النوبة بعدد قليل من الدوائر ، وفى جبال البحر الأحمر حصل مؤتمر البجة على دائرة واحدة ، كما فاز خمسة مرشحين مستقلين من بينهم الدكتور خليل عثمان الذى تربطه بالسيد صادق علاقة مصاهرة .

كان العدد الكبير من المقاعد الذى فازت له الجبهة الإسلامية مفاجأة لى ولكثيرين غيرى ، فقد كنت أعتقد أنها ستحصل على10% من أصوات الناخبين فحصلت على 17% والسبب فى ارتفاع نسبة أصواتهم راجع لنجاحهم فى دوائر الخريجين التى حصلوا على 23 من مقاعدها البالغة 27 وهى التى أخلّت بالتوازن، وفوز الجبهة بهذا العدد من مقاعد الخريجين يؤكد زعم الترابى من أنهم نظموا خلايا ناجحة فى الجامعات .

لا يوجد ثمة تبرير الآن لتخصيص دوائر انتخابية للخريجين وهو تقليد ابتدعه الاتحاديون فى أول أيام الاستقلال عندما كان لهم وجود فاعل فى

الجامعات وتمسَّك به الآن المجلس العسكرى الانتقالى لغيرما ضرورة ، وقد اعترض عمر نور الدائم وحزب الأمة(*) على الإجراء ، إلا أنهم لم يجدوا سندًا من الباقين فقد قبله الحزب الاتحادى الديمقراطى ومحمد إبراهيم نقد دون نقاش ، وها هى دوائر الخريجين ترتد على الكل فتخل بميزان القوى وتكون سببًا فى عدم الاستقرار وذلك بإعطائها الجبهة الإسلامية وزنًا لا تستحقه .

كان يمكن أن نجد تبريرًا لتخصيص دوائر فئوية ترتكز على منح العاملين نوعًا من الحكم الذاتى ، وقد أزدهر هذا النوع من التمثيل الديمقراطى فى بداية القرن العشرين إلا أنه هجر لأن البيروقراطية لا تستطيع الخلق والإبداع ، كما أن النظام نفسه طوباوى وغير عملى .

وعلى الرغم من أن بعض مناطق الجنوب لم تشارك فى الاقتراع - بسبب الحرب الأهلية -إلا أن الانتخابات فى جملتها كانت عادلة ولم يشبها أىٌّ نوع من الفساد .

وإذا ألقينا نظرة على عدد الأصوات التى حصل عليها كل حزب فى هذه الانتخابات نتوصل إلى حقائق طريفة ، فقد نال حزب الأمة . 1,508,338 صوتًا أى مايعادل 38,2 فى المائة ، ونال الاتحادى الديمقراطى 1,163,961 صوتًا أى ما يعادل 29,5 فى المائة وهذا يؤكد قناعة شخصية تمسَّكت بها لأربعين عامًا بأن 40% من أهل الشمال أنصار و 30% ختمية ، ولا يوجد أدنى شك فى أن المكاسب التى حققتها الجبهة الإسلامية على حساب الأحزاب التقليدية كان بسبب الدعم المالى الضخم الذى تلقته من البنوك الإسلامية العاملة بالخارج ، وهذا مشابه للدعم الذى حظيت به حركة الأحزاب الاتحادية من مصر خلال

(*) حديث مع عمر نور الدايم فى ديسمبر 1992 . راجع أيضًا « موت حلم » ص 225 .

فترة الانتقال للاستقلال فى الخمسينات ، ومع ذلك فلابد من ملاحظة أن 81,9% من السودانيين رفضوا الأصوليّة الإسلامية ، ولو أن الانتخابات أجريت فى سائر دوائر الجنوب لنقصت نسبة ما حصلت عليه الجبهة الإسلامية كثيرًا ، وحتى فى مناطق نفوذهم (الخرطوم) فقد حصلوا على ما يقل عن 50% من عدد المقاعد .

وبرزت النتائج المدمِّرة لتلك الانتخابات فى أول اجتماع للمجلس النيابى الجديد فى 6 مايو 1986 عندما انتخب صادق المهدى رئيسًا للوزراء ، وفى يوليو من نفس العام طرح خطابه السياسى على البرلمان .

وعندما بدأ صادق مساعيه لتشكيل حكومته كان عليه أن يأخذ فى الاعتبار عدة عوامل أولها: أن حزبه لا يملك أغلبية مطلقة فى المجلس ، وثانيها : أن أى حكومة يتم تكوينها ستكون محدودة الشرعية بسبب الفشل فى إجراء الانتخابات فى كل البلاد ، كما كان على صادق أيضًا أن يأخذ فى الحسبان الخلافات والانقسامات داخل أسرة المهدى ، فقد كان هناك شعور قوى بين أفراد أسرة المهدى الذين زاد عددهم على الأربعمائة بأنهم عانوا كثيرًا خلال السبعة عشر عامًا من حكم النميرى ، وما تزال ذكرى مجزرة الجزيرة آبا ومقتل الإمام الهادى تدور فى خلدهم ؛ ويؤلمهم أكثر أن مكان جثمان الإمام الهادى غير معروف ولم يحظ بالتشييع اللائق به . فظلُّ المهدى مازال يظللهم ، ويشعرون أيضًا بأنهم حرموا من إرثهم الشرعى عندما قام النميرى بمصادرة ممتلكاتهم وشتت شملهم وجرَّدهم من نفوذهم فأصبحوا معدمين .

وأصبح واضحًا الآن .. أن قيام النميرى بردِّ ممتلكاتهم لهم عام 1983 كان «كأسًا مسمومًا » ألحق بهم ضررًا شديدًا ، فالانقسامات التى بدأت بين أفراد أسرة المهدى منذ أيام الحرب العالمية الأولى تجددت ثانية . إذ أخضع السيد عبد الرحمن ابن المهدى الذى ولد بعد موت أبيه إلى رقابة لصيقة بواسطة الحكام

البريطـانيين بينما أطلق العنـان لأبنـاء الخليفـة عبـد الله بل ومنَّ الإنجليـز على بعضهم بوظائف فى الحكومة ، وكان عبد الرحمن وأخوه على ومحمد خليفة شريف وعبد الله الفاضل (حفيد المهدى) هم فقط الذين نجوا من القتل عقب سقوط دولة المهدية ، وكانت الإدارة البريطانيـة تخشى من قيام واحد من هؤلاء بتجديد دعوة المهـدية ، وعندما أنشأ السيـد عبد الرحمن مؤسسـة دائرة المهـدى وجد فى ابن أخيه ، عبـد الله الفاضل العون والسنـد وكانت فـروع الأسرة فى ذلك الوقت متحدة وبـدأ الخلاف فى الأسرة عندمـا بلغ السيد الصـديق الابن الأكبر للسيد عبد الرحمن السن التى أهلته لـلإشراف على شئون دائرة المهدى فانفصل عبد الله الفـاضل عن المؤسسة واستقل بأعمالـه التى لاقت نجـاحًا كبيرًا ، ونمت بـذور الخلاف بين أفـراد الأسرة خـلال السنـوات الأولى من الاستقـلال . ازدادت الخلافات وبلغت ذروتها عندما توفى السيد الصديق المهدى فجأة وهو فى ريعان الشباب وترك وصيـة بأن يتولى الإمامة من بعده ابنه صـادق المهدى الذى اعتبره معظم الأنصادر فى ذلك الوقت صغير السن فبَدّلوا الوصية وولى الهادى المهدى الأخ الأصغر للسيـد الصديق إمامة الأنصـار ، وكان الهـادى متزوجًـا من ابنـة عبد الله الفاضل الذى تمكن من خلال تلك العلاقة أن يمارس عليه نفوذًا كبيرًا ، واحتدمت الخلافات عندما صعد نجـم صادق وأصبح له وزنًا سياسيًا فى دوائر الأنصار وحزب الأمة ، وكان شابًـا عجولاً ، وعندما قامت ثورة النميرى واغتيل الإمام الهادى فى الجزيرة آبا أصبح منصب الإمامة شاغرًا على الرغم من أن أحمد ، الأخ الأصغـر للسيد الهادى ، كـانت تحدوه آمال لتـولِّيه إلا أن تعـاونه مع نظـام النميرى حال دونـه والوصـول إلى كرسى الإمــامة ، وكان البعض يقولون : «إن أحمد فعل ، ما فعله الصادق مؤخرًا عام1977» .

وعند سقوط دولة النميرى كانت أسرة المهـدى أكثر تشتتًا وأشد انقسامًا ، فصادق المهدى بحكم قدراته وخبرته هو القائد الذى لا يدانى للأنصار وحزب

الأمـة ولكنـه واجه مشـاكل خطيرة ، فقـد أفضى لى سـودانى مـرمـوق بأن أحمد المهدى وولى الدين ابن الإمام المقتول يسعيان لإقـامة دعوى قضائية بخصوص اسم الحزب (حـزب الأمة) والصحيفـة الناطقـة بـاسمه (الأمـة) ، وأصبحت الدعـاوى المتناقضة لأبناء الإمـام الهادى والمواقف المتناقضة لأحمد عبـد الرحمن المهدى بـالإضافة لنشـاطات نساء الأسرة على كل الألسن ، ونسـاء أسرة المهدى يتمتعن بنفـوذ واسع وشخصيات قـوية ، وعلى رأس قـائمـة النساء تأتى سـارة زوجة الصادق ولها وزن سيـاسى متميز ، وفاطمة ابنة السيد عبـد الرحمن (زوجة شريف التهـامى) والتى ورثت عن أبيهـا الجاذبيـة وقـوة الشخصيـة ، ووصـال الأخت الشقيقة لصادق (متزوجـة من حسن الترابى) ويشكلن قوة لابد من أن يحسب لها حساب .

لذا ، فعندما تولى صـادق المهدى منصب رئاسة الوزارة فى عام 1986 واجه مهمة حل مطالب أسرية ومطالـب الأنصار الذين توقعـوا أن يكون لهم نصيب فى عودة الحـياة الديمقراطـية ، وقد قـال أحد كبار الأنصـار : « لقد ظلوا خارج قطـــار الـربح لـزمن طـويل ومن حقهـم الآن أن يكـون لهم نصيب فى ثمار المنصـب » ، وكان هـذا عبئًا إضافيًـا لعبء إخفاقـه فى الحصول على أغلبيـة برلمانية مطلقة ، وكـان صادق نفسـه متعجبًا لعـدم إحراز حـزبه للأغلبيـة لكنه أصبح الآن مهيئًا للحلول الوسـط وعقد العـزم على تشكيل حكومـة ائتـلاف لها قـاعدة عريضة .

فى خريف عام 1985 عندما كان صادق وسارة يقـومان بزيارات للندن بين الفينـة والأخرى حيث تحدثنـا مطولاً عن الانتخـابات واحتمالات نتـائجها وقـد ألححتُ عليه بقوة ألاّ يفكر فى تولى رئاسة الوزارة وذلك لقناعتى بأن للسودانيين بعد سبعـة عشر عامًا من الحكم الدكتـاتورى آمال وتطلعات فى النظـام الجديد تفوق إمكانيات أى حزب أو فرد فى تحقيقها فى بلد على هذه الحال من الفوضى ،

وعندما تخيب الآمال سيكون من يتولى كرسى الحكم هو الضحية ، وكنت أكثر وضوحًا عندما حذَّرت الصادق وزملاءه بأنه إذا ما تولى رئاسة الوزارة فلن يبقى فيها لأكثر من ثمانية عشر شهرًا ، واقترحت عليه أن يرشح أحدًا سواه لتولى المنصب ، وكان تبريرى لذلك هو أنه عندما تفشل الإدارة ، وهذا أمر متوقع ، فإن ذلك سيمنح صادق الفرصة للنيل من مصداقية المعارضة ، ويصبح بإمكانه بعد ذلك أن يملى شروطه على البرلمان وتكون لديه فرصة طيبة فى تحسين الاقتصاد ، وكان عمر نور الدايم نائب الصادق فى رئاسة حزب الأمة وصديقه المقرب لعدة سنوات يعتقد أن صادق :

« سيتولى المنصب لو رغب الشعب فى ذلك ... وأنه (صادق) الشخصية القوية الوحيدة » .

رجوته أن يعيد النظر فى المسألة ووافقنى الرأى صلاح المهدى الأخ الأصغر للصادق ، فقلت له لو لم يسمع صادق لما قلته له فليذهب إلى البرلمان ويطلب طرح الثقة بحكومته ويمكنه وقتها أن يشكل حكومته حتى لو كانت حكومة أقلية برلمانية .

وكنت أؤمن بضرورة قيام الحكومة الجديدة ، على الفور ، بإزالة كافة آثار النميرى وعلى رأسها مايسمى بقوانين الشريعة وقوانينه الأخرى المكبلة للحريات ، وكنت ومازلت أعتقد أنه لو فعل ذلك لما أطيح به ولتمكن من تخفيف حدة مشاكل البلاد .

رفض صادق الانصياع لنصائحى وأصر على تكوين الحكومة الائتلافية ودخل فى مفاوضات مع محمد عثمان الميرغنى ، أدى ذلك إلى إحياء الحساسية الدينية فى أمور السودان السياسية وأزعجت المثقفين ورجال الأعمال الذين رأوا فى قيام حكومة قوامها طائفتى الختمية والأنصار نكسة ورجعة بالبلاد إلى فترة ما بعد الاستقلال لا تتناسب مع ما وصل إليه الوضع الثقافى والاجتماعى

للمواطن ، ونتج عن تلك الاتصالات تشكيل حكومة بموجب اتفاق أضعف من سلطاتها وجعلها عاجزة عن تقديم الحلول المناسبة لمشاكل البلاد ، وكانت أشبه ما تكون « تجارة الخيول » ، فقد قسمت الحقائب الوزارية تقسيماً نسبيًا بحسب عدد نواب كل حزب بين حزب الأمة والاتحادى الديمقراطى والجنوبيين، أدَّى هذا الأسلوب لإضعاف سلطة رئيس الوزراء الذى لم يعد له خيار فى اختيار وزرائه وقاد فى النهاية إلى الكارثة .

كانت هناك أزمة فى الكفاءات التى تتولى المناصب الوزارية فالمقيمون داخل السودان ضعاف لايعتمد عليهم والموجودون خارجه ، ويتولون مناصب مرموقة فى هيئات ومنظمات دولية يصعب إقناعهم بالعودة لتولى مناصب فى وضع متأرجح كهذا . اتسع النقاش وتزايد الاهتمام ، فطلب من الدكتور يوسف بدرى - مدير - كلية الأحفاد الجامعية أن يقترح بعض الأسماء فاقترح الدكتور التجانى الطيب إبراهيم بالبنك الدولى لتولى وزارة المالية وهو زوج شقيقة نصر الدين الهادى المهدى ، وكان عدد ممن رشحوا مرتبطين بأسرة المهدى با لمصاهرة، من بين هؤلاء الدكتور إبراهيم الأمين لوزارة الصحة والدكتور الشيخ محجوب جعفر (زوج عمة الصادق) وعبد الرحمن ميرغنى الذى يعمل باللجنة الكويتية للاستثمار ، وتابر هبَّانى الذى كان عضوًا بارزًا فى مجلس ود مدنى ، كما تم ترشيح عدد من الجنوبيين مثل أبيل ألير ، وبونا ملوال ، وأحمد إبراهيم دريج (ليس جنوبيًّا بل من دارفور . « المترجم ») وكان يمكن أن تكون وزارة ناجحة لولا المساومات السياسية التى حالت دون تشكيلها على هذا النحو .

تم الاتفاق على تخصيص ثمانى وزارات لحزب الأمة وست للاتحادى الديمقراطى وثلاث للجنوبيين . لم تدخل الجبهة الإسلامية الوزارة لأنها لم توقع على الميثاق الذى اتفق عليه خلال فترة المجلس العسكرى الانتقالى ، وقد ضمنت هذه الوثيقة التى وقع عليها سبعة عشر ممثلاً لمجموعات سياسية (فى

الفهرست7 من هـذا الكتـاب)، وهى إعـلان صريح بأن حقـوق كل المواطنين السودانيين سيتم التمسك بها والدفـاع عنها بواسطة نظـام ديمقراطى تعددى ، وإن هذه الحقوق تنطبق على كل السودانيين دونها اعتبار للدين أو العرق أوالهوية الثقافية وهى الحقوق التى ضمنها دستور السـودان المؤقت لعـام 1985 (المعدل عام1987) والذى تم التوقيع عليه فى فبراير عام 1988 .

ومن العـراقيل التى وضعت لتكبيـل رئيس الـوزراء اختيـار مجلس لـرأس الدولة من خمسـة أعضاء برئاسة أحمد الميرغنى ، وقصـد من ذلك موازنة منصب رئاسـة الوزارة الـذى كـان من نصيب حـزب الأمة ، واتفـق أيضًا على أن يقـوم الحزب الاتحادى الديمقراطى باختيار شخص لتولى منصب وزير الخارجية وهـذه أيضًا ثالثة الأثافى .

بـدأت مشاكل الـوزارة الجديدة بخـلاف برز إلى السطح بين محمـد عثمان الميرغنى راعى الحزب الاتحادى الـديمقراطى والشريف زين العـابدين الهنـدى زعيم نواب الحزب ، كما دلت ترشيحات حزب الأمة لوزرائه على عناصر الصراع داخل حـزب الأمة وأسرة المهـدى ، فقد تـولى صادق المهـدى وزارة الدفـاع إلى جانب رئاسـة الوزراء وتولى حليفه المقرَّب عمر نور الدايم وزارة الـزراعة وعين مبارك عبد الله الفاضل وزيرًا للصناعة ، وتم اختيار اثنين من الأنصار من خارج أسرة المهدى ، وكـان الهدف من هذا الاختيـار توسيع قاعـدة المشاركـة فى حزب الأمة والـرجلان هما: آدم مـادبو وزيـرًا للطاقـة ، وأحمد بكرى عـديل للتربية ، وكانت مفـاجأة الوزارة اختيار الـدكتور بشير عمر ، المحاضر الشـاب ، لوزارة الماليـة ولم تكن له خبرة فى السيـاسة أو الإدارة ، واسنـدت وزارتان من حقـائب الاتحادى الديمقـراطى للشريف زين العابدين الذى تـولى منصب نائب رئيس الوزراء بـالإضافـة لوزارة الخارجية ، ومحمـد توفيق (أحـد أصدقـائى القدامى) للثقافـة والإعلام ، أمـا وزارات الجنوبيين فقد أسنـدت لألدو أتـو دنيق (الرى

ومصادر المياه) ، وجوشوا دى وول (الحكومات المحلية) ، والدكتور وولتر جوك (وزارة العمل) .

لم تكن هذه بداية موفقة للحكومة المنتخبة الجديدة وبعد أسابيع قلائل بدأ التعبير عن القلق فى الدوائر الحكومية الغربيَّة على التخبط والقصور فى الخرطوم وبلغ القلق قمته فى لندن ، أما فى السودان نفسه فقد بدأت الصيحات تعلو وتطالب صادق المهدى باتخاذ مواقف إيجابية ، وحتى فى ذلك الوقت المبكر قال أصدقاء لنا فى مكتب العلاقات الخارجية وشئون الكومنويلث بأن حكومة الصادق لن تكمل عامًا فى السلطة ، وكنت أعتقد أنها لن تتعدى الثمانية عشر شهرًا على أكثر تقدير ، أما المصريون الذين كانوا يعكسون وجهات نظر الاتحادى الديمقراطى فقدروا لاستمرارية الحكومة السودانية فترة ستة أشهر فقط، أما الأمريكان فقد كانوا متشككين بصورة علنية وشرطوا عونهم للحكومة السودانية بانهائها للوجود الليبى فى السودان ، والاعتقاد السائد وقتها أن الجيش متضايق من عجز الحكومة عن اتخاذ قرارات إيجابية وأن صبره سينفذ قريبًا، وسوف يكون من الصعب جدًا على هذه المؤسسة التى حكمت البلاد بقوة السلاح لفترات طويلة أن تتخلى عن دورها السياسى بهذه السهولة وترجع إلى ثكناتها .

● ● ●

الفصل الرابع

أول ثورة للديمقراطيــة

« الديمقراطية هى مجرَّد تجربة فى الحكم »

و . ر . إنج

على الرغم من أن الانتخابات أجريت فى أبريل فقد انزعجت لخبر يفيد أن البرلمان لن يجتمع قبل سبتمبر . ذلك لأن فصل الأمطار الذى يبدأ فى يوليو وأغسطس يجعل التنقُّل أمرًا مستحيلاً ، وكنت أيضًا خائفًا على سلامة صادق المهدى الشخصية ، وأرسلت خطابًا ليوسف بدرى بهذا الخصوص .

فى هذه الفترة حاول صادق المهدى إجراء حوار مع جون قرنق كما فعل فى فترة سابقة لتوليه السلطة ، فقد كان مؤتمر كاوكا دام فى مارس إطارًا قويًّا لبحث المشكلة إلاَّ أن الانتخابات حالت دون عقد الاجتماعات التى اتفق عليها فى الإعلان ؛ وبينما كان صادق المهدى يحضر اجتماعًا لمنظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا فى 31 يوليو 1986 عقد اجتماعًا مطوّلاً مع جون قرنق دام تسع ساعات ، وكان الرجلان على طرفى خط مستقيم فى عدد من القضايا التى طرحت فى ذلك الاجتماع ؛ فبينما طالب صادق قرنق بوقف إطلاق النار قبل أى محاولة لإشراك « الجبهة الشعبية لتحرير السودان فى الحكم » ، فإن جون قرنق كان متشددًا فى تمسُّكه بضرورة الاتفاق على قانون وحدوى لكل البلاد أولاً وليس الحل الوسط المقترح والقائل بإمكانية استثناء الجنوب من قوانين إسلامية يتم تطبيقها فى الشمال ، ووقعت أحداث مؤخرًا نسفت كل تفاهم تم التوصل إليه من قبل ، فقد رفضت الحكومة السودانية أى صيغة من صيغ التفاهم مع

« قوات التمرد » بعد حادثة فى ملكال أسقطت فيها طائرة مدنية . برّر الجيش الشعبى هذا العمل بإعلان سابق صادر عنه بأنه سوف يسقط أى طائرة يعتقد أنها عدوانية ، وأصبحت الحكومة مضطرة لاستخدام القوة العسكرية للحد من نشاطات الجيش الشعبى لتحرير السودان فوصف منصور خالد رد فعل الحكومة ذاك فى كتابه بقوله :

« لقد أسقط صادق المهدى السلام » .

وعلى كلٍّ فقد وصل الطرفان إلى طريق مسدود .

وعلى أثر ذلك قام صادق المهدى بزيارة إلى ليبيا لإقناع القذافى بسحب قواته من غرب السودان وإيقاف دعمه لجون قرنق ، وكان هذا خطأ تكتيكيًّا ، ذلك لأن وزارة الخارجية الأمريكية تعتبر أى اتصال للسودان بليبيا أمرًا خطيرًا ومزعجًا ؛ وقد أدت زيارة صادق تلك لليبيا إلى تزايد المشاعر العدوانية فى أمريكا تجاه الإدارة السودانية الجديدة ولم تؤدِ زيارة قام بها صادق بعد ذلك إلى موسكو إلى تخفيف القلق الأمريكى - خاصة- وأن الانتقادات توجه للصادق بسبب تفاديه فتح قنوات مع أقرب جيرانه ، مصر .

وأذكر أن السير جيمس روبرتسون كتب لى خطابًا قبل مدة من ذلك يقول :

« خلفيته الاجتماعية تجعلُ من الصعب عليه قبول مصر كحليف » وأوافق أن لهذه الخلفية أثر كبير فى فتور علاقاته بمصر وزاد الموقف سوءًا أشياء حدثت مؤخرًا ، فالرئيس حسنى مبارك شارك شخصيا فى قصف الجزيرة آبا إبان المذبحة التى قتل فيها آلاف الأنصار كما أن صادق المهدى نفسه نُفِىً إلى مصر بناء على طلب من النميرى .

وتنفَّست الصعداء عندما علمت فى9 سبتمبر من سارة التى كانت تعالج فى جنيف من مرض فى الرئة بأن صادق سيحضر إلى لندن فى طريق عودته من واشنطون .

الأخبار الآتية من السودان مربكة ومتناقضة ، فالمشكلة التى نجمت عن رفض الجنوبيين لأى حلول وسط مع الحكومة وتوسيعهم للعمليات العسكرية جعل قيام أى نوع من الحوار أمرًا بعيد الاحتمال والقوانين البشعة التى أدخلها نميرى لم يتم إلغاؤها ، لا بواسطة المجلس العسكرى الانتقالى ولا بالإدارة الديمقراطية الجديدة على الرغم من أن العقوبات الحديّة غير معمول بها .

تحضرنى هنا قصة طريفة للدكتور محمد إبراهيم خليل رئيس مجلس النواب من حزب الأمة ، فقد طلب منه الصادق خلال نقاش دار بينهما أن يقوم بإعداد ورقة عمل يعدّل فيها القوانين الإسلامية ، فقام دكتور خليل على الفور بإعداد الورقة وسلمها للصادق . بعد مدة سأل الصادق عما حلَّ بالورقة فأجابه صادق: « الحقيقة عرضناها على الإخوان واعترضوا عليها فصرفنا النظر عنها » ، فاعتقد الدكتور خليل بأن الصادق كان يشير إلى « الإخوان » بحزب الأمة بينما كان فى الواقع يشير إلى الإخوان المسلمين « الجبهة الإسلامية القومية » .

وهذه الواقعة تؤكد قناعتى الشخصية بأن صادق المهدى أعطى الجبهة الإسلامية خلال الفترة من 1986- 1989 وزنًا كبيرًا فى كل خطوة خطاها ...... ولدىَّ قناعة شخصية بأنّ صادق كان ينظر من فوق كتفيه ليرى ما يفعلونه ويفعل ما يريدونه ، وفى تلك الفترة كتب انفر فيرسى فى صحيفة « التايمز » فى أغسطس 1986 يقول : « لا يستطيع صادق المهدى فى هذا الوقت عمل أى شىء خلاف سمكرة قوانين الشريعة لو أراد الاحتفاظ بثقة الناس فى الشمال ».

ولا أوافق على هذا الرأى لأن الأغلبية الساحقة للشماليين تريد التغيير وقد عبرت عن رأيها بقوة وصراحة فى الانتخابات البرلمانية حين ساند 82% من الناخبين للديمقراطية ورفضوا الانسياق وراء التيار الأصولى ، ومازلت أعتقد أن المجلس العسكرى الانتقالى لو قام بإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية فى إطار إجراءاته الرامية لتصفية نظام نميرى لما انتطحت فيها عنزان ولمهَّد الأمر

بخلق أرضية صلبة تنطلق منها الأحزاب بها فى ذلك الجنوبيون . سمعت من بات نيكسون رئيس قسم شمال شرق أفريقيا بمكتب العلاقات الخارجية وشئون الكومنولث بأن صادق المهدى سيجتمع بالسيدة مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية بمقرها برقم 10 دوانتق ستريت فى 15أكتوبر لتناول وجبة الغداء ، وتمنيت أن تلاقى محادثاته مع رئيسة الوزراء نجاحًا وتكون مثمرة .

وقبل ذلك التاريخ تلقى صادق صدمة شخصية عنيفة ، ففى 29 سبتمبر وصلتنا الأخبار المأساوية عن حادث مرور بالخرطوم مات فيه صلاح الصديق المهدى الشقيق الأصغر لصادق والفاضل الهادى . كان صلاح نائبًا برلمانيًا عن واحدة من دوائر أم درمان وكانت ثقة الصادق به كبيرة واعتماده عليه أكبر ، كان صلاح شابًا مميزًا وسياسيًّا من الطراز الأول ، يتميز بالاستقامة وقوة الشخصية ، وكان فقدًا فادحًا ليس فقط للصادق بل لكل البلاد إذ كان محترمًا ومحبوبًا ، وقد تم دفن الشابين بُقبّة المهدى بالقرب من قبر جدهما ، وكان لموت أخيه والذى جاء بعد وقت قصير من موت أمه أبعد الأثر فى نفسيته وكنت أتساءل عن الأثر الذى ستركه هذه المآسى فى ملكة تقديره للأمور خلال العامين القادمين ، والشيء الغريب أن المآسى التى تحل بهذه الأسرة كثيرًا ما تتوافق فى حدوثها مع أزمات ذات طبيعة قومية .

وصل صادق المهدى إلى لندن فى 13 أكتوبر بعد زيارة له لواشنطون وذلك لحضور حفل الغداء الذى دعيت له ، وقد أسرَّ لى البعض بأن مسز تاتشر منزعجة من علاقات صادق بالقذافى وأن صادق ربما « تلقى عليه محاضرة » ؛ وعلمت أيضًا أن مكتب العلاقات الخارجية وشئون الكومنولث أبدى استعداده للتوسط بين الحكومة والجيش الشعبى لتحرير السودان وأنهم قلقون على علاقة السودان بصندوق النقد الدولى .

وقبل أيام من الزيارة سألنى ديفد روبرتس (شئون السودان) عما يمكن أن تقوله رئيسة الـوزراء خلال لقائها مع صادق المهدى ، وقـدمت عدة مقترحات منهـا أن الحكومـة السـودانيـة هى الحكومـة الوحيـدة المنتخبـة ديمقراطيًـا فى أفريقيـا والشرق الأوسط ، وأن خمسًا وثلاثين سنة قـد مرت على اللقـاء الذى تم بين السيـد عبد الـرحمن المهـدى (جـد صـادق) راعى حـركـة الاستقـلال فى السـودان والمستر ونستون تشيرشل برقم 10 واقترحت أيضًا أن تثنى على شجاعته وسعة إدراكه .

فى 13 أكتـوبر كنت مـن بين مستقبلى صادق المهـدى بمطـار هيثرو عنـد عودتـه من واشنطون . انتظرنا فى صـالة كبار الزوار حتى وصل صـادق بصحبة السفير وممثل الحكومة البريطانية . أُصبتُ بصدمة شـديدة عندما شاهدته ، فقد كان يبدو متعبًا ، شـاحب اللون ووحيدًا . بدأت لقائى به بتعـزيته فى موت أخيه صلاح ثم قدمت له كتابًا يحوى صورًا فوتوغرافية لجده السيد عبد الرحمن فأدخل البهجة إلى نفسه وشـكرنى عليه . تحدثـنا لبعض الوقت حتى تم إحضار أمتعته واكتملت الإجراءات الرسمية فصحبنـاه إلى الهيلتون حيث تقررت إقامته .

كنت سعيـدًا لوجـودى بين من حضروا حفل الغـداء الذى أقـامته المسـز تاتشر للسيد صادق برقم 10 ؛ وبينما كان السيد صادق والمسـز تاتشر يستقبلاننا قـالت له رئيسـة الوزراء : « المستر تـومـاس أحد اثنين فقط من الحاضرين هنـا عملا فى الإدارة البريطانية للسودان » ، فأجابها الصـادق قائلاً : إنه يعرفنى منذ زمن طويل فأضفت : « منذ أن كان عمره أربعة عشر عامًا » .

فى حفل الغداء ألقت المسـز تاشتر خطابًا دافئًا ووديًّـا (راجع الفهرست ، لـلاطـلاع على مقتطفات من الخطـاب) . تضمن الخطـاب كل مقترحـاتى بل وأشـارت إلى صـور السيـد عبـد الـرحمن والمستر تشيرشل « فى الكتـاب الـذى تفضلت باطلاعى عليه قبل قليل » .

وقد انبهر الصادق ، فى اعتقادى ، بالدفء والود والإخلاص التى غمرته به المسز تاتشر فكان رده على خطابها دون الحد الأدنى المتوقع . حضر الاجتماع حوالى ثمانية وأربعين وزيرًا وسفيرًا ومسئولاً وكانت المرأة الوحيدة إلى جانب المسز تاتشر هى البارونة إيوارت بقز ، وعندما غادر صادق المكان وصافحتنى مودعة قالت (مسز تاتشر) :

« إنَّه رجل رائع وقويٌّ التأثير » .

وبينما كنا منصرفين تبادلت التحايا مع دى سى كاردن المدعو الآخر الذى عمل ضمن الإدارة البريطانية للسودان وعاد إلى هناك مرة ثانية كسفير بريطانيا فى الخرطوم فيما بعد . أكد كلانا إهتمامه بضرورة استمرار الحكومة الديمقراطية وعبرنا عن شكوكنا حول ما يحمله المستقبل للسودان . كان منزعجًا للصراع بين الشمال والجنوب ، وبعد أسابيع قلائل من ذلك كتب لى رسالة يقترح فيها تدخل السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة لإجراء مصالحة بين الأطراف المتنازعة فى السودان مما يؤكد إهتمامه بشئون السودان ، وبعد أسابيع قلائل كتب لى خطابًا آخر يعلن فيه تنازله عن الفكرة ويطلب منى أن أنساها لأن النزاع أمر داخلى وتدخل أطراف خارجية سوف يدوِّله ، ولابد أن كاردن قام بطرح مشروعه على أصدقائه بمكتب الشئون الخارجية ولم يجد منهم قبولاً لفكرة تدخل السكرتير العام للأمم المتحدة ، ومن غرائب التفكير الدبلوماسى أن تكون للأمم المتحدة قوات لحفظ السلام فى يوغسلافيا حيث يوجد نزاع داخلى بين الكروات والصرب !! .

كان برنامج صادق المهدى بلندن مزدحمًا وتضمن إلقاءه خطابًا فى اجتماع هام بشاتان هاوس . تضمَّن الخطاب تقييمًا للسودان والوضع القائم فيه واعترف بأنه إذا أريد للتجربة الديمقراطية الاستمرار والنجاح فإن هناك ظروفًا اجتماعية واقتصادية لابد من إيجاد الحلول الناجعة لها ، وأكَّد تمسُّكه والتزامه بالديمقراطية مضيفًا أن النظم الدكتاتورية تزيد من الأعباء الاقتصادية بتوجيهها مصادر

البلاد لمستلزمات الأمن وأن الفساد لا مفرَّ منه فى النظم الدكتاتورية لغياب الرقابة والمساءلة ، أما اعتقاده بأن الشعب السودانى عاقد العزم على مقاومة الدكتاتوريات فقد كان فى غير محله و مفرطًا فى التفاؤل ، ووضح قناعته الشخصية بأنه لابد من التسامح لبناء مجتمع متفهِّم للفروق العرقية والدينية والجغرافية بين أفراده ، وحظى حديثه بقبول الحاضرين وفتح قنوات مع عدد من الحضور بما فيهم اللورد كالاهان والمستر ثيرى ويت .

كانت لهذه الزيارة أهمية كبيرة إذ أن من أهم المشاكل التى تواجه النظام الديمقراطى الجديد هى مشكلة طرح تصوره للآخرين ، فقد أدى الافتقار إلى الإعلام الفعال الذى دام عدة سنوات إلى خمول ذكر السودان فى بريطانيا وعدم اهتمام الرأى العام بما يدور داخله ، ومن الإنصاف.. القول بأن صادق المهدى لم يكن معروفًا خارج العالم الإسلامى ؛ لذا فإن الاتصالات التى أجراها خلال هذه الزيارة غاية فى الأهمية ، فى اليوم التالى كان صادق المهدى ضيف الشرف فى حفل غداء قمت بتنظيمه بنادىٍ . حضر الحفل ممثلون للصحافة والبرلمان وبعض الجمعيات قوية النفوذ ، فكان من بين الحضور ديفيد واتكنز مدير الاتحاد البريطانى للطيران المدنى وله إلمام جيد بالسودان ، بالإضافة إلى إدوارد مورتيمر من صحيفة التايمز وبرلمانيان هما : سيريل تاونسند وويفيد أوين ، ووجِّهت له أسئلة صريحة خاصة من ديفيد أوين وسيريل تاونسند اللذين قالا بصراحة : « إن التوصل إلى اتفاق مع قرنق أمر فى غاية الأهمية لتأمين وقف لإطلاق النار بالجنوب » .

بعد الغداء عقد صاحب المقام الرفيع الكاردينال بازل هيوم اجتماعًا مع السيد صادق دام أربعين دقيقة فى محاولة لبناء جسور للتفاهم وحدث تقارب بين وجهات نظريهما ، وتعهَّد الكاردينال فى نهاية الاجتماع بإثارة مشكلة جنوب السودان فى مؤتمر كان مقررًا انعقاده قريبًا فى أسِّيسى وقال :

« سأفعل ما بوسعى لمساعدة صادق المهدى فى التوصل إلى تسوية فى الجنوب » تبعت ذلك الاجتماع محاولات جادة قام بها الكاردينال هيوم، ففى28 أكتوبر رنَّ جرس الهاتف فى دارى وكانت دهشتى عظيمة عندما سمعت صوتًا يقول :

« بازل هيوم يتكلم » .

أخبرنى بأنه عاد للتو من المؤتمر العالمى للديانات فى أسيسى وحضره البابا ورئيس قساوسة كنتر برى، ودالاى لاما بالإضافة إلى شخصيات إسلامية وهندوسية، ثم واصل حديثه .

« وبينما كنت هناك أقبلت الأم ذريسا نحوى وقادتنى نحو مقعد وسألتنى: « حسنًا ماذا ستفعل بخصوص جنوب السودان ؟ » » .

فقد أثارت الواقعة فضوله إذ أن الأم ذريسا لم تكن تعلم باجتماعه مع رئيس الوزراء السودانى، وطلب الكاردينال مقترحاتى بخصوص المشكلة فتحدثت فى اليوم التالى للأب براونى سكرتير الكاردينال الذى أخبرنى بأن وفدًا عالى المستوى من الجيش الشعبى لتحرير السودان وصل إلى لندن، وقد قابلوا تيرى ويت وسوف يقابلون رئيس اساقفة كنتر برى وكانوا متطلعين لمقابلة الكاردينال هيوم، وكان هدفهم توضيح حقيقة أن المشكلة، فى جنوب السودان هى صراع بين الإسلام والمسيحية، وهذا كلام غير مقبول لأن الأغلبية فى الجنوب وثنية والمسيحيين أقلية، وكنت وقتها قد قابلت تيرى ويت وأقنعنى بعمل كل ما فى وسعه للحيلولة دون أن ينظر للنزاع فى الجنوب على أنَّه صراع بين الصليب والهلال، وقلت للأب براونى : إن المغالاة فى تصوير الجانب الدينى ستكون له نتائج عكسية وأضفت: إن مقابلة الكاردينال هيوم للوفد أمر هام ولكنه يستحسن أن يظل « غير مرتبط » .

كان الوضع العام فى ذلك الوقت مشحونًا بالمشاكل فقد اندلعت فتنة طائفية فى مصر بين العشرة ملايين قبطى والخمسين مليون مسلمًا ؛ بينما أثيوبيا ، وعلى الرغم من أنها دولة مسيحية إلّا أنها محاطة بجيران مسلمين كما أن بها مجموعات مسلمة لا بأس بها ، ولحسن الطالع ، فقد ظلت كل من لامبيث ووست مينيستر غير حريصتين على تصعيد الجانب الدينى لمشاكل السودان الداخلية .

قمت ، بعد فترة من ذلك ، بإجراء حديث مطوّل مع عضوين كبيرين فى مكتب العلاقات الخارجية وقرأ أحدهما علىّ مذكرة تقول: إن الشروط التى وضعها الجيش الشعبى لتحرير السودان جعلت من المستحيل على صادق المهدى أن يوافق على إجراء محادثات لأنهم يطالبون بالإلغاء الفورى لقوانين الشريعة ، وقد هدد الترابى فى ذلك الوقت بتجميع تلاميذ المدارس والدهماء لمنع أى محاولة لإلغاء قوانين الشريعة وكان يطالب علنًا بالقيام بنشاطات من خارج البرلمان لإعادة التطبيق الشامل للقوانين ، بما فى ذلك قوانين الحدود التى اوقفت منذ أن قام صادق بتجميدها .

كانت المشاكل مع أثيوبيا فى ازدياد . فتسعون فى المائة من قوات قرنق موجودة هناك تحت إدارة ما نقستو ، وتصرفاته توحى بأنه يقول للسودان : إن الباب مفتوح « جنوبكم بشمالنا » ، فكان من الواضح أن أثيوبيا وربما الاتحاد السوفيتى يحاولان زعزعة المنطقة ، ويرى المسئولون فى مكتب العلاقات الخارجية أن دائرة التحرك ضيقة جدًا لذلك فلا يوجد ثمة من يريد التدخل لايجاد حلٍ خاصة وأنه لا تتوفر حوافز أو تشجيع ، وأخبرونى فى النهاية أن سفير بريطانيا الجديد فى الخرطوم سوف يكون جون بيفن الذى سيساعد كثيرًا فى الفترة المقبلة .

أصر صادق المهدى على حضورنا للخرطوم لحضور الاحتفال ببداية فترة الديمقراطية والتحرر من القيود ؛ لذلك فقد طرنا إلى السودان فى نوفمبر . استقبلنا فى المطار نصر الدين الهادى ، والدكتور قاسم بدرى وأخذانا إلى الهيلتون حيث كنا نرى من نوافذه بريق قبة المهدى ومنزلنا السابق على ضفة النيل . وصلنا السودان عندما كان صادق يقوم باتصالاته لتشكيل حكومته وكانت هناك نشوة فرح ببزوغ ضوء الديمقراطية .

● ● ●

الفصل الخامس

الصراع من أجل الحفاظ على الديمقراطية

« هل يمكن لاثنين أن يمشيا
معًا دون أن يكونا متفقين ؟ »
جويل

فى البداية بدا لنا الجو العام فى السودان طبيعيًا ومريحًا ، فقد أزيلت الاحتياطات الأمنية من على الطرق والكبارى وخلافها من دبابات ونقاط تفتيش والتى أصبحت منظرًا مألوفًا للناس كالضرائح تمامًا . تناولنا وجبة إفطار مع صادق المهدى بمنزله بأم درمان حيث شاركتنا زوجته حَفيَّة وأطفاله وكانت الروح المعنوية للكل عالية . ساد الجلسة نقاش ممتع ، فقد كان صادق ، كأب ورب أسرة ، مرحًا يشارك فى كل موضوع أثاره أولاده من أكبرهم إلى أصغرهم فقد كانوا طلقين فى إبداء إسهاماتهم ، ويعرفون أن هناك من يستمع لما يقولونه وشملت المشاركة الأولاد والبنات معًا . لقد كان مشهدًا منعشًا وهادئًا وكان رئيس الوزراء مرتاح الأعصاب ونسى خلاله متاعبه الرسمية .

لقد غمرتنا الحفاوة السودانية ، أنا وإزمى ، فقد انهالت علينا المكالمات الهاتفية من أصدقائنا القدامى . هناك شعور بالارتياح إلاّ أن هناك إحساس بالقلق أيضًا ، ذلك القلق الذى ظل موجودًا تحت سطح رقيق ، فكان من بين زوارنا الدكتور عبد الكريم القونى الذى عبرَّعن قلقه من المنافسة والمماحكة بين الوزراء ، وتحدث صديقنا كمال شوقى عن مشاكله التى يواجهها كمندوب

لشئون اللاجئين وإعادة التوطين وهو منصب أوكل له حديثًا ، وأدرك الآن المتاعب التى تنتظره والناجمة عن حرب الجنوب والدمار الذى سببته الكوارث الطبيعية من جفاف وفيضانات ومجاعة ، وكان قلقًا من الانهيار التام للبنية الأساسية والذى أثر على توفير ونقل المواد الضرورية اللازمة ، وكان منزعجًا بصورة خاصة من نشاطات بعض العاملين بمنظمات الإغاثة والتى تتعدى مهامهم واختصاصاتهم . فكثيرون منهم يملكون أجهزة اتصال لاسلكية غير خاضعة للرقابة ويتصلون بواسطتها ببلدانهم مباشرة .

اتصل بنا محمد توفيق الذى اختير وزيرًا للإعلام والثقافة وهو من أصدقائنا القدامى ، فقد عملنا معًا بمكتب العمل قبل الاستقلال وأقنعته بأن يخوض انتخابات 1954 كمرشح مستقل . أنشأ بعد ذلك شركة تأمينات حققت نجاحًا كبيرًا ، فالرجل كُفْئًا ونشيطًا وذكيًا ؛ وعلى الرغم من أنه واحد من وزراء الاتحادى الديمقراطى فى هذه الحكومة ، إلا أنه ليس ختميًا وكثيرًا ما أبدى شكوكه حول قدرة الحكومة على الصمود والاستمرار .

كنا نتناول وجبة العشاء بهدوء مع بعض الأصدقاء فى الحجرة العاجية بفندق هيلتون عندما وصلتنا رسالة تقول : « إن رئيس الوزراء ينتظرنا بصالة الزوار » ، وقد أُصبنا بدهشة شديدة عندما ذهبنا له ووجدناه جالسًا ومعه حرس واحد فقط . كان هناك حوالى ثلاثين أو أربعين شخصًا بالمكان وقد أبدوا إعجابهم ودهشتهم للصورة التى رأوا بها صادق وقارنوها بالزفَّة التى كانت تسير فى معيَّة النميرى فى مثل هذه الزيارات .

وفى هذا الوقت خرج كتابى المصور عن حياة السيد عبد الرحمن المهدى ، ولم استغرب للسرعة المذهلة التى تم فيها توزيع ألف نسخة من طبعة الغلاف الورقى وتسعين مجلدًا .

لم يكن السفير البريطانى موجودًا عندما ذهبنا لزيارة السفارة ، فاستقبلنا القائم بالأعمال بازل ايستوود الذى كان دقيقًا لكنه شديد التمسك بالرسميات. أعطانى انطباعًا واضحًا بأنه لا يحب صادق المهدى وكل وزرائه ، ما عدا عمر نور الدايم الذى يكنُّ له تقديرًا كبيرًا ، وكان شديد الانتقاد لاختيار الدكتور بشير عمر وزيرًا للمالية ، و لم أخالفه الرأى فى ذلك .

وقمنا أيضًا بزيارة لقبة المهدى للترحُّم على صديقينا السيد عبد الرحمن والإمام الصديق المهدى ، وكان منظرًا مؤلمًا عندما رأينا أحدث قبرين فى المكان وهما لصلاح الصديق والفاضل الهادى .

كان برنامجنا مزدحمًا بزيارات الأصدقاء القدامى وكانت واحدة من حفلات الشاى التى دعينا لها هامة ومميزة عن سواها ، وكان مضيفنا هو أحمد عبد الرحمن أحد تلاميذى السابقين وكان وزيرًا للداخلية فى واحدة من حكومات النميرى ، وقد أتاح لى الحفل فرصة الحديث إلى حسن الترابى زعيم الجبهة الإسلامية القومية . دام نقاشنا ساعتين وشعرت فى نهايته بأنه غيَّر موقفه قليلاً من قوانين الشريعة ، فقد قال : إنها ستطبق على المسلمين فقط فى دولة فدرالية ، وأصبح واضحًا الآن أن التوصل إلى رأى موحد أمر غير وارد ويزداد الإحساس بالقلق ، وقد أكد ذلك عندما زارنا شفيق شوقى أحد أصدقائنا القدامى وكان من مؤيدى نميرى . وقد صدمت عندما رأيته، فقد ظهرت عليه آثار السنين وأصبح يبدو كأبيه عام 1950، وخُيِّل لى لبرهة أنَّ عجلة الزمان قد دارت بى ثلاثين عامًا للوراء .

خلال زيارتنا تلك كان صادق يصر على إقامتنا معه بمنزله بود نوباوى حيث تعيش زوجته حفية وأطفالها ، ولم ترق لى الفكرة لأننى خشيت أن يتحرَّج أصدقاؤنا من خارج دائرة الأنصار وحزب الأمة من زيارتنا بمنزل رئيس الوزراء؛ ولكن وبما أن رفض الدعوة لن يكون لائقًا بالإضافة إلى أننى لا أحب الإقامة فى

الفنادق الفاخرة ببلدان العالم الثالث فقد رحلنا إلى منزله بأم درمان ، وقبل مغادرتنا الهلتون قابلت السيد محمد عثمان الميرغني صدفة ، فقد كان خارج العاصمة عندما اتصلت به ، ووعدني الآن أن يدعونا للشاي بداره ، ولم أتعجب لعدم وفائه بوعده فقد أخبرني بعض أصدقائي القدامى بأنه قال : « المستر جراهام مخلص جدًا للسيد صادق ! » .

خلال هذه الفترة كان اثنان من أصدقائي من نزلاء سجن كوبر البغيض حيث كان النميري يقطع أوصال الفقراء ويشنق منافسيه على مرأى ومشهد الناس ، وقد « استضاف » هذا السجن سياسيين كثيرين خلال فترة حكم النميري وينظر له على أنه رمز للدكتاتورية ، وقد أمضى صادق المهدي فترات طويلة في هذا السجن دون أن يقدم لمحاكمة .

أما الآن .. فإن كوبر « يستضيف » اثنين من رموز مايوهما: عمر أحمد الطيب، نائب النميري الذي أُدين بالفساد وحكم عليه بعشرين عامًا في السجن وشريف التهامي المتهم بالفساد أيضًا لكنه لم يقدم للمحاكمة بعد .

خلال فترة حكم النميري وعندما كان صادق المهدي محبوسًا بكوبر بعثت له كتابًا بواسطة اللواء عمر أحمد الطيب الذي كتبت له رسالة برجائي ذاك وختمتها قائلاً :

« لو قُدِّر لك في المستقبل أن تكون في نفس وضع صادق اليوم (لا قدَّر الله ، فأنا أتمنى ألاّ يرى أحد السجن) فأعدك بتسجيل زيارة لك » .

وصل الكتاب لصاحبه ولكنني لا أدري لماذا كتبت ذلك ، فقد انعكس الوضع الآن تمامًا ، فطلبت من صادق المهدي أن يمنحني إذنًا لزيارة الرجلين معًا ، فأكد لي أنه لا يمانع ولكن الأمر يحتاج لإذن من النائب العام . اتصلت هاتفيًا بالدكتور عبد المحمود صالح وزير العدل والنائب العام أطلب الإذن .

ويبدو أنه فوجىء بطلبى فرجانى مقابلته شخصيًا وحدد موعدًا للمقابلة . علمت مؤخرًا أنه لم يكن يعرف صلتى بالسودان ، فقد كان من الجيل الحديث، واتصال برئيس الوزراء يخبره بأن انجليزيًا مجنونًا يطلب « إذنًا لزيارة كوبر » فأجابه صادق باختصار « ولِمَ لا تمنحه الإذن ؟ » .

تأخر النائب العام قليلاً عن الموعد الذى حدده لمقابلتنا وعلمت أن السبب كان أحداث شغب وقعت بسجن كوبر قبل يوم واحد فقط قُتِلَ فيها اثنان وجرح أربعون . عندما شرحت دواعى الزيارة منحنا الإذن ، أنا وإزمى ، ووصلنا إلى كوبر فى منتصف النهار حيث كان فى استقبالنا العقيد أحمد السيد - مدير- السجن الذى بادرنى متسائلاً : « إذن أنت المقصود بالصديق ! » وكان عمر أحمد الطيب قد أخبرهم أن صديقًا بريطانيا سوف يقوم بزيارته ، وقد أكد لى شريف التهامى بأن عمر كان كثيرًا ما يسأله : « هل هناك أخبار من جراهام ؟».

وبعد دقائق قليلة جاء شريف يسرع الخطى فى ملابسه العادية ، إذ ما يزال فى الحبس التحفظى ، وكان كما عهدناه يفيض حركة ونشاطًا عكس عمر أحمد الطيب الذى جاءنا فى ملابس السجن منكسر النفس خائر العزيمة ، أمامه عشرون عامًا لا يدرى كم منها سيمضيه فى هذا المكان .

وعلى الرغم من أن مدير السجن ظل قريبًا منا ، إلاَّ أنه تشاغل بالحديث إلى الضباط حتى لا يسمع ما نقوله . سألتهما عن حالهما ولم يشكوا أيًّ منهما من شيء . فكانا يتمتعان بكامل الحرية فى الاتصال بالسجناء الآخرين ويحضر لهما الطعام من منازلهما . أبديا تقديرهما لهيئة الإذاعة البريطانية التى يتابعان برامجها بانتظام وكانا يبدوان فى حالة صحية حسنة وأعصاب هادئة .

بعد قليل كنا ضيوفًا للدكتور خليل عثمان بقصره الفاخر بالخرطوم حيث دعانا لتناول وجبة الغداء معه . لم يكن الرجل قد أفاق تمامًا من تجربة الحبس

الذى تعرض له خلال حكم النميرى ، حيث قابل محمود محمد طه الذى خلف لديه انطباعًا قويًا ، وكان واضحًا أن الدكتور خليل لم يكن راضيا تمامًا عن البرلمان الجديد ، فالجلسات الطويلة والجدل البيزنيطى لا تتلاءم مع رجل أعمال تعوَّد على الحركة الدائمة وسرعة اتخاذ القرار . تحدثنا طويلاً عن محمود محمد طه وكان ذلك أمرًا غريبًا ، إذ قابلنا فى نفس اليوم وفد من الجمهوريين ضم ابنة محمود محمد طه وذلك ليشكروننا على الاجتماع التضامنى الذى نظمناه بمجلس العموم احتجاجًا على إعدام محمود ، وكانت مناسبة سعيدة حضرها صهيب محمد البدَّانى ، ومحمد على مالك ، والدكتور الطيب النعيم ، والدكتور عبد القيوم البشير وعلى الفاضل .

فى 26 نوفمبر دُعينا لحفل عشاء أقامه الدكتور إبراهيم الأمين على شرف الدكتور حديدى ، وهو مصرى بعثت به الحكومة إلى السودان فى محاولة لتحسين العلاقات بين البلدين ، وكان من بين الحضور الدكتور عبد الحميد صالح عميد الدبلوماسيين السودانيين الذى رتَّب هذه الزيارة لحديدى ، وقد أمضى الدكتور عبد الحميد حياته يفاوض أى أنسان - فى كل من الخرطوم والقاهرة - وكنت قد وصفت الدكتور عبد الحميد صالح للسيد صادق ، مازحًا ، « بالسودانى الويلزى » فالخواص بين الشعبين (السودانى والويلزى) متاشبهة - الكرم وحسن الضيافة - و « صديقك الأبدى » ، فهو من المسنين العظام وعرف با لممثل الدائم لحزب الأمة بالقاهرة ، وكانت قائمة المدعوِّين عبقًا من تاريخ السودان ، فقد ضمت السيد على الحلو ، والسيد أسحق محمد الخليفة شريف والسيد على الصديق ، ومهدى الطيب الحلو ، كما ضم الحفل عددًا من أفراد أسرة الخليفة عبد الله ودتورشين ، وعدد من الوزراء وكان الجو غاية فى الود .

وعلى النقيض من حفل العشاء كانت محاضرتى التى ألقيتها بكلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية بجامعة الخرطوم مساء اليوم التالى ، فقد طُلب

مني أن أقدم محاضرة عن تاريخ السودان فى الفترة من 1956 & 1986 وقد حضرها حوالى الخمسين مستمعًا . بعد نصف ساعة غادر القاعة ستة من الإخوان المسلمين (بينهم بنت) احتجاجًا ؛ ولكن بعد ذلك تغير الحال وانهالت الأسئلة ؛ وبينما كنا منصرفين صاح فينا رجل مخبول ووجه لنا بعض الإساءات ولكن لم يقم أحد بمساندته وتمكنا من الانصراف دون تطور أكبر ، لربما كان الرجل مجنونًا أو محششًا أو ، من يدرى ، نذير شؤم بالتطورات السياسية التى حدثت فى المستقبل ، وكانت إزمى أوفر حظًا مني فى المحاضرة التى ألقتها بكلية الأحفاد الجامعية وتحدثت فيها إلى مئتين من طالبات الكلية الناضجات .

أتيحت لنا خلال إقامتنا بدار رئيس الوزراء فرصة التحدث إليه كثيرًا . قال لى مرة : إنه غير راضٍ عن اتجاه السفارة البريطانية بالخرطوم تجاه حكومته وأضاف أن الفرنسيين والإيطاليين والألمان أقوى صلة به من البريطانيين ومواقفهم بناءة . قلت له أن سياسة البريطانيين تجاهه ما تزال متأثرة بظل المهدى .

وأتيحت لنا فرصة نادرة أيضًا لمشاهدة قوة الأنصار ونفوذهم خلال إقامتنا بأم درمان ، فقد نُظِمَ مهرجان للاحتفال بالذكرى الأربعين لوفاة صلاح الصديق المهدى فى دائرته الانتخابية ، بدأ بالهتافات والخطب والمسيرات وتم إرساء حجر الأساس لمدرسة تحمل اسمه ثم نظمت مسيرة طافت بجميع أنحاء الدائرة . عندما عدنا إلى مقرنا من المهرجان أخبرنا الأمير محمد عبد الله عبد الرحمن نقد الله أن امرأة عجوزًا شاهدتنا فى الاحتفال وعرفتنا وسألت عن ابنتنا رادوان ، فعلمنا أنها الممرضة التى أرسلها السيد عبد الرحمن لتعتنى به عندما زرناه عام 1954، ولسوء الطالع ، لم نتمكن من معرفة عنوانها لنسجل لها زيارة .

من زياراتنا الطريفة دعوة للإفطار بمنزل الدكتور يوسف بدرى ، وكم كان سرورنا عظيم عندما شاهدنا الدكتور على بدرى من بين الحاضرين ، فقد بلغ

من العمر نيفًا وثمانين لكنه مازال محتفظًا بكامل وعيه . نزل عن السيارة بمساعدة سائقه وسائقنا . مددت له نسخة من الكتاب المصور لسيرة السيد عبد الرحمن المهدى فبدأ يتصفحه ويتعرّف على من فيه دون الاستعانة بنظارة . فى واحدة من الصور الجماعية كان هناك رجل بريطانى لم أتمكن من التعرف عليه ولم أجد أحدًا يدلنى عليه ، وعندما وصل الدكتور على بدرى إلى تلك الصورة سألته عنه فقال على الفور « العقيد جاكسون » .

والدكتور على بدرى فضلة جيل من العظام . جيل السودانيين الذى قاد معركة الاستقلال . كان ضمن أول دفعة من السودانيين قُبلت بكلية كتشنر للعلوم الطبية ، وتخرج منها عام 1928 فالتحق بالخدمة الطبية فى دنقلا وسنجة وجبال النوبة ، وبعد حصوله على دراسات فوق الجامعية فى إنجلترا تمت ترقيته فأصبح أول سودانى يتولى منصب نائب مدير الخدمات الطبية . فى عام 1944 اختير عضوًا بالمجلس الاستشارى لشمال السودان وأصبح بعد ذلك أول وزير للصحة فى أول مجلس تشريعى سودانى ، وبعد فوز الاتحاديين فى انتخابات 1954 عاد لممارسة الطب الخاص ولكنه كان نشطًا كرئيس للمجلس الطبى السودانى ، وما كنت أعلم أننى بعد سبعة أسابيع فقط من تلك المقابلة سأكون جالسًا على منضدتى أكتب نعيه لصحيفة « التايمز » .

أقمنا معرض كتاب سيرة السيد عبد الرحمن المهدى المصور ببيت المهدى وحضره مائة وخمسون من أفراد أسرة المهدى . انتهزت الفرصة لأتقدم باقتراحى الخاص بتخصيص دخل الكتاب لصندوق يقام للمعاقيين خاصة الفقراء الذين قطعت أوصالهم خلال قوانين الشريعة التى سنها نميرى . انهالت التبرعات فدفعت النساء ثمانية آلاف جنيهًا ودفع الرجال ستة آلاف ، وكانت هناك وعود كثيرة بالتبرع مستقبلاً وكان نصر الدين الهادى سخيًا فى تبرعه . لم يتمكن أى من السيد أحمد المهدى ابن السيد عبد الرحمن والصادق المهدى حفيده من حضور

الحفل ، وقد حزَّ ذلك كثيرًا فى نفسى ولكنها كانت مناسبة سعيدة جلس فيها مهدى الحلو على كرسى الرئاسة .

كان همنا الأول اغتنام أى فرصة ممكنة للتحدث إلى رئيس الوزراء ولم تكن الفرص كثيرة ، فالرجل يعود إلى داره حوالى الواحدة أو الثانية صباحًا كل يوم ، فينام قليلاً ليصحو لصلاة الفجر ويبدأ برنامج اليوم التالى ، وكانت حديقة المنزل وسطوحه تعج بالزوار وكان بعضهم مستعداً لأن ينتظر الساعات الطوال ليصافحه أو ينظر إليه فقط ، وكان وقت الفطور وبداية الليل الفرص الوحيدة التى يمكن أن تتحدث إليه خلالها ، وعلى الرغم من أنه حاول تخصيص يوم الجمعة لأسرته إلا أن الصفوف الطويلة بالحديقة حالت دون ذلك . إن التزامات القائد المسلم لا تصدقها إلا إذا شاهدتها وهى مرهقة جدًا ، وكان هذا هو الحال مع السيد عبد الرحمن .

كان يعترينى شعور بالكآبة وأنا أغادر ودنوباوى بينما كان صادق المهدى فى حالة نفسية طيبة بل وكان منتشيًا ، وكنت أتساءل عما إذا كان مدركًا للمهام الشاقة التى تواجهه . هنالك أشياء تبدو صغيرة وتافهة ولكن عندما تجمعها معًا تسبب شيئًا من القلق . فهاتف المنزل ظل عاطلاً منذ وصولى إليه . سألته مرة عن أسباب عطله فأجاب دون إكتراث « لربما يكون الأصوليون يتصنَّتون عليه لذا فمن الأفضل أن يظل معطلاً » ، فتعجبت وسألت نفسى عما يكون عليه رد فعل المسز مارجريت تاتشر إذا تعطل هاتف رقم 10 داوننق ستريت ! .

عندما دخلت مكتب رئيس الوزراء صُعقت لانعدام أى نوع من الإجراءات الأمنية ، فالسائقون والمراسلات وخلافهم يصلون إلى أى مكان يريدونه ويتصفحون الجرائد على منضدة السكرتير حيث توجد مذكرات هامة وسرية منشورة فى المكان ، وحتى سائق رئيس الوزراء هو نفس السائق الذى كان يقود سيارة نميرى ، وعندما أفضيت للصادق بتخوفى من أن يسرِّب

أسرارًا هـامة هز كتفيـه وقـال : « لا أرى داعيًا لفصـله فقط لأنـه كان يقـود سيـارة نميرى ».

ليس هناك أدنـى شك فى أن صادق المهدى مصمم على الإبتعـاد عن كل مسلك أو مظهر يمت بصلـة للدكتاتوريـة ، وحتى الحرس الخاص الذى يحرس بيتـه هـو نفس حرس النظـام السـابق ، ويقـول: إنه لن يكـون على رأس نظـام تعسفى بعد سبعة عشر عامًا من الحكم الدكتـاتورى ، فهو يؤمن بحماس شديد بالإجماع والشـورى ، ويملك القدرة على التفـاوض والنقاش والإقنـاع ليصل فى النهاية إلى موقف يرضى الجميع ، وهذا ليس مبدأ فكرى فقط بل تقليد إسلامى فقد استمعت للـرئيس الأسبق أنور السادات يحدث الشعب المصرى لسـاعات طوال دون توقف .

وهذا يعنى أنه بعد سبعة أشهر من الحكم الديمقراطى حيث لا أثر لقيادة قوية ، فالحكومة ليست شديدة والحاجة إلى حكومة هامة وملحة وذلك لتحريك السبـات والجمود الظـاهرين فى الشـارع السـودانى ، فالـوزارة نفسها منقسمـة والقوى الخارجية نشطة وتعمل فى تنسيق مع خصوم الحكومة فى الداخل ، وذلك بغرض زعزعة البلاد بأكملها وليست الحكومـة فقط ؛ لذلك فقد غادرنا السودان وبـالنا مثقل بهذه الهمـوم عـائدين إلى أهلنـا . شعرت بـارتيـاح عندمـا وصلت مـوطنى ولكن زال هذا الإحسـاس سريعًـا عندمـا بـدأت التقاريـر تصلنى من السـودان . هناك من يقـول : إن القـوات المسلحة بـدأت تتملل بل وأن الجبهـة الإسلامية تقوم بنشاطات سرية وسط الضباط . قابلت سارة المهدى بعد عودتى وأخبرتها بأن الجبهـة الإسـلاميـة ليست بالقـوة التى يتخيلهـا صـادق وأنـه من الضرورى قيام الحكومة بتصفية آثار مايـو - خاصة - ما يسمى بقوانين الشريعة التى تم تجميدها الآن ؛ ولكن يجب إلغاؤها وحدثتها أيضًا عن قلقى على الأمن الشخصى لرئيس الوزراء ورجوتها إقناعه بأن يكون أكثر حرصًا .

افتتح عام 1987 بإجراء الانتخابات التكميلية فى الدائرة التى شُغلت بوفاة صلاح المهدى ، وعندما حضر نصر الدين الهادى إلى لندن أخبرنى بأن الجبهة الإسلامية تعانى من بعض المشاكل وأن هناك محاولات جارية لطرد حسن الترابى منها .

فى نهاية عام 1986 تفاقمت المشاكل بسبب الكوارث الطبيعية الناجمة عن الجفاف والمجاعة وهجرة أعداد كبيرة من السودانيين مواطنها بكردفان ودارفور والجنوب ، وأصبحت تقيم فى معسكرات حول العاصمة وقد تزايدت أعدادهم بعد ذلك بسبب الحرب الدائرة فى الجنوب ، وتفاقمت المشكلة وتلقى كمال شوقى إنذارًا من مسئول بالسفارة البريطانية يقول : « إن بريطانيا ستضطر لإيقاف إغاثاتها لو لم تتعاون الحكومة السودانية مع وكالات الإغاثة » .

مع بداية عام 1987 قابلت ديفيد روبرتس فى نادىٍّ وحدثته عن البرود الذى يسود العلاقة بين السفارة البريطانية بالخرطوم والحكومة ، فنفى أى فتور فى العلاقات بين السفارة البريطانية والحكومة السودانية ولكننى كنت متأكدًا من انعدام الدفء فى العلاقة .

علمت من سفارة السودان أن صادق المهدى سيصل إلى لندن فى 9 فبراير لإلقاء خطاب بجامعة أكسفورد فى 11 فبراير . أخبرنى صادق أنه يودُّ فقط مقابلة المستر جيفرى هاو وزير الخارجية وقتها لأنه متعب ويود الخلود للراحة ، وفى طريقه إلى اكسفورد مر علينا فى دارنا فتحدثنا بصراحة عن أمور عدة ، خاصة مباحثاته مع المستر جيفرى هاو وقال :صادق إنه يعتقد بأن حكومة صاحبة الجلالة :

« قد تنازلت عن تبنى أى نوع من السياسة مستقلٍ عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية » .

وأشار إلى أن معظم دول المجموعة الأوربية قد نأوا بأنفسهم عن ريجان الذى أسقطوه من حساباتهم وبدأوا البحث عن حلول خاصة بهم ، وذكر الفرنسيين والألمان والهولنديين والطليان كأمثلة لما يقول .

وعبرّ بصراحة عن حيرته عندما قارن بين المقابلة الحارة التى أجراها مع مارجريت تاتشر فى أكتوبر 1986م وبين الاتجاه الحالى للحكومة البريطانية نحوه والذى وصفه بالبرود وعدم التعاون .

وللمرة الثانية .. ألحيت عليه فى إقامة جسور من التفاهم مع مصر ، وركزت على أهمية قيامه بزيارة لها ، وأضفت بأنه قد قام بزيارات للملكة العربية السعودية وإيران ، وموسكو ، والولايات المتحدة ، وبريطانية ، ولم يفكر بزيارة أقرب جيرانه فى الشمال وذهبت إلى القول بأن عدم تضمينه لمصر قائمة البلدان التى زارها فإنه ليس فقط يقلل من قدرهم بل أساءهم ، فى ختام نقاشنا الصريح ذاك أخبرنى بأنه سوف يزور مصر فى طريق عودته من بريطانيا إلى السودان ، وقال: « إنه يود أن يتحدث « من شعب إلى شعب ، وليس حكومة إلى حكومة » ، وأنه سوف يُلقي خطبًا ومحاضرات فرجوته أن يكون لطيفًا وتصالحيًا مع إخوته المصريين وذلك ليقينى أنه يكون غاية فى اللطف عندما يريد ذلك .

أصيبت قريتنا الصغيرة فى بكنجهام شايا بالإرباك عندما شاهد أهلها وصول موكب السيد صادق المهدى لها . فإجراءات الأمن كانت على أشدها فقد امتلأت شوارع القرية والطرق المؤدية لها بمختلف أنواع قوات الأمن وانتشر رجال الأمن وهم يحملون أجهزتهم فى أيديهم فى كل ركن وساحة ، والعلم السودانى يرفرف من على مقدمة سيارة السفارة المقلة لصادق المهدى . استمتعنا بأحاديث ودية طويلة مع صادق الذى كان متعبًا ويعانى من نزلة برد ؛ بينما اتخذ مرافقوه من المطبخ وغرفة الحديقة والمكتبة مكاتب لهم .

كـان مشوارنـا إلى اكسفـورد خالٍ مـن المفاجـآت وفى لحظـات قليلة كنـا مجتمعين داخل مبنى الاتحاد ، وكانت تجربة ممتعة بالنسبة لى ، فقد مضت أربعون سنة على آخـر مرة أزور فيهـا المكان عنـدما أعلن يومهـا فى إسيس « يحمل لكم تحايا ويلز بصوت عالٍ » .

كـان الاجتماع مكتظًا بـالحضـور وبما أن صـادق كان واحـدًا من خـريجى اكسفورد (سـانت جونـز) فقد لاقى استقبـالاً حارًا ، وكـان من بين الحاضرين سودانيـون كثيرون فيهم عدد من أفراد أسرة المهـدى كابنة إسحق محمـد الخليفة شريف ، وابنـة فـاطمة عبـد الـرحمن المهدى . ألقى صـادق محاضرة ممتـازة عن مشكلة ديون دول العالم الثالث ، وكان الاقتراح المطروح هو أن على دائنى الدول هذه أن يضعـوا رفاهية شعـوبها قبل تسديد الديـون وسانديم جـوديث هارت وجهة نظر صادق أما معارضو الفكرة الذين مثلهـم اللورد بو يا فقد قدموا دفاعًا ضعيفًا . ومـرة أخرى .. قدم صادق الـدليل على سعة مداركـه وقـوة شخصيتـه وكان يومًا مشهـودًا ، وقبل مغـادرتـه مطـار هيثرو اتصـل بى هاتفـيا ليقـول : « لقد فكـرت فى ما قلتـه لى عن مصر وســأكون تصـالحيًـا وسأحــاول أن أكون لطيفًا ما أمكن ذلك » .

وقد سبب لى حـديثه ذاك ارتيـاحًا شـديدًا عنـدما زارنى أنـور جلال من السفارة المصريـة لتناول طعـام الغداء وسألنى عن إمكانيـة مرور زيـارة صادق للقاهرة بصورة « حسنة » ، وقال أنور : إن زيارة قام بها مبارك عبد الله الفاضل لم تكن مـوفقة تمامًـا ، وإن الدكتـور عبد الحميـد صالح يحضر رسـائل باستمـرار تنسب لرئيس وزراء السودان .

ضحكت وقلت لـه : إن بعض الرسـائل من صنع بنات خيـــال الدكتـور عبد الحميد وأن صادق نفسه يضحك من نشاطاته .

وصف أنور جلال الرئيس حسنى مبارك بأنه « رجل محترم » ولكنه قال: إن أبو غزالـة قوى النفوذ وسوف يصبح رئيسًا إذا ما حـدث مكروه لمبارك ، وعكس صديقى موقف الحكـومة المصرية من صادق المهدى والـذى يقول : « إنه رجل محترم ، ومفكر ومعلم وغاية فى النزاهة إلاَّ أنه غير عملى » .

نقلت وجهة نظر صادق لأنور جلال ورجوته أن يقنع زملاءه بالقاهرة لتتم الزيارة بسلام ؛ وعلمت فيما بعد أن الزيـارة كانت ناجحة وأن صادق تحدث إلى الشعب كما كـان ينوى فألقى محاضرات وأجـرى لقـاءات فى جامعـة القاهـرة ، وقابل عـددًا من العلماء من بينهم شيخ الأزهر ، كما أجرى محادثـات مع الرئيس مبارك وكـان صادق نفسه مـرتاحًا للنتـائج التى حققتها زيـارته واتصل بى من الخرطوم ليخبرنى بما تم خلالها .

وعلى الرغم من هـذا فالتقـارير التى تصل من الخرطـوم مزعجـة وكان من الواضح أن الأمور آخـذة فى التدهور وأن البلاد فى فوضى ، فإلى جـانب مشاكها الـداخليـة فقـد أقحم السـودان فى النـزاع الليبى التشـادى ، ممـا حمل صـادق لـلاحتجاج علنًـا للفرنسيين الـذين دخلت طـائراتهم المجال الجوى السودانى وللقذافى لقيامه باستخدام السودان نقطة انطلاق لشن هجماته ضد تشاد .

وتزايدت المشـاكل داخل أسرة المهدى ، ففاطمة عبـد الرحمن المهدى التى تشعر بالمرارة حيال المحاكمة التى كانت تجرى لزوجها شريف التهامى ما فتئت تنتقد تحركـات حسن الـترابى والحـريـة التى يتمتع بها على الـرغم من أنـه كان من أدوات حكم النميرى كما كـانت تنتقـد بعضًـا من وزراء صـادق ومعـاونيه المقربين .

وعلى الـرغم من هذا فقـد وصلتنى رسالـة من صادق تقـول: إن كل شىء على ما يـرام وتحت سيطرته وقال: إنـه تم التوصُّل إلى تعديلات دستـورية سيتم طرحهـا على مؤتمر دستـورى قومـى لمناقشتهـا فى عام 1988 ، وتتعـرّض الوثيقـة بالتفصيل لإدارة الجنوب وعـلاقته بالحكـومة المركزيـة كما اقترح أن يناقش المؤتمر أيضًا علاقة الدين بالدولة .

وفى ذلك الـوقت تعرضت سيـارة السيـد أحمد الميرغنى رئيس مجلس رأس الـدولة إلى إطـلاق النـار عليهـا ولم يكن داخلها فى ذلك الـوقت ، وتجلى خـرق السياسـة المصرية عندمـا أرسلوا برقيـة تهنىء بنجاة أحمد الميرغنى من الحادث ، ولربما يكون حسن النية متوفـر فى إرسال البرقية إلا أنها تعرضت لانتقادات ، وفى أبريل تلقيت رسالة مطولة من صادق يقول فيها :

« إننـا نحقق بعض النجاحـات إلا أن أجهزة إعـلامكم مصـابة بـالعشى ولكن وزراء خارجيتنا و إعلامنا غير أكفاء أيضًا وسوف نقوم بها من شأنه إصلاح هذا الخطأ » .

كانت معظم تعليقات أجهـزة الإعلام البريطانية متعلِّقـة بمنظمات الإغاثة العاملة فى السودان وكلها تـوحى بأن هذه المنظمات لا تلقى الدعم من الحكومة السودانية لذا فهى تتعرض لها بالانتقاد .

كنت أحتج لسنـوات عـدة على ضعـف مكـاتب الاتصـال الخارجى السودانيـة فى الغرب ، فوجهة النظـر السودانية لم تجد فرصـة لتسمع إلا أن هذا لايبرر الحملـة المسعـورة التى تشنهـا أجهــزة الإعـلام البريطـانيـة ضـد نظـام ديمقـراطى . من بين منتقدى الحكـومة السـودانية الآن عـدد كبير من السـاسـة ورجـال الإعـلام ذوى الميول اليسـاريـة الـذين ظلوا صـامتين طيلـة فترة حكـم النميرى . ليس بالضرورة أن توفـر الديمقراطية حكومة فعـالة ومعظم الأمراض التى يعـانى منها السـودان مـوروثه مـن نظام نميرى ولا يستقيم عقـلاً أن تحمَّل تبعاتها لصادق المهدى .

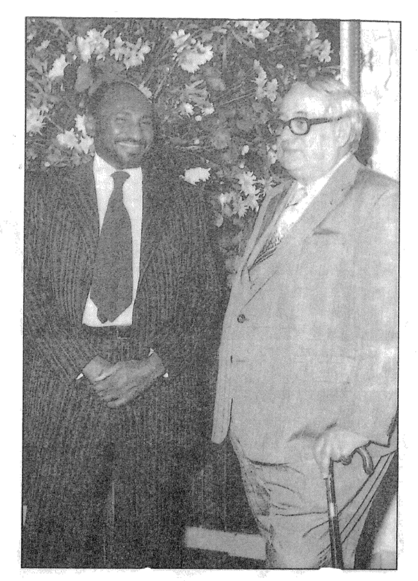
وشهدت هذه الفترة نفحة من العبق المهدوى وذلك عندما تم تحديد القبر الذى دفن فيه جثمان الإمام الهادى . فبعد اغتيـاله بواسطة النميرى دفن الجثمان فى مكان مجهول ممـا ضاعف وقع المصيبة على أهله الـذين لم يتمكنوا من الصلاة

عليه ، وبـذلت جهود مكثفة للعثور على القبر ونبش الجثمان وجـاء أحمد المهدى إلى بريطانيـا لأخذ أجهزة للتأكد من أن الجثمان هو لـلإمام الهادى وكتب صادق رسالة يقول لى فيها :

« فـرغنـــا للتـو من دفن جثمان عمى (مـع السيـد عبـد الـــرحمن والسيـد الصديق) بالقبة حيث حضر التشييـع أناس كثـيرون إلا أن كل شيء سـار على ما يُـرام وتم تـوضيح الحقائق للنـاس وبهذا تطوى صفحة مـأساويـة فى تـاريخنا القريب » .

وبهذا يكـون المهدى وابنـه عبد الـرحمن وحفيـده الإمام الصـديق والهادى يـرقـدون جنبًا إلى جنب وبـالقـرب منهم يـرقـد اثنان من أحفـاده هما: صـلاح الصديق والفاضل الهادى ، وهكذا ومع مرور السنين يتسع ظل المهدى .

● ● ●



1 - السيد صادق المهدى مع المؤلف

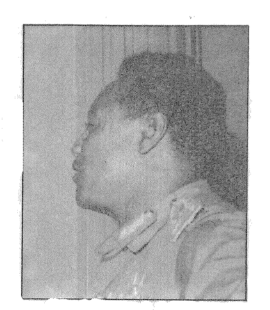
2 - المجلس العسكرى الانتقالى مع الفريق عبد الرحمن سوار الدهب



الطواف على الدوائر الانتخابية - الحملة الانتخابية 1986



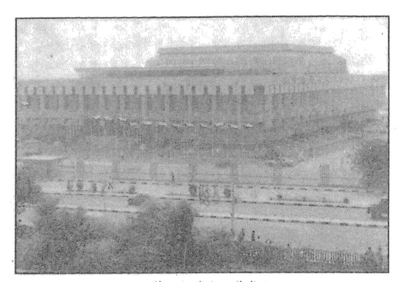
3 - السيد صادق المهدى رئيس وزراء السودان مع السيدة مارجريت تاتشر برقم 10 ، أكتوبر 1986



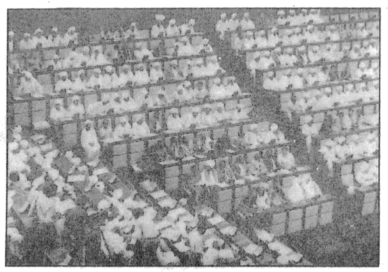
4 - المشير جعفر نميرى ، الرئيس السودانى 1969 - 1985



نقل السلطة للجمعية التشريعية 1986

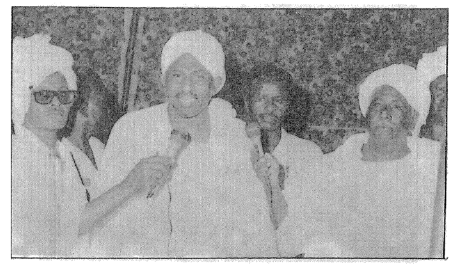


مقر البرلمان، بناه الرومانيون للنميري - 5

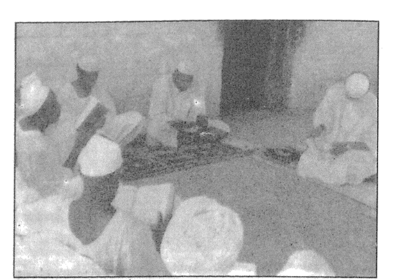


أول جلسة لبرلمان عام 1986

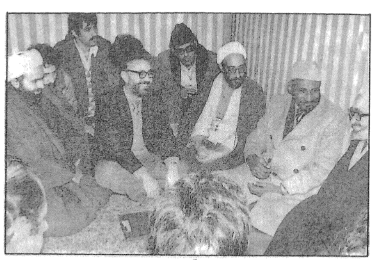
6 - محمد عثمان الميرغنى زعيم طائفة الختمية ورئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى



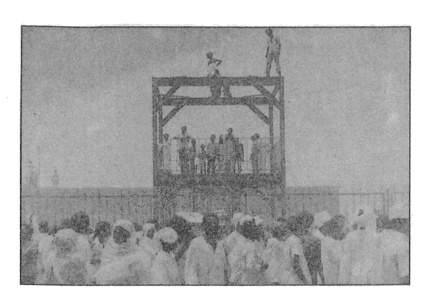
صادق المهدى قائد الانصار وحزب الأمة



7 - صادق المهدى مع نصر الدين الهادى - عثمان جاد الله - عبد الله محمود -
عبد اللطيف صالح -وعوض صالح - يقرأون القرآن بسجن كوبر 1984



صادق المهدى مع آية الله منتظرى فى باريس



8 - السودانيون يهاجمون سجن كوبر ، إبريل 1985 ، وقد بدت مشانق نميرى العامة



الانتفاضة فى الخرطوم ، إبريل 1985

الفصل السادس

من يحكم السودان ؟

« السـودان بلـد يقطنـه عشرون مليـون زعيمًا
سياسيًا ، أربعـة مـلايين منهم أفـارقة سـود »

عبد الرحمن مختار

فى 21 يوليو 1987 كـان صادق المهـدى فى انجلترا للمرة الثـانية وخـلال الغداء دار بيننـا نقاش سـاخن ، فمنذ تـوليه لمنصب رئيس الـوزراء كنت أنتقد بعضًـا ممن اختـارهم لتـولى منـاصب وزاريـة ، وكـان يقـول : « إننى لم أدعم انتقـاداتى لترشيحاتـه بأسبـاب مقنعة » ، وكـان ردى على مـلاحظته أنـه لم يجد الـوقت لقـراءة ورقـة أعـددتها وقـدمتهـا لـه ، وأضفت أن آرائى هى فى الـواقع تلخيص لاتصـالات كنت أجـريها مع سـودانيين لهم إلمام جيـد بالأوضـاع والأشخاص ، وقلـت لـه : إننى حين أشـير إلى وزرائـه بالضـعف أو الفسـاد فإن دافعى إلى ذلك تفـادى التشـهير والتـجريح الشـخصى ، فأنـا ألمـحّ ولاأصـرِّح وأعمم ولا أخصِّص ، واتهمنى صـادق بأننى غير ملم بمشـاكله وأننى « فهمت المسألـة من وجهتها الخاطئـة » أكَّدت لـه أننى سأترك التـاريخ يحكم وأننى لا أوصى بشىء دون أن يكـون عندى سبب قـوى لـذلك ، وأن كل ما يحتـاجه هو أن يخضع قنـاعاتى لدراسـة فاحصة ، وسمعت أيضًـا أن صادق ألقى خطابًـا عظيمًا فى البرلمان الذى جمع حشـدًا لتأييده ولكن هنـالك انتقادات بأنه لم يكن « قـويًّا بما فيـه الكفاية » وعنـدما وضحت لـه ذلك قال إن مبرراتى قوية لكنه أضاف :

« إنهم (الوزراء) أفضل من وجدت » .

صحيح أن معظم السودانيين الأكفاء مشتَّتون فى مختلف بقاع المعمورة ولكن يوجد الآن داخل السودان أناس ممتازون لم تتح لهم الفرصة ، فمن بين صفوف حزب الأمة هناك رجال ونساء يمكن أن يكون لهم إسهام فعال إذا ما أتيحت لهم الفرصة مثل : الدكتور تجانى ، والدكتور محمد الأمين ، وصادق أبو نفيسة ، ورجوته أن يقلِّد حكومته درعًا يدل على قوتها ؛ فاتجاهه الرامى إلى الشورى بهدف التوصل إلى الإجماع ومحاولاته النأى بنفسه عما يمكن أن يوصف بالدكتاتورية تجاوزت كلَّ حدٍّ للمعقول وأصبحت تُفْهم على أنها ضعف .

تعرَّض صادق لضغط شديد من الأنصار لقبول منصب الإمامة بالإضافة لأعبائه فى الحكومة وأبدى أسبابًا وجيهة لاعتذاره عن قبول العرض ، فالأعباء التى يفرضها عليه منصبه الرسمى عقاب كافٍ له يجعله زاهدًا فى إضافة عبءٍ آخر لها ، ومن وجهة نظرى الشخصية فى هذا الخصوص فقد كنت أودُّ أن يتولى إمامة الأنصار ويترك رئاسة الحكومة لشخص آخر يرشحه وشعرت بارتياح شديد عندما علمت منه أنه أرجأ اتخاذ قرار فى الأمر .

خلال فصل الصيف ظلت الأخبار المثيرة تصلنا من الخرطوم ، فقد تحدث الدكتور يوسف بدرى عن اقتراح جاد بفصل جنوب السودان عن شماله ، وهذه فكرة مخيفة تهدِّد البلاد جميعها بالتفكك والتشتت ، فكثيرون من الأنصار الشبان يتحدثون عن دولة مهدية فى وسط البلاد ويقولون بصراحة بعدم تضمين غرب البلاد فى هذه الدولة ، وهذا يعنى ترك غرب السودان لقمة سائغة للقذافى ، وإذا ما حدث هذا فلابد لمصر من التدخل لاحتلال السودان الشمالى لتأمين منابع النيل الذى لا حياة لمصر بدونه .

بدأت الحكومة فى السودان تنحدر من أزمة إلى أخرى ، فقد انعدمت الحكومة الفعالة فانفك عقد النظام وانتشرت الفوضى ، وتعالت الانتقادات لحكومة الصادق فى الداخل والخارج وانصب معظم النقد على عجزها فى تقديم حلول ناجحة للأزمة الاقتصادية ، وصلت الأوضاع إلى حالة مفجعة وانعدم

الاستقرار ، فالاتفاق مع البنك الدولى أصبح سرابًا وانهارت البنية التحتية وظلت كل المشاكل دون حلول ثم جاء الفيضان ليضفى على المشكلة بُعدًا جديدًا .

فى نهاية عام 1988 سحب محمد عثمان الميرغنى ممثليه من الحكومة وخلق بذلك مشكلة ليس لصادق قِبل بها . لم يسحب الاتحادى الديمقراطى ممثليه من مجلس رأس الدولة وقرر الإبقاء عليهم حتى السابع من سبتمبر .

وجاءت مسألة رد ممتلكات أسرة المهدى المصادرة والتى بلغت 58 مليونًا من الجنيهات لتضيف إلى « علبة الدود » فبدأت الصحافة والناس يتحدثون عن بوادر للفساد .

كان أمام صادق اتباع واحد من ثلاثة خيارات قبيحة : انقلاب عسكرى آخر ، انقلاب يقوم به هو أو أن يواصل الحكم تحت ظل التهديد بالشلل التام .

كنت من البداية معترضًا على تولى صادق لرئاسة الوزراة ، وبما أنه قرر توليها فكان ينبغى عليه تشكيل حكومة أقلية من حزب الأمة ليضع خصومه فى موضع حرج ، من الوضح أن حكومة كهذه كانت ستتخذ قرارات وإجراءات اقتصادية صعبة وفى حال اعتراض الاتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية عليها وإسقاطها فلابد من إجراء انتخابات جديدة . إذا حدث هذا فإن ثلث مقاعد الاتحادى الديمقراطى سوف يكون من نصيب حزب الأمة ، من المؤكد أن المملكة العربية السعودية ومصر لن تؤيدا قيام حكومة تسيطر عليها الجبهة الإسلامية التى ستفقد فى هذه الحالة قوتها ، فمن غير مصلحة هذين البلدين قيام دولة إسلامية فى السودان ، ويبقى السؤال الهام هو : هل يحاول حسن الترابى القيام بانقلاب عسكرى ؟ الاحتمال ضعيف لأن ما يفوق الثمانين بالمائة من الناخبين صوتوا ضده .

أصبحت حكومة صادق المهدى فى حالة يرثى لها ، فالائتلاف إنهار وصادق يتعرض للهجوم من كل جهة وانتشرت الإشاعات والإشاعات المضادة. قيل : إن أحد أعضاء البرلمان باع إحدى عشر كيلو جرامًا من مادة اليورينيم التى تم الحصول عليها من زائير لدولة غربية ، وانصب الانتقاد على أن تخزين هذه المادة ينطوى على مخاطر صحية كبيرة . من ناحية أخرى .. اتسع النزاع القبلى بين الدينكا والرزيقات ووصل إلى حد اختطاف النساء والأطفال ، وزعمت إحدى صحف الخرطوم التى يحررها الدكتور خالد فرح بأن أحد الوزراء تلقى رشوة قدرها نصف مليون جنيه سودانى لكشف أسرار خاصة بالدولة ، وأخبرنى صحفى كبير وصل إلى لندن قادمًا من الخرطوم بأن شعبية صادق المهدى تلاشت وأن العداوات تحيط به من كل صوب وأن حكومته أصبحت مزقًا ، فالأمة والاتحادى الديمقراطى يتنافسان بدلاً من أن يتعاونا . المكان يعج بالإشاعات والمزاعم عن القصور والعجز والفساد تزداد ووقع الصادق فى مصيدتين : إحداهما : دفاعه عن مؤيديه ومحاولاته إنكار تهم الفساد المنسوبة لهم وثانيهما: رفضه لقبول أحمد السيد حمد من الاتحادى الديمقراطى لشغل منصب بمجلس رأس الدولة بحجة تعاونه مع نظام نميرى .

فُسِّرت هذه التحركات على أنها محاولة لهدم الحكومة ، وقد كانت سببًا فى استقالة وزير الخارجية زين العابدين الهندى (الاتحادى الديمقراطى) بينما كان فى زيارة للقاهرة وأعلنها من هناك .

فى النهاية.. تمت تسوية الخلافات واستمر الائتلاف على أساس مهزوز ، ووسط هذه الأحداث العجيبة وصلتنى رسالة بهيجة من صادق حملتها ابنته التى جاءت إلى لندن فى زيارة ، وأصبحت أخشى « ابتهاجات » صادق التى تدل على عدم إدراكه بأبعاد المشاكل والأخطار التى تحيط به وهو- دائم التفاؤل- ويتوقع حدوث شيء غير محسوب له حسابًا يغيِّر الموازين .

فى هذا الوقت تزايد الحديث فى السودان عن تدخل مصر فى شئون البلاد ، وأثرت المسألة مع الدكتور عبد القادر حاتم عندما قابلته فى لندن فانكر بشدة أن يكون الأمر على هذا الوجه ؛ ولكننى خشيت أن يكون الاتهام صحيحًا وأن المصريين ربما أكرهوا على التدخل ولكنهم ضالعون فيه الآن ، فكما حدث خلال السنوات الأخيرة من الحكم الثنائى عندما كانت مصر تقوم بنشاطات سرية كثيرة فى السودان فإن الصادق هو الذى مهد لنشاطاتها هذه المرة إذ لم يبذل أى محاولة لتحسين علاقته بجيرانه بحجة أنهم معادون للمهدية .

وبعد تعطيلات كثيرة ومناورات حزبية عدة أعلن أن الائتلاف سوف يستمر بين حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى دون أن يتضمن الجبهة الإسلامية .

بدأ الاهتمام بمشكلة جنوب السودان يتزايد فى الغرب وواصلت الصحافة وأجهزة الإعلام الأخرى فى تصوير المشكلة على إنها حرب دينية وهو مفهوم خاطىء تمامًا للمشكلة . أجرت هيئة الإذاعة البريطانية مقابلة مع راهبة تُدعى الآنسة كلير ادعت فيها أن مقر بعثتها بمريدى تعرض للهجوم بواسطة قوات الحكومة وإنها هربت فى الأدغال وأنقذتها قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان ، وفُسر ذلك على أنه عدوان بواسطة القوات المسلمة ، وتمكنت من دحض افتراءات مس سنكليز بفضل معلومات وصلتنى من رئيس الوزراء ، فقد تلقت البعثة إخطارًا من قوات الحكومة بأن المقر لم يعد آمنًا بسبب العمليات الحربية وأمرت المسز سنكليز بنقله . عندما لم تستجب جاءها إنذار آخر بعد أسبوعين إلا أنها أصرت على البقاء مدعية أن « الله هو الذى ناداها » ولن تتحرك من موقعها ، واستخدمتها قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان للدعاية وإشانة السمعة .

قدم برنامج من تلفزيون السودان اسمه « السوق السوداء الذرية » فى الخرطوم ، وكان مليئًا بالغمز واتهامات بسوء الإدارة والفساد ويهاجم أناسًا

قريبين من السيد صادق . اعترضت على البرنامج بشدة ووجدت مساندة من مهدى الحلو الذى تصادف وجوده فى لندن فأجرى مكالمة هاتفية مع الصادق دامت ساعتين وقال لى فى نهايتها: « إن صادق هو صادق ، منتشٍ وغير مستعد لأخذ البرنامج مأخذ الجد » .

يبدو أن المشاكل تزيد بعدًا وتعقيدًا ولم يتم علاج المشاكل الكبرى ، من العوامل التى تقلق مهدى الحلو ظاهرة تغيب الوزراء لكثرة أسفارهم خارج البلاد وحيث يبررون ذلك بأنهم يسافرون فى مهام رسمية .

عندما شارف عام1987 نهايته أصبح القصور كاملاً وبدا لى أن حكومة الصادق لو أرادات أن تعيش فلابد لها فى هذا الوقت من تحقيق هدف ملموس يحس به ويراه كل الناس ؛ ليؤكد لهم أن الديمقراطية قادرة على السير بالبلاد وأن هناك تغيير ؛ ولكن ، ولسوء الطالع ، زادت المشاكل حجمًا وتعقيدًا . فالكوارث المفجعة التى سببها الجفاف والمجاعة والفيضانات وصلت بالبلاد إلى حالة يائسة ، وبلغ التضخم المالى أبعادًا خطيرة ومازال آخذًا فى الارتفاع . الاقتصاد والبنية التحتية يتآكلان يومًا بعد يوم ، ولم أستطع فهم سر نشوة الصادق المهدى خلال محادثة أجراها معى فى يناير 1988م خاصة وأن هناك أزمة فى الإدارة اقتضت استدعاءه لنصر الدين الهادى من لندن للإدلاء بصوته فى البرلمان .

عند عودته إلى لندن أخبرنا نصر الدين برغبة صادق فى أن نحضر أنا وإزمى إلى السودان ، وخلال أيام قلائل كنا فى طريقنا إلى هناك ، فى هذه الزيارة أقمنا فى بادىء الأمر بفندق الصداقة بالخرطوم بحرى وهو مقابل للقصر الجمهورى وكان قد قام ببنائه الكوريون .

كان الفندق فاخرًا ونظيفًا ولكن خيم على الجو اكتئاب شديد ، فهذا ليس السودان الذى عرفناه وقد احتوى مدنه الثلاث المكونة للعاصمة جو من الكآبة

هنالك نقص واضح فى المواد الغذائية ، فالخيار فى الفندق بين الدجاج والسمك فى الوجبات الثلاث ورفوف البضائع فى المحال التجارية شبه خالية . كان من بين نزلاء الفندق فى ذلك الوقت مجموعة من المهندسين الاسكتلنديين تم استدعاؤها لتصليح مولدات الكهرباء . كانوا متشوقين لزجاجة جعة ولكن الحظر على الخمور مازال ساريًا على الكل بما فى ذلك الأجانب الذين كان يمكن أن يُحضروا ما يكفيهم عند وصولهم السودان وهو معفى من الجمارك ، أما فى السوق السوداء فإن زجاجة الويسكى تكلف ثلاثمائة جنيهًا سودانيًا وهنالك نوع من الجن الأثيوبى الذى يباع بمائتى جنيهًا سودانيًا ولكن أخبرنا أنه « قاتل »

كان الاسكتلنديون شديدين فى نقدهم للحكومة ، فهم يستدعون لإصلاح الأعطاب التى تسبب انقطاع التيار الكهربائى وما أن يصلحوا خطئًا ويعودوا إلى بلادهم حتى يستدعون مرة ثانية ، والأمر مُكلف جدًا للسودان ويقولون : إن الحكومة لو أقامت وحدة ثابتة لهم فى الخرطوم لكان ذلك أرخص وأجدى ولأمكن تفادى الانقطاع المستمر للتيار الكهربائى فى الخرطوم » ، وككل أجزاءالبنية التحتية الأخرى فإن الكهرباء لا يمكن الاعتماد عليها ؛ فبينما كنا فى زيارة لمنزل رئيس الوزراء انقطع التيار لمدة ست ساعات ، فالبناء برمته يتداعى والديمقراطية الجديدة لم تحقق فقط فى تصحيح أسباب الانهيار بل إنها لم تستطع إيقافه .

أُصبت بصدمة عندما ذهبت إلى مستشفى أم درمان لزيارة شريف التهامى الذى نقل إلى هناك من السجن لإجراء عملية جراحية . كان المبنى بأكمله متهدمًا ولم تجرى له صيانة منذ سنوات ولم يكن صحيًا بالمرة . كان الطبيب المسئول يدعى دكتور شفيق الذى عمل 11 عامًا بمستشفى ستافورد العام وكان عاتبًا على النميرى وحمّله مسئولية القصور والإهمال . تحدث بصراحة عن النقص فى المعدات والأدوية والضمادات . تم افتتاح جناح جديد بُنِيَّ

تخليدًا لذكرى والدة رئيس الوزراء ولكن حتى هذا الجناح يفتقر للأجهزة والمعدات .

كلما تدخل فى تجربة يكون حصادك منها الاكتئاب ، فقد استثت من الإجراءات الأمنية المكثفة خارج السفارة البريطانية بالخرطوم حيث يعيش موظفوها فى حالة أشبه ما تكون بالمساجين ، وكانت على النقيض من العلاقة المفتوحة التى كانت قائمة بين البريطانيين والسودانيين فى الماضى ، فمحاولة حمايتهم من العالم المحيط بهم هى فى واقع الأمر حبسهم داخل عالمهم ، والمستر جون بيفن السفير البريطانى اختيار ممتاز فهو صريح ومتعاطف ولكنه لم يكن سعيدًا بما يجرى ، ويبدو أن سوء الأحوال الاقتصادية ألقى بظلاله على العلاقات الاجتماعية بين الناس ، ففى زياراتنا السابقة كانت الدعوات تنهال علينا من كل صوب ، أما الآن فالحال يختلف ، ومازلنا نحتفظ بذكرياتنا فى تلك الأيام عندما كان الكل يشارك فى مختلف الأعياد والمناسبات ، فكان المسلمون يشاركوننا الاحتفال بعيد الميلاد كما كنا نشاركهم الاحتفال بمختلف أعيادهم ، فكانت الأعياد القبطية والأرمينية الاسكتلندية مناسبات لمختلف البلدان والأجناس ، وكانت عطلة نهاية الأسبوع سيلاً من الحفلات والرحلات ، أما الآن فقد اختفى كل ذلك ، فالعائلات لم تعد فى وضع اقتصادى يسمح بالصرف السخى وحتى الفنادق العالمية أصيبت بمظاهر الأزمة الاقتصادية . رجال الأعمال لجأوا لأساليب اللباقة وأحيانًا الخدعة لتصريف أعمالهم وعلى الرغم من أن ظاهرة خروج الزوجات والأسر للأسواق والأماكن العامة أمر جديد فإنه محدود جدًا .

فنشاطات جهاز أمن النميرى وتلك السنين التى هزَّ فيها المخبرون ثقة الناس بأنفسهم وببعضهم البعض لن تنسى بسهولة ولم تفق منها البلاد بعد . ناقشت الأمر مع صادق المهدى الذى أقر بصحة ملاحظاتى ونقلها لوزرائه

طالبًا منهم تصدر حملة تصحيح الأوضاع ؛ ولكن التضخم المالى المتصاعد جعل هذا النوع من الصرف السَّخى أمرًا مستحيلاً وغير محتمل .

تناولنا وجبة الغداء فى منزل رئيس الوزراء الذى كان فيا سبق مسكن النميرى الذى بناه داخل رئاسة القوات المسلحة ، وكانت تجربة لا تنسى . فهى دار واسعة وفاخرة تكلف بناؤها ما يربوا على الثلاثة ملايين جنيهًا سودانيًا وتقوم دليلًا على إدانة ذلك النظام بالنظر إلى مظاهر الفقر المحيطة بها ، فكل شىء فى هذا المبنى استورد من الخارج بما فى ذلك التوصيلات الفاخرة والأثاث الأوربى.

وكان أهم ما خرجنا به من تلك الدعوة نقاش طويل مع رئيس الوزراء حول علاقات بلاده بجارته مصر؛ وعلى الرغم من أنه كان يستدعى بين الفينة والأخرى ليس لمشاكل كبيرة دائمًا بل لأشياء صغيرة وتافهة أحيانًا ، فمن الواضح أن هناك خلافات بين البلدين بل وبين أجهزة الأمن المصرية والدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية فى تعاملهم مع السودان ؛ فبينما تحاول الأولى زعزعة الوضع فى السودان باستخدام كل الأساليب فإن الأخير يبذل قصارى جهده فى سبيل التوصل إلى اتفاق .

اقترحت على صادق تقديم دعوة للرئيس حسنى مبارك لزيارة الخرطوم لإجراء محادثات فوافق على ذلك من حيث المبدأ ؛ لكنه كان مصرًا على ضرورة معاملة مصر للسودان على إنها دولة مستقلة لها سيادة وأضاف أن مصر وأثيوبيا « أنانيتان » .

والموضوع الرئيسى الذى أثير فى تلك المحادثات كان موضوع اتفاقية مياه النيل فالسودان ومصر متشابهان لأنها البلدان المستهلكان ؛ بينها إثيوبيا وكينيا هما البلدان الممولان ؛ لذلك فإن المحور الذى قام بين السادات وأثيوبيا لم يكن ذا علاقة با لموضوع ، والأمر ذو أهمية كبيرة لأن اتفاقية مياه النيل انتهت ولابد

من تجديدها ، فالصادق كان يرى ضرورة تشكيل مجموعة عمل مشتركة من مصر والسودان وذهب إلى حدِّ تسمية بعض الشخصيات التى يمكن الاستعانة بها لإعداد مشروع ، وعبرَّ عن رغبته فى أن يقوم الرئيس حسنى مبارك بافتتاح جلسة إعداد التقرير النهائى .

تحدثنا بعد ذلك لبعض الوقت عن المقابلة الصحفية الشهرية التى قرر تقديمها وقلت له: إنها تذكر الناس بمقابلات النميرى الشهرية (المواجهة الشهرية - « المترجم ») ، فقال صادق: إن من شأن مثل هذه المقابلات أن توسع من قاعدة المشاركة فى حل قضايا البلاد الهامة ، وواصل حديثه عن المواثيق المقترحة لمختلف المجموعات بما فى ذلك النساء والنقابيين والطلاب ولكن ما يحتاجه الناس الآن هو العمل وليس الكلام ، فقد كانت الشورى والإجماع هوسًا بالنسبة له ولهذا السبب لم يرى الناس فيه صفات القائد، وهناك أيضًا القلق الذى تسببه تشكيلة حكومته ، إذ يقال إن ثمانية عشر وزيرًا ممن يعملون معه الآن عملوا مع نميرى ؛ بينما ينتقده آخرون على عدم قيامه بتغيير المجموعة التى يُشكُّ فى ولائها ففنيوا الهاتف والسكرتيرات وموظفو الخدمة المدنية المحيطون به الآن عملوا جميعًا فى إدارة النميرى ، وله يرجع الفضل فى تعيينهم ، فالاحتفاظ بهم ينطوى على مخاطرة إلا أن صادق لا يبدى اكتراثًا ولم يغير موقفه .

تحت إصرار السيدة حفيّة زوجة صادق غادرنا الفندق وذهبنا للإقامة بمنزل السيد صادق بود نوباوى ، وقد اتاحت لنا إقامتنا هناك فرصة لتقييم نواب حزب الأمة فى البرلمان الذين يعتمد عليهم نجاح الصادق فى الحكم . شاهدنا عربة كارو تقوم بترحيل كراسى للمنزل ، وفى المساء حضر حوالى التسعين نائبًا لاجتماع عقد بالحديقة ، وقامت السيدة حفية بمهارة فائقة وعلى الرغم من النقص الحاد فى المواد الغذائية ، بإعداد الموائد وبعد قليل كنا

نستقبل أصدقاء قـدامى ونقيم صداقات جديدة مع النواب الـذين توافدوا على الـدار ، واتضح لنا بعـد قليل أن الخلاف ليس قـاصرًا على حـزبى الائتـلاف فقط حين وصف بعضهم الحزب الاتحادى الديمقراطى « بالتشرذم » وأنهم قد « سئمـوا الاستمرار والتعـاون معـه » بل كانت هنـاك خـلافات وانقسامـات خطيرة داخل حزب الأمـة نفسه ، فقـد عقد صـادق اجتماعًا جـانبيًا مع بكرى عـديل أحـد نـواب كـردفـان ووزير التربيـة - دام أربعـين دقيقـة - لمناقشـة اختـلافات كبيرة وخطـيرة فى وجهـتى نظرهما ؛ وعلى الـرغم من أن حـرية إبداء الرأى أمر مشجع إلا أن النقاش المستمـر المطول فى ذلك الاجتماع لم يحقق شيئًا ، فلم تتمخض عنه إجراءات عملية لحل مـشاكل البـلاد ، فالنقاش كان دوامـة لا جدوى منها ولم يحمل ثمـة دلالة على أن الحكومة الجديدة قـد أثرت على حياة المواطن السـودانى العادى .

اقترحت على الـدكتـور بشير عمر والـدكتور إبـراهيم الأمين فرض ضريبة على العيادات والمستشـفيات الخاصـة تصـل إلى 10%&15% تخصص لـرفع مستـوى الخـدمات الصحيـة بـالمنتشفيـات العـــامة ، فهـذه العيـــادات والمستشفيـات الخاصــة تحقق أرباحًـا طـائلـة ، وتقـول إحصائيـة صـدرت فى الخرطوم : « إن ما يقارب الخمسين بالمائة من سكان العاصمة يتعالجون فيها » ، وقد افتتحت ثلاث عشرة مستشفى ويجرى بناء ثلاث أخرى ، وفى عام 1986 بلغ عـدد العيادات الخاصـة بالخرطـوم 6118 وهنـاك مؤسسـات صحيـة مماثلـة فى العـواصم الإقليمية ، فالـضريبة المقترحة هذه ستحقق عـائدًا لا بأس به .

ومن المشـاكل الأخرى الملحة فى العاصمة اختناقـات المواصـلات ؛ فعلى الـرغم من النقص الحـاد فى الـوقـود فـإن عـدد السيـارات الخاصة والمركبـات العامة تضاعف عدة مرات . لقد اختفت الحمير والجمال تمامًا ، ووصل الازدحام فى العاصمـة نقطة التشبُّع وكبري النيل الأبيـض أصـابه الإنهاك من ثقل حـركة

المرور عليه ، وتساءلت عن السبب فى عدم استخدام النيل فى المواصلات النهرية للتخفيف على الكبارى فعلمت أن دراسة للجدوى قد وجه بإجرائها ولكنها لم تحظ بالمتابعة ، وأحد الأسباب هو الجفاف الذى دام ثلاث سنوات وانخفض على أثره مستوى النيل وقد أصبح من الممكن فى ذلك الوقت عبور النيل بين الخرطوم والخرطوم بحرى مشيًا على الأقدام ، لقد خيم السبات فى كل مكان وأصبح كالغبار الذى نزل على مكان فغطى كل شىء . لم يبق من السودانى الذى عرفناه سوى فضلة ضئيلة تعطى القدرة على الكلام والنزاع والمماحكة وإصدار المواثيق وتشكيل الوزارات البديلة.

كان الخطاب السياسى لحكومة الصادق الذى ألقاه فى يوليو 1986 برنامجًا شاملاً حوى كل المشاكل التى تواجه البلاد ولكن عندما نشر الميثاق الانتقالى لم يتم إنجاز شىء ، وفى واقع الأمر لم تتمكن الأحزاب من التوقيع عليه حتى فبراير 1988 وكان المؤتمر الدستورى القومى يرجأ باستمرار .

ومما يدعو للاكتئاب أنك لا تستطيع الحصول على نفط لسيارتك ، ولولا جهود عبد الرحمن صادق المهدى الضابط بالقوات المسلحة الذى دبر لنا بعض الجالونات لما تمكنا من تسجيل زيارة للسفير المصرى الذى تربطنا به صداقة قديمة .

من بين الجسور التى كنت عاقدًا العزم على بنائها واحد ينهى خمسة أعوام من الخصومة بينى وبين وصال شقيقة صادق المهدى وزوجة حسن الترابى التى اختلفت معها فى أمر يخص أسرة المهدى ، وصلنا إلى دارها دون سابق موعد واستقبلنا استقبالاً حارًا من الزوجين ، وسرعان ما دخلنا فى نقاش تناول مشاكل البلاد . كان الترابى فى البداية متطرفًا فى عدائه للصادق وبذل جهدًا كبيرًا لشرح مواقف الأصوليين إلا أنه لطّف من لهجته فى النهاية عندما قال لى :

« إننا (الجبهة الإسلامية القومية) لسنا متطرفين بالصورة التى توصف بها جماعات أخرى فى الشرق الأوسط » .

وقادتنى ملاحظته تلك إلى استنتاج مفاده أن الترابى يريد الاشتراك فى الحكم وفوجئت بذلك ولكن وصال أكدت لى رغبته .

عندما عدت إلى ودنوباوى شرحت للصادق مادار فى لقائى بالترابى وقلت له أن الترابى كان عدوانيًا فى البداية ولعله أراد أن يقول لى :

« إنك رجل استفزازى وعدوانى وأنا أعطيك مما عندك » .

وغالبًا ما يكون هذا هو التحليل الصحيح ، وواصل صادق حديثة ليخبرنى بأنه ينوى ضم الجبهة الإسلامية القومية للحكومة ، وبرَّر ذلك بأنه يريد حكومة تشارك فيها كل الأحزاب ، ويعتقد أنهم سيكونون أقل ضررًا إذا ما حملوا المسئولية ، ومرة أخرى .. أبديت اعتراضى الشديد على الفكرة ، واقترحت عليه أن يدخل المعركة منفردًا ويضع الجميع أمام الأمر الواقع . ذكرته بأنه فى وضع أقوى نسبيًا وتشكيله لحكومة من حزب الأمة سيمكنه من اتخاذ ما يريده من إجراءات وقرارات ، وحذرته من القيود التى ستفرضها عليه حكومة ائتلافية وتمثلت بالمقولة :

« من يركب نمرًا يصبح ضحية له » .

قام مبارك عبد الله الفاضل بإجراء المفاوضات مع حسن الترابى وأدت إلى دخول الجبهة الإسلامية القومية الحكومة .

من الواضح أن المرحلة تقتضى تقديم مقترحات أكثر عملية وإجراءات ترفع من الروح المعنوية وتطرد شعور اليأس والإحباط الذى استولى على الكل . إن القبول السلبى للوضع الخطير كان واضحًا فى الافتقار إلى عنصر المبادرة ، فمن المشاكل التى تطرق لها النقاش الخطه الإسكانية التفاخرية - التى بدأت فى

الفترة الأخيرة لحكم النميرى ، والتى تعرضت لانتقاد شديد عندما تقارن بمشكلة المشردين الذين يعيشون فى قرى الكرتون .

صرف صادق النظر عن افتتاح - مجموعة العمل -التى كان مقررًا أن تقوم بدراسة لخطة اقتصادية جديدة للبلاد وأصبح يركز مرة أخرى على إقامة علاقات قوية مع دول الغرب - خاصة - الولايات المتحدة وأوربا. كان يدرك أن أهم رأس مال للشعب السودانى هو كرمه ووده فاغتنم فرصة حلول الذكرى التاسعة والثلاثين لزواجنا وقرر إقامة حفل على ظهر مركب تابع للحكومة . دعى للحفل عدد من أصدقائنا القدامى بالإضافة لسفراء بريطانيا والأردن وعدة وزراء ، من بينهم جنوبيون ، وجيم ليستر النائب البرلمانى الذى جاء على رأس وفد برلمانى لبحث مشكلة اللاجئين - كانت رحلة جميلة -على امتداد شاطىء جزيرة توتى وذكرتنى برحلات « الطاهرة » الباخرة التى كان السيد عبد الرحمن يستخدمها كثيرًا . سألت صادق عن « الطاهرة » فعلمت أنها قابعة فى مرسى للبواخر لأن الصادق لا يريد أن يقتفى خطى جده فى حياة الرفه والدعة ، حيث القصور وسيارات الرولزرويس والمراكب وقال :

« دائمًا أشعر أن جدى منّى بخسائر سياسية بسبب هذه الأشياء » فاقترحت عليه إعادة صيانتها وتخصيصها للطلاب الشبان ليتعلمون منها العمل الجماعى بالإضافة إلى الإلمام بتاريخهم ، وقد راقت له الفكرة التى لم تخطر بباله من قبل ولكن هناك أشياء كثيرة تشغله وعلى رأسها نشاطات المصريين . كنت متفهمًا لادعاء الكثيرين من السودانيين ، ومنهم رئيس الوزراء ، بأن مصر لا تنظر للسودان كدولة مستقلة ذات سيادة ، وخلال حفل الشاى الذى أقيم على شرفى حدث ما يثبت هذا الزعم للأسف ، فقد سلمت للصادق رسالة أخبر فيها بأن الرئيس حسنى مبارك سوف يصل إلى الخرطوم صباح اليوم التالى خارقًا، بذلك البروتوكول والأعراف الدبلوماسية ولم يضع للحكومة أى وزن . مد

الصادق الرسالة إليّ وأردف قائلاً « حسنًا ، وتريدنا أن نتفاهم ! » وكنت آمل أن يحدث التفاهم ولكن لم أفاجأ بأن تلك الزيارة لم تسفر عن شىء ، فقد أمضى الرئيس مبارك حوالى ساعة واحدة فى الخرطوم ، لم يقال لى شيئًا عن المقابلة لا فى وقتها ولا الآن ولكن النتيجة واضحة من النشاطات التى تقوم بها السفارة المصرية فى الخرطوم ، والتى لا يمكن أن توصف بأى حال من الأحوال بأنها نشاطات دبلوماسية . كان هذا سرًا مكشوفًا استهجنه السودانيون الذين تستفزهم عدم فطنة المصريين .

عندما شارفت زيارتنا نهايتها بدأت أفكر لوقت طويل فى أحاديثى مع صادق المهدى وفى المهمة التاريخية التى تواجهه فى إنقاذ السودان من مستنقع الركود الاقتصادى والاجتماعى الواقع فيه حاليًا ، من الواضح والمؤلم أنه لم يتحقق ثمة تقدم فى أى من المواضيع التى تم طرقها ذلك لأن المناورات السياسية استنفذت كل الطاقات التى كان ينبغى أن توجه للحلول ، والخطأ الأساسى يكمن فى الترتيبات الدستورية التى تقسم على أساسها المناصب الحكومية والتى لا تعطى رئيس الوزراء أى فرصة فى اختيار الأشخاص المناسبين الذين سيشاركونه المسئولية ، ورجوته باستمرار وبإلحاح أن « يدخلها وحيدًا » ويعين وزراءه ولا يخضع لضغوط الأحزاب الأخرى ، وفوق كل هذا طلبت منه إلغاء كافة القوانين التى سنها نميرى لأن من شأن ذلك أن يهيىء له قاعدة سليمة يبنى عليها مجتمعًا سليمًا ، ورأيى صادق فى قوانين الشريعة التى سنها النميرى واضح وصريح . إذ وصفها بالحيف والمجتمع الإسلامى الذى نادى به يضمن مصالح وحقوق غير المسلمين وهو شديد التمسك بالعدالة الاجتماعية وأشرت إلى الحكمة التى تكمن فى المثل القائل :

« اقطع على الخط واترك الحتات يتساقط حيثما كان » .

ولم تجدى حججى معه شيئًا فصادق مقتنع بأن كل هذه المقترحات تنطوى على مغامـرات كبيرة وأنه متنبه للتيارات السيـاسية التى يمخر عبرهـا ، حاولت إقناعه بأنـه مالم يسيطر على الموقف تمامًا ويكون سيدًا فى بيتـه فسوف « ينقضون عليه » .

ومن هذه النقطة يبدو أن تفكك النظام الديمقراطى فى السودان قد أصبح أمرًا مفروغًا منه .

● ● ●

الفصل السابع

الانقسام والتفكُّك

« الـديمقـراطيـة تتحـوَّل إلى استبـداد »

أفلاطون

إذا ألقينا نظـرة فاحصـة لهيكل الحكومـة الديمقـراطية التى رئسهـا صادق المهدى نكتشف أنها كانت تفتقر إلى الاستقرار ، فعندما قدَّم قائمة بأسماء وزارته الرابعـة فى مارس 1989م لم يكن بها سـوى ثـلاثـة أسماء فقط من وزارة 1986 ، وحتى هؤلاء حوَّلـوا إلى وزارت أخرى ، بحلول عام 1988 تخلى صادق عن وزارة الدفاع بينما تحول عمر نور الدايم من الـزراعة إلى المالية وأُسندت لمبارك الفاضل مسئوليات أكبر بتوليه وزارة الداخلية .

ولم يقتصر التعـديل على الوظـائف فقط بل أجرى تعديل على الـوزارات نفسها الأمر الذى اقتضى المزيد من التغييرات ، وفقد اثنان من ممثلى حزب الأمة بغرب السودان حقائبهما الوزارية هما: بكرى عديل ، وما دبو كما أن اختيار امرأة لشغل وزارة الزكاة والشئون الاجتماعية رشيدة إبراهيم عبد الكريم ، لم يدم سوى فترة وجيزة من عام 1987.

ولم يتم تعيين زين العابدين الهنـدى فى منصب وزير الخارجية الهام لخلاف بينـه وأسرة الميرغنى ، وكـانت الخلافـات بين الحزبين الحاكمين تتجـدد على مـر الشهور فما أن تنتهى أزمة وزارية حتى تظهـر أخرى وأصبح واضحًا أن الحكومة لا يمكن أن تستمر على هذا المنوال ، وبعد أسابيع فقـط من عودتنا إلى بريطانيا

اتصل بى صاحب السعادة إبراهيم محمد على السفير السودانى بلندن ليخبرنى أن صادق المهدى استدعى البرلمان ليوجه لـه انذارًا يوم الأثنين التالى ، فقد أقال وزارتـه وأصبح يحكم بمساعدة ضباط الخدمة المدنية وضاعت كل فرصة للسيطرة على الوضع الاقتصادى والمالى ، وقد تهيأت الفرصة النفسيَّة فى هذه المرحلة لإجراء تغيير شامل لكل مسار الحكومة إلاَّ أنه لم يتم استغلالها .

طالب صادق الجمعية بطرح صوت الثقة بحكومته مهددًا بالاستقالة كما طالب بمنحه صلاحية اختيار وزرائه وتعديل ما عرف بقوانين الشريعة الإسلامية ، وحل المسائل الدستورية وفوق كل ذلك السعى بصورة أكثر فعالية لإيجاد حل لمشكلة الجنوب .

تواصل النقاش لمدة أسبوع ولم يسفر عن شىء مما حدا بالصادق تقديم استقالته رسميًّا إلى رئيس مجلس رأس الدولة أحمد الميرغنى ، تم على الفور انتخابه رئيسًا للوزراء وحصل على197 صوتًا مقابل 21 صوتًا ذهب لمنافسه الجنوبى وامتنع عدد من نواب الاتحادى الديمقراطى عن التصويت مما يدل على وجود خلاف فى الحزب .

كان أول الخلافات التى برزت فى التشكيل الجديد ترشيح الجبهة الإسلامية القومية لأحمد سليمان ليصبح رئيسًا للبرلمان ، وهو رجل لا يحظى بقبول داخلى أو خارجى ، فقد كان عضوًا بالحزب الشيوعى السودانى ثم حوَّل ولاءه للنميرى مديرًا ظهره لزملائه السابقين ، واستقر به المقام الآن فى صفوف الجبهة الإسلامية مع الأصوليين ، وخلال النقاش الذى دار بخصوص انتخابه لرئاسة البرلمان قال أحد أعضاء حزب الأمة: إنه لن يؤيد ترشيح رجل كان يخاصم الإمام الهادى فأجابه أحمد سليمان فى برود قائلاً :

« لقد كنت فى خصام مع المولى عز وجل نفسه فى الماضى » .

وبعد سلسلة من المحادثات العقيمة خرج صادق فى مايو 1988على الناس بقائمة وزارية جديدة ، وشملت هذه الوزارة عدة حقائب وزارية جديدة كوزارة الأوقاف والسياحة كما تم رفع مفوضية شئون اللاجئين إلى وزارة ، وبالإضافة إلى الأحزاب التى شاركت فى الحكومات دخلت الجبهة الإسلامية القومية الائتلاف هذه المرة وتولى حسن الترابى منصبى النائب العام ووزير العدل ، وكان ذلك خطئًا سياسيًا ذو آثار بعيدة المدى وكتب أحد القادة العسكريين أن هذا :

« يؤكد عزمه ليس فقط على بقاء قوانين الشريعة بل تطبيقها ... ومن المعالم الأخرى لوزارة الصادق هذه أنها تضم ثمانية عشر وزيرًا عملوا كوزراء إقليميين أو مركزيين إبان عهد النميرى » .

ويبدو أن هدف الحكومة الجديدة هو تأمين استمراريتها دون التفكير فى حل أى واحدة من المشاكل الكبيرة التى تواجه البلاد .

وبما أن عددًا كبيرًا من السودانيين كان متواجدًا بلندن فى صيف عام 1988 فقد رأينا أن الفرصة مواتية لعقد مؤتمر صحفى ، مثل حزب الأمة فى المؤتمر كل من بكرى عديل (الطاقة) ، ومبارك الفاضل (الصناعة) ، ونصر الدين الهادى والدكتور الطيب حسب الرسول العضو البارز فى صندوق النقد الدولى ، حضر المؤتمر عدد كبير من ممثلى وكالات الإعلام والصحف فقد أرسلت هيئة الإذاعة البريطانية يس كلاس وجوليان بورقر من الشبكة الإفريقية ؛ بينما مثل صحيفة الاندبندانت رتشارد دودن ، وعن التايمز والقارديان ديفيد باليسر وكيت فينش على التوالى ، ووجهت المجلتان المتخصصتان أفرديكا كونفنرينشال (ستيفن إيليس) وأفرديكا أنا ليسيز (رتشارد هول) أسئلة فى الصميم، وأسرَّ لى أحد المندوبين عن قلقه بسبب تذبذب الصادق بين مختلف القضايا وفشله فى اتخاذ قرارات محددة بشأنها - وكمثال على ذلك - التأخير غير المناسب فى تتعيين حاكم لإقليم الخرطوم .

وضُرب السودان مرة أخرى بكارثة طبيعية شاملة . فبعد الجفاف الذى دام سنوات وسبب مجاعة مفجعة تبدل الحال وهطلت الأمطار الغزيرة مسببة كوارث أخرى من نوع مختلف ، وكانت الخرطوم من المناطق التى تأثرت كثيرًا بالفيضانات فقد تعطلت اثنتان من محطات توليد الطاقة الثلاث ، ودمرت ثلاثة أرباع خطوط الهاتف وسقطت الأسلاك الكهربائية على الماء مسببة حوادث عدة من بينها وفاة ابن لصديقنا إبراهيم أحمد وفقد ما يربو على المليون ونصف مواطن مساكنهم ، وهدد ضغط الماء بتدمير خزانين رئيسيين مما استلزم فتحهما الذى سبب المزيد من الأضرار ، وأعلنت كل من كسلا ، والقضارف ، والدامر مناطق كوارث وفى هذه المناطق فقد ما يزيد على المليونى مواطن منازلهم أيضًا خلال يومين فقط .

كان رد الفعل فى بريطانيا جيدًا وسريعًا ، فقد تبرعت حكومة جلالة الملكة بمليون جنيه استرلينى وجمعت هيئة الإذاعة البريطانية ثلاثمائة ألف جنيهًا استرلينيًا ، وتم الاتصال بالمؤسسات الخيرية فى بريطانيا مثل « انقذوا الأطفال » و« أوكسفام » بينما قام فتحى سلمان أحد السودانيين المقيمين بلندن بجمع التبرعات من السودانيين فى بريطانيا .

ولسوء الطالع – بدأت وسائل الإعلام توحى للناس بأن امدادات الإغاثة حولت لصالح الحكومة والقوات المسلحة بدلاً من المتضررين ، وفى نهاية أغسطس بدأت الصحافة الغربية حملة مسعورة تهاجم فيها الكيفية التى اتبعتها حكومة السودان فى توزيع الإغاثة ، وحدث رد فعل عنيف من وزير الإعلام الذى صدرت منه تعليقات اعتباطية عن استغلال السودان بواسطة بريطانيا فى الماضى وشكا من أن بريطانيا لم تقدم عونًا سخيًا لمساعدة السودان فى محنته ، وقام بفرض رقابة غبية على الصحافة الأجنبية وأصدر قرارًا يوجب على

الصحفيين الأجانب ضرورة الحصول على بطاقة هوية ، وفى محاولة لمحو الآثار الضارة لتصريحات هذا الرجل أرسلت برقية عاجلة لصادق بإرسال سارة المهدى إلى لندن لتوضيح الوضع على وجهه الصحيح ، ولسارة وضعها المميز كعضو فى اللجنة التنفيذية لحزب الأمة وليس كزوجة لرئيس الوزراء .

أحدثت هذه الكوارث آثارًا مدمرة فقد أصبح ثلاثة ملايين مواطنًا سودانيًا بلا مأوى وغمرت المياه أجزاء كبيرة من مدن كريمة ودنقلا وودمدنى والقضارف وكسلا ، وكانت عبئًا إضافيًا على بلد مثقل بالديون ضعيف الموارد مفلس البنية التحتية ، وكارثة بهذه الأبعاد تستعصى على أفضل الحكومات كفاءة . كان الوضع ما يزال سيئًا عندما وصلت سارة إلى إنجلترا فى نوفمبر لحضور مؤتمر باستينيق وعكست صورة دقيقة للأوضاع فى السودان ولم تكن ما جاءت به أنباء سارة ، ففى محاولة لتفويض ، مبادرة صادق المهدى قام محمد عثمان الميرغنى بإجراء اتصالات بجون قرنق لم تسفر عن شىء ، وتزايد تدخل السفير المصرى فى الشئون الداخلية للسودان ولكن كان صادق يعتقد أن حكومته تقوم بعمل ما تراه صحيحًا وفضل الصمت تجاه التحركات المصرية ، ومن الأنباء الإيجابية ما قالته سارة عن القذافى الذى أوضحت أنه لا يقوم بأى نوع من التدخل فى شئون السودان ويبدو أنه يفعل ذلك فى محاولة لتحسين علاقاته بمصر .

عقدت سارة المهدى مؤتمرًا صحفيًا ناجحًا برقم11 كارلتون يتراس أحدث ردود فعل حسنة ولقى تغطية إعلامية واسعة ، فكان من بين الحضور القسم العربى بهيئة الإذاعة البريطانية وشبكة إفريقيا وقسم العالم الثالث ، وساعة مع المرأة بالإضافة إلى الصحف القومية اليومية ، وحضر المؤتمر أيضًا ممثل عن مكتب الشئون الخارجية والملحق الصحفى بالسفارة السودانية الذى لعب دورًا فعالاً ، وضحت سارة فى هذا المؤتمر ، وفى مؤتمر عقد بعد ذلك بيوم واحد خلال حفل غداء وضحت الاتصالات التى تجريها الحكومة مع جون قرنق لحل مشكلة

الجنوب ولإيقاف التدخل المستمر لمصر فى شئون السودان .

وبينما كان عام 1988 يشارف نهايته انفجرت طائرة أمريكية فوق سماء لوكربى وأدى الحادث إلى موت 258 شخصًا وصرف اهتمام الغرب عن السودان .

مع بداية العام الجديد كان واضحًا أن الحكومة السودانية تعانى من مصاعب سياسية جمة ويتعرض رئيس الوزراء إلى ضغط من كل ناحية وصوب ، فاتحادات العاملين تطالب باشراكها فى الحكم وعندما اتصل بى هاتفيًا فى 9 مارس 1989 كان عنيفًا إذ قال إنه :

« لم أعد أطق أى تدخل آخر من القوات المسلحة » .

فالجيش أيضًا أصبح يضغط على الحكومة ، لربما بتأثير من قوى خارجية وأصبح الضباط متصلبين فى آرائهم .

وكان يصلنا فيض من التقارير ، المتناقضة فى معظمها ، من السودان ، فيقال إن القذافى وعد بتقديم العون العسكرى والسياسى للسودان وأن أربع لجان تم تشكيلها فى ليبيا وأن اجتماعًا بين الصادق وقرنق أصبح محتملاً فى أى وقت ، وكانت فترة حافلة بالارتباك ، فقد أخبرنى شخص مقرب من صادق المهدى أن الرئيس حسنى مبارك بعث برسالة سرية للصادق يسأله فيها عما يريده ، كما أبدى الرئيس المصرى رغبته فى التحدث إلى الصحافة ، وكان الجيش فى حالة فوضى كاملة وقال بعضهم إنهم يفضِّلون مقاتلة الحكومة بالخرطوم على مواصلة التصدى لقوات التمرد ، وأصبح واضحًا أن الحكومة تمر بمرحلة انهيار تام ، وأكدت صحيفة التايمز إشاعة مفادها أن الوزراء تقدموا باستقالتهم لصادق . كان ذلك فى عددها الصادر فى 6 مارس ، ويقولون أيضًا: إن صادق انحنى لإنذار من القوات المسلحة بتكوين حكومة ذات قاعدة عريضة تتمكَّن من إيجاد حلٍ سلمي لمشكلة الجنوب وتضع نهاية للحرب الأهلية ، وكانت تلك - القشة التى قصمت ظهر البعير - فقد حل رئيس الوزراء حكومته وأعلن عن

عزمه فى الوصول بأى ثمن للسلام وبدأ فى تكوين إدارة جديدة ، وضع برنامج عمل لحل مشكلة الجنوب ووقعت عليه كل الأحزاب (ما عدا الجبهة الإسلامية الأصولية واتحادات العاملين) ، كان متوقعًا ألاَّ تُشْرَك الجبهة الإسلامية فى الحكومة لأنها رفضت التوقيع على تجميد قوانين الشريعة ، إلا أن رئيس الوزراء كان كعادته يسعى « لمصالحة من لا يعرف التصالح » ولم يعد بإمكان أحد فهم ما يجرى .

قام أحمد الميرغنى بوصفه رئيسًا لمجلس رأس الدولة بإخطار صادق بأن القوات المسلحة وافقت على عدم التدخل فى الشئون السياسية ، إلا أنه سرعان ما صدر نفى لذلك من العسكريين ؛ ولذلك فقد قام صادق بنشر خطاب رئيس الدولة على الملأ ، ووصلت الأوضاع إلى طريق مسدود خاصة وأن الحزب الاتحادى الديمقراطى وزعيمه محمد عثمان الميرغنى أصبحوا متصلبين فى مواقفهم ، بلغ قلقى حدًّا جعلنى أفكر فى كتابة خطاب لرئيس الوزراء البريطانى ، فقمت بكتابته بالفعل وحملته لصديق سودانى سلمه باليد لتشارلس بوويل المستشار السياسى .

بدأ الاتحاديون الديمقراطيون يتذبذبون ويماطلون فى تسليم أسماء مرشحيهم للوزارة ، وفى النهاية اضطر صادق إلى إصدار إنذار يقول فيه: إنهم لو لم يسلموه ترشيحاتهم فسوف يشكل حكومة ائتلاف مع الجنوبيين فقد نصح بهذه الخطوة من قبل وشجعه عليها اللواء جوزيف لاقو .

ويدور حديث عن أن أحد وزراء حزب الأمة رفض أن يؤدى القسم إلا إذا أبعد الاتحادى الديمقراطى من الائتلاف ، ومن المستحيل على أى إدارة أن تعمل فى جو كهذا ولا يبدو أن هناك ثمة أمل فى التوصل إلى حل .

وكنت فى غاية الدهشة عندما تلقيت مكالمة هاتفية من وزير الدولة بمكتب رئيس الوزراء ، صلاح عبد السلام ، يطلب منى حجز فندق خارج لندن لرئيس الوزراء الذى سيصل لتمضية بعض الوقت فى بريطانيا لأنه بحاجة

للراحة والاستجمام، كان الوضع مربكًا وانهال على سيل من الرسائل المتضاربة بعد ذلك، وجن جنون سفير السودان بلندن، فألغيت الزيارة فى البداية ثم تقررت مرة ثانية ولكن تأخر وصول رئيس الوزراء. اتصل بى عمر نور الدايم من مطار هيثرو وكان غاضبًا على وسائل الإعلام البريطانية وهجومها على النظام الديمقراطى فى السودان.وقال فى نهاية المحادثة: إن صادق المهدى سوف يحضر فى غضون أيام قلائل. كنت لا أزال عند قناعتى بأن الخرطوم وليس سواها هى المسئولة عن التقارير المدمرة التى تنشر فى الصحف البريطانية.

ويبدو أن الصادق تمكن من تأمين موقف حكومته بعد حوادث مارس؛ على الرغم من أن هناك إشارات قوية بأن الجيش على وشك التدخل وكتب رئيس الوزراء يقول إنه:

« يقلِّب الأفكار الكفيلة بملافاة التحدى الذى يواجه الديمقراطية والذى تغذيه قوى خارج البرلمان ».

ويرجَّح أنه فى هذا الوقت بالذات، عندما استبعدت الجبهة الإسلامية القومية من الحكم استقر رأى قيادتها على القيام بانقلاب عسكرى.

قام الأصوليون كعادتهم بتنظيم سلسلة من المظاهرات وذلك تمشيًّا مع سياستهم التى تقوم على المبادرة بخلق حالة من عدم الاستقرار، ثم يصلون بعد ذلك إلى السلطة. كان هذا هو أسلوبهم إبان عهد النميرى ثم فى اتحادهم مع القوى الديمقراطية فى 86/1985 وأخيرًا.. بانضمامهم للحكومة الديمقراطية لصادق المهدى عام 1988، وعندما أُخفقت تلك الحركة فى حصولهم على السلطة التى يريدونها لجأوا للتكتيك الذى نجم عنه انقلاب 30 يونيو 1989. فهم لم يكونوا قط ولن يصبحوا أبدًا حزبًا ديمقراطيًا، فقد قدم صادق التزام حكومته بتسهيل عمليات الإغاثة وذلك فى المؤتمر العالمى لوكالات الإغاثة الذى عقد فى الخرطوم، وساند مشروع « شهر الهدوء » الذى كان مقررًا أن يبدأ فى

الأول من أبريل ، ووافق عليه الجيش الشعبى لتحرير السودان حسبما قالت وكالة الأنباء الفرنسية .

ظل التنافس بين أحزاب الائتلاف يهدم من عزيمة الحكومة وانعكس فى الافتقار إلى استراتيجية واضحة وفى الإشاعات الرائجة عن احتمال قيام الجيش بالاستيلاء على السلطة ، وهناك إشارات بأن الصادق قد نبه للخطر وفى 30 يونيو 1989م قام العسكريون بالاستيلاء على السلطة مرة أخرى ، وقع الانقلاب فى نفس الوقت الذى انتهت فيه اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان وحان تاريخ تجديدها . يقول بعض السودانيين أن الحكومة المصرية تريد حكومة طيعة فى الخرطوم تؤمّن لها الحصول على المزيد من الماء عند توقيع الاتفاقية الجديدة . لم أؤمن قط بنظرية التآمر فى التاريخ ولكن كانت النشاطات التى تقوم بها السفارة المصرية فى الخرطوم تهدف دون أدنى شك إلى زعزعة استقرار السودان ، وإن صح ذلك فقد ارتكبت مصر خطئًا جسيمًا وأمسكت بالمرفعين من أذنيه ، فنظام تدعمه الجبهة الإسلامية القومية جنوب أسوان لم يكن مقبولاً للرئيس مبارك .

وبصرف النظر عمن يدعم الانقلاب فإن السودان ، وللمرة الثالثة بعد حصوله على استقلاله دخل فى حقبة جديدة من الحكم الدكتاتورى .

فالانقلاب الذى قاده العميد عمر حسن البشير قاد البلاد إلى متاعب كبيرة واتسم بقسوة فاقت ما بدر من كل الذين سبقوه ، وكان واضحًا من البداية أن هذا سيحدث ، فقد أودع معظم الوزراء السجون على الرغم من تمكن صادق المهدى ، ومبارك عبد الله الفاضل ، وصلاح عبد السلام من الإفلات من الاعتقال فى البداية إلا أن صادق اعتقل فى غضون أيام .

● ● ●

الفصل الثامن

العسكريون ، الأصولية والبديل

« بين الحركة والنشاط يسقط الظل »

تى . اس . إليوت

فى الأيام الأولى للانقلاب لم تتوفر إشارات تدل على هوية النظام الجديد فى الخرطوم ، فقد أعلن قائده عمر البشير (رقى فى الحال إلى رتبة فريق) بأنه لن يتبع سياسة طائفية وأنه سيكون على رأس حكومة علمانية ، وجاء فى صحيفة الاوبزيرفر ، عدد 16 يوليو ، بعد أسبوعين من قيام الانقلاب بأن رئيس ما سمى بالمجلس العسكرى للإنقاذ الوطنى أكد لمراسلهم :

« لن أفرض الإسلام أو العقوبات الإسلامية على غير المسلمين » .

وذهب إلى أبعد من ذلك خلال مؤتمره الصحفى وقال :

« لا علاقة لنا بالجبهة الإسلامية القومية لا قبل ولا خلال ولا بعد الانقلاب ، وليس لنا نية فى التعاون معهم » .

كنت واثقًا من أن « العقل المدبر » وراء الانقلاب هو حسن الترابى والإخوان المسلمون ، ففى فترة سابقة كان حسن الترابى قد صرح بأن تنظيم الإخوان المسلمين الأصولى يكتسب أراضى كل يوم وقال بعد فترة أن لهم :

« أربع عشرة خلية مختلفة فى القوات المسلحة » .

وكان واضحًا أيضًا أن الجبهة الإسلامية القومية تجد الدعم المالى من البنوك الإسلامية . تقول بعض الإشاعات أن حسن الترابى اعتقل ولو حدث هذا فعلاً فقد أطلق سراحه بعد فترة وجيزة .

لم يعرف أحـد مكان تـواجد مبـارك عبد الله الفـاضل ولكن من المستحيل معرفة ما إذا كان قد تمكن من مغادرة الخرطوم .

جرت محاولـة لإكساب النظام صبغـة الشرعية فأعلن عن مظاهـرة ؛ تأييد وبرغم الإمكـانيات الكبيرة التى سخرت لانجـاحها لم يشارك فيها سـوى أربعة آلاف شخصًـا فقط . علق أحدهـم على موقف العـالم من الانقـلاب بقولـه : لم يحفل به أحد وقليلـون جدًا عبروا عن شكواهم منه . الـولايات المتحدة فى حيرة من أمر مائة وتسعين مليون دولارًا كان مقررًا منحها للسودان كإعانة على التنمية بعضهـا كان فى الطـريق إلى السودان عنـدما وقع الانقـلاب والسفير أندرسـون يطلق فى التصريحات المتناقضة .

أصيبت العاصمة بشلل تـام . أصبح التذمر والمعاناة سمة مـلازمة للحياة اليوميـة . الحرب فى الجنوب مستمـرة ولا توجـد إشارة إلى احتمال تـوقفها ، ومن سخرية القدر - أنه كان مقـررًا فى ظهيرة يوم الانقلاب التوقيع على دستور ينعى قوانين الشريعـة الإسلاميـة وحظى بتأييد جميع الأحزاب عـدا الجبهة الإسـلامية القومية .

كتبت الـدكتورة فـرونبورم خطـابًا نشر فى عـدد 12أغسطس من صحيفـة انديبنـدانت تـدين فيه بشـدة النظام الجديـد فى السودان الـذى تدعمـه الجبهة الإسلاميـة القومية ، وكـان الدليل على ذلك الإبعـادات التى أعلنت فى القوات المسلحة والخدمة المدنيـة فى سبتمبر والتى لم يستبعد فيها أى واحد مـن مؤيدى الجبهـة الإسلاميـة القوميـة ، وأضـافت أيضًا إن الاعتقـالات لم تعد قـاصرة على السياسيين وأن إقفال دور الصحف أمر يرثى له .

كنت على اتصال بمعظم السـودانيين الموجودين بلنـدن ولم تكن هناك أى بوادر لإقـامة جبهـة معارضـة موحـدة ، وفى حفل غداء جمعنـى بمحمد فقيرى وأحمد عقيل ، وفيليب ، أو بـانق وعثمان عبُـد القادر (الحاكم السـابق لـلإقليم

الأوسط) ، وشريف التهامى حيث دار نقاش حـاد وضح لى بجلاء أنهم مجموعة متباينة تحمل آراء متباعدة ومتناقضة .

فى هذا الأثنـاء أكدت أنبـاء القاهرة أن صـادق المهدى أصبح مـرة أخرى نـزيل سجن كوبـر وعلى الرغم من حـديث يدور حـول احتمال اطلاق سراحـه قريبًا إلا أننى كنت متشككًا فى ذلك .

اتصل بى شخص يُدعّى الدكتـور عبد الكريم من امسـتردام يقول: إنـه لم يتم إلقاء القبض بعد على مبارك عبد الله الفاضل وأضاف أن البحث عنه الآن تعـدى الحدود السودانيـة ، كما أوصلنى رسالـة من صادق احضرتها سـارة التى سُمح لها بزيارته فى السجن وكانت الـرسالة تقول : « سعيد بتركك الأمور لى » . وأشار إلى رغبته فى ذهـابى للقاهرة وكان الرد الذى طلبت من الـدكتور أن ينقله إلى صادق هـو إنه يجب على صـادق أن يترك النظام الجديـد وشأنه ، فقـد قرروا تحمل المسئوليـة وأشك فى قدرتهم على إحراز أى تقـدم وأن هذا سيظهر قـريبًا ، ومرة أخرى رجوته أن يتولى إمـامة الأنصار بدلاً من السير فى الخط السياسى . فى ذلك الوقت كانت حكومة جلالة الملكـة كارهة لخطوة الاعتراف بالنظام الجديد فى السودان (بـرغم حقيقة أن بـريطانيا تعترف بـالدول وليس بـالنظم) وأوقفوا العون للسودان ، وهنـاك تقارير أيضًا تقـول : إن الولايات المتحدة تقـوم بتزويد قرنق بـالمال والدعم ، وقـام جيمى كارتـر (الرئيس السـابق للولايـات المتحدة الأمريكيـة) بزيـارة لأديس أبابا ممـا يؤكـد أن الجيشْ الشعبى لتحريـر السودان يتلقى الدعم من أمريكا .

ولم أفـاجأ برأى فـاطمة عبـد الرحمن المهـدى وزوجها شريف التهـامى فى حكومة الصادق وذلك عند زيارتها لى فى يوليو ، فقد انتقدا حكومة صادق التى أُخفقت فى استتبـاب الأمن ، وقالت لى فـاطمة التى قابلت نميرى فى القـاهرة

عام 1988 : إنه أخبرها بعلمه بكل شىء يجرى داخل أروقة الحكومة ويبدو أنه كان يتلقى تقارير سرية من بعض العاملين فى مكتب رئيس الوزراء ومن العاملين با لمنزل الذى بُنى للنميرى ، وكان صادق يستخدمه بين الفينة والأخرى لعقد الاجتماعات ولم يتم تغيير العاملين بهذه المرافق عندما تولت الحكومة الديمقراطية شئون الحكم .

وبعد أسبوع من ذلك أخبرنى شريف التهامى إنه تلقى معلومة من أبو بكر يونس من الجبهة الإسلامية القومية بأن مبارك الفاضل موجود فى ليبيا .

« حيث يحتفظون به لتأمين سلامته الشخصية » .

وتأكدت هذه الحقيقة مؤخرًا بواسطة الدكتور خليل عثمان .

وهذا أمر طريف بالنظر إلى الزيارة التى قام بها الفريق البشير إلى ليبيا وأعلن عن « رضاه التام » عن نتائج محادثاته ، وقام البشير بخطوة أخرى وهى منحه النميرى (يعيش الآن بالقاهرة) معاش مشير بأثر رجعى من يوليو 1989 !.

فى أغسطس قام صاحب السعادة جون بيفن سفير بريطانيا فى الخرطوم مع سفراء آخرين بزيارة صادق المهدى وسجناء سياسيين آخرين بسجن كوبر وأعلنوا بعد الزيارة :

« أن روحهم المعنوية عالية » .

كانت تصلنى معلومات تقول: إن العون البريطانى والأمريكى للسودان مازال مستمرًا ، وهم بلا شك يودون التأثير على النظام . متى يتعلم هؤلاء الناس ؟

وحتى المصريون غير راضين ويبدو أنهم ينتظرون ظهور نظام بديل ، وعندما أدرك النظام الجديد أنه معرض بدأت حملة واسعة من التطهير وكانت الجبهة الإسلامية القومية هى التى تقوم بإعداد القوائم واستبدل الضباط الذين لا « يؤمن جانبهم » بمتعصبين ملتزمين .

فى27 أغسطس زارنى مبارك الفاضل بعد رحلة إلى الحرية دامت شهرين ، وطلب منى أن أرتب لـه مقابلة مع ألان قولتى من مكتب العلاقات الخارجية وشئون الكومنولث ، وكان له ما أراد وقام مبارك الفاضل بمعاونة فتحى سليمان والدكتور يونس مختار بمحاولة فتح مكتب لحزب الأمة بلندن وهى الخطوة التى ألحيت كثيرًا على صادق للقيام بها .

هنالك فصائل من حزب الأمة بالخارج غير راضية عن تولى مبارك عبد الله الفاضل لقيادة الحزب ، وأعلنت صحيفة الحياة اللبنانية أن مبارك ليس قائد حزب الأمة ولا الأنصار .

كانت الأنباء الآتية من السودان محبطة . إذ لم يقتصر الأمر على النقص فى المواد الغذائية والوقود والنفط فحسب بل تبعها عدم الاستقرار ، فأطفال المدارس أرسلوا إلى ذويهم ، واستقال القضاة ، وأضرب الأطباء وجاء فى الأخبار أن سبعة وستين طبيًا تركوا ممارسة المهنة عندما رفضوا تأييد الأصوليين الإسلاميين .

وانهالت التقارير التى تتحدث عن سوء المعاملة على لجنة العفو الدولية وكرد فعل على نشاطات الأطباء المعادية للنظام ، قبض على الدكتور مأمون محمد حسين رئيس نقابة الأطباء وحكمت عليه محكمة عسكرية بعقوبة الإعدام رميًا بالرصاص ونفذ الحكم ؛ بينما حُكم على نائبه بالسجن لمدة خمسة عشر عامًا، وأضاف النظام بُعدًا جديدًا لممارساته البربرية باعتقاله النساء وإساءة معاملتهن ، فقد اعتقلت سارة المهدى ، وسارة عبد الله عبد الرحمن نقد الله ، ورشيدة عبد الكريم (وزيرة الشئون الاجتماعية سابقًا) وأُخضعن لمعاملة قاسية، فقد حملت سارة المهدى على افتراش الأرض لثلاث ليال ، وطلبت منى هيئة الإذاعة البريطانية تقديم مقابلة مع سارة والفظائع الأخرى التى ارتكبت وأُذيعت المقابلة من « شبكة إفريقية » . ظل أعضاء الحكومة الديمقراطية داخل

السجون دون أن توجه لهم تهم أو يقدمون لمحاكمة ، ثم إخلاء سبيل بعضهم أما صادق المهدى فقد حوِّل من سجن كوبر فى عام 1990 إلى أحد « بيوت الأشباح » حيث بقى تحت رقابة شديدة ، والمنزل الذى حبس فيه يخص الشيخ محجوب وهو خال لأن أهله يقيمون حاليًا بمصر ، وقد انزعج أهل البيت لهذا الأمر ، فالنظام يقوم باستغلال عدد كبير من المنازل وحولها مقرًا لرجال أمنه المتعصبين فأساؤا استغلالها وخرقوا خصوصيَّتها ، واختفت أعداد من معارضى النظام . هنالك دلائل قوية على سوء معاملة النظام لمعارضيه ، ولكى أعبر عن امتعاضى ذهبت لمقابلة كلٍ من سفير مصر بلندن (صاحب السعادة محمد شاكر) وسفير السودان (صاحب السعادة الرشيد أبو شامة) وتحدثت إليهما بصراحة تامة، وفى محاولة منى لإغاظة أبو شامة ، سألته عن السبب الذى جعل محمد عثمان الميرغنى يسافر على ظهر طائرة مصرية ووصل إلى الفندق الذى يقيم فيه (فندق تشيرشل) فى سيارة تابعة للسفارة المصرية بلندن ! هناك حديث عن ضرورة قيامى برحلة إلى السودان إلا أن تركيزنا الآن منصبٌ على تحسين مستوى حقوق الإنسان الأمر الذى يسبب إزعاجًا شديدًا للجنة العفو الدولية والعالم الغربى وصدرت عنهم اعتراضات واحتجاجات قوية ، فقائمة سجناء الضمير السودانيين « تنمو » كل يوم بإضافة أسماء جديدة لها مع أدلة دامغة بسوء معاملتهم وتنشر الأسماء من حين لآخر فى نشرة لجنة العفو الدولية ، ومن التطورات المغيظة فى الأمر المعاملة السيئة التى تبعث على الامتعاض للنساء وهو مسلك يتناقض تمامًا مع مبادىء الدين الإسلامى .

فى 18 يناير 1990 ذهبنا أنا وإزمى ، إلى القاهرة تلبية لدعوة من الدكتور عبد القادر حاتم وحرمه بمناسبة عقد قران ابنهما طارق ، وقد أتاحت لنا المناسبة الفرصة لمقابلة أصدقائنا القدامى بمصر ، والتقينا هناك باللواء كمال حسن على الذى بدا ضعيفًا معتل الصحة إلا أن قدراته العقلية كانت كما

عهدنـاها فى الماضى ، وقابلنـا أيضًا الـدكتور مصطفى حلمى الذى كـان وزيرًا للتربية من قبل ودعـانا للعمل فى معهد عال بأسيـوط ، وجمعتنا المائدة مع سفير العراق وأستاذ جامعى هندى ، وزوجته والـدكتور مصطفى الفكى وحرمه وكان الـدكتور الفكى سكـرتيرًا للرئيس مبـارك فاغتنمت الفـرصة وتحدثت إليـه عن السـودان ، وبعد يـومين أقـام السفير السودانى حفـل غداء دعيت لـه وتمكنت للمرة الثـانية من التحـدث إلى الدكتور الفكـى بحرية ، وأبـدى دهشته عنـدما أخبرته بالحبس المنـزلى الذى يتعرض له صـادق المهدى ، فقد كان لـديه انطباع بأن الصادق قـد أطلق سراحه ولم تكن لديه فكـرة عن التحويل من السجن إلى بيوت الأشباح .

قـال: « إن الحكومـة المصرية حـريصة على استقـرار السودان وأضـاف أن الجيش السودانى لا يحظى بتأييـد الشعب » ، وكان من بين الحضور الدكتـــور عبد الحميـد الذى زارنـا بالفندق فى اليـوم الثانى وانحى بـاللائمـة على صادق المهدى الذى قال: إنه « ارتكب أخطاء كثيرة » .

كنت آمل مقابلة الـدكتور بطرس غالى بوزارة الشئون الخارجيـة ولكنه كان موجودًا بأوربـا وأجريت له عملية جـراحية كبيرة ، فمعرفته بالسـودان ومشاكله ممتازة ، ويفهم أهله ، وفى غيـاب الدكتور غالى تحدثت إلى السيـد هشام سكرتير وزير الخارجيـة عبد المجيد وعقـدت أيضًا جلسة طـويلة مع صـاحب السعادة يـوسف شرار – سفير مصر الســابق – بلنـدن وهـو مختص بشئــون السـودان وإفريقيـا، وكان الحديث وديًّا والرجل متعـاطف مع صادق المهدى الذى عـرفه منذ زمن بعيد .

وكانت آخـر زياراتنا لمركـز الصحافـة العالمى الذى يـرأسه أحمد البراشى وكـان مرافقى فى زيـاراتى لمصر فى الستينات عنـدما كـان صحفيًا شـابًا ، وقـد افزعنى شعور بـالكراهية لحزب الأمة لمسته من معظم الذين قـابلتهم فى القاهرة

ولم أتمكن من معرفة سبب ذلك ، فالمصريون شعب على قدر كبير من الذوق واللباقة فى إبداء خلافاتهم مع الآخرين ، أما فى حالة حزب الأمة هذه فهم يبدون إحساسهم صراحة .

خلال ربيع عام 1990 زارنا سودانيون كثيرون من بينهم بونا ملوال الذى أكن له احترامًا شديدًا على الرغم من تأييده للنميرى ، وهو لا يحب صادق المهدى ولا يؤيد الطائفية فى العالم الحديث .. قبل وجهة نظرى التى أُحمِّل فيها بعض المثقفين السودانيين ومن بينهم بونا نفسه ، وصديقه الراحل الدكتور محمد عمر بشير ، وفرانسيس دينق مسئولية تدمير الديمقراطية فى السودان . بالطبع ، لقد ارتكب الحزبان الرئيسيان فى البلاد ، الأمة والاتحادى الديمقراطى ، أخطاء كبيرة فى التقدير ولكن كان يجب على المثقفين المعارضين لهم أن يمارسوا انتقاداتهم للحكومة فى إطار استمرارية النظام الديمقراطى .

يتداول الناس فى لندن إشاعات قوية بأن صادق المهدى يفاوض البشير ولكننى علمت من مهدى الحلو الذى كان متواجدًا فى لندن بأن البشير يحاول إقناع الصادق بتأييد النظام وأن صادق يرفض بإصرار .

ويبدو أن هذا التحليل صحيح إذ سرعان ما علمنا أن البشير ، بعد أن يئس من حصوله على ما يريد ، وضع صادق فى حبس انفرادى ومنعت زوجتاه سارة وحفية وابنته مريم من زيارته، ولم يقتصر الضغط على صادق نفسه ، فأكبر أبنائه ، عبد الرحمن ، الذى يعمل ضابطًا بالقوات المسلحة مسجون هو الآخر فى إحدى « بيوت الأشباح » بالخرطوم بحرى مع ستين آخرين ، وكان يستحيل على أحدهم الاضجاع أو الجلوس بينما تصل الحرارة إلى درجات غير محتملة ، ولا يسمح للسجناء باستعمال السطوح إلا فى الساعات الأولى من الفجر .

فى يوليو وصل إلى لندن وفد من الحكومة السودانية برئاسة العميد عثمان أحمد حسن عضو المجلس العسكرى للإنقاذ الوطنى . جاءوا لمخاطبة مجلس العموم وتلقيت دعوة من السفير السودانى أبو شامة للحضور ، وبعد تفكير

طويل قررت الاعتذار عن حضور اللقاء وذلك لخشيتى أن يفهم على إنه اعتراف منى بالنظام العسكرى .

وفى اليوم التالى اتصل بى السفير مرة ثانية يخبرنى عن رغبة العميد عثمان فى مقابلتى وطلب منى زيارته فى الفندق ، وبما أن هذه ستكون مقابلة خاصة يمكن أن أبدى فيها آرائى دون تبعة فقد وافقت وتوجهت إلى فندق قلوسستر فى كنجستون الغربية حيث يقيم العميد عثمان حسن عضو مجلس الإنقاذ والمسئول عن الشئون الخارجية وثمانية من مرافقيه .

بعد أن فرغنا من التحية والمجاملة عبرت للعميد عثمان عن استيائى من عدم مراعاة النظام الجديد لحقوق الإنسان وركزت بصفة خاصة على الضابط الشاب عبد الرحمن صادق المهدى الذى يتعرض للمعاملة القاسية والعسف لمجرد أنه ابن أبيه . قال العميد : إنه لا يعرف شيئًا عما قلته ولكننى قمت بإعطاء تفاصيل دقيقة لما قلته وكررت رأيى بخصوص الممارسات المجحفة للنظام .

وبعد أسابيع قلائل بعد ذلك زارنى الدكتور عبد الكريم وأخبرنى إنه تم إخلاء سبيل عبد الرحمن ، فتعجبت وعلمت أن انتقاداتى للنظام وعدم مراعاته لحقوق الإنسان لم تذهب هدرًا ، فقد كنت أتوقع رد فعل عنيف لما قلته .

سادت الاجتماع روح ودية وكان موضوعه كتابى « السودان - موت حلم»، وقدمت لي دعوة لزيارة السودان فأجبت بأننى سأقبلها إذا حصلت على ضمان بمقابلة الصادق المهدى ، فأكد لى أحد أعضاء الوفد أن تدبيرًا كهذا يمكن أن يتم بالخرطوم .

وفوجئت صباح اليوم التالى باتصال هاتفى من السفير يبدى فيه رغبة العميد عثمان بلقائى مرة أخرى فدعوتهم للغداء بدارى . حضر العميد بصحبة

حسن حمدين (متخصص فى شئون الجنوب) وعبد الحافظ إبراهيم سكرتيره . بهرنى ذكاء عثمان حسن واقتنعت بأنه رجل مستقيم ومخلص ، وللمرة الثانية قدمت لى الدعوة لزيارة السودان فاشترطت إقرارًا مكتوبا بأننى سوف أتمكن من مقابلة صادق المهدى ، ولم يشوب نقاشنا أى نوع من التوتر ، وبعد أيام تلقى السفير رسالة تيلكس من الخرطوم بدعوتى لزيارة السودان ، وتمسكت بدعوة مكتوبة من السفارة ووصلتنى فى 28 أغسطس1990 وكتب فيها صاحب السعادة الرشيد أبو شامة .

« يقدم لك العميد عثمان أحمد حسن الدعوة لزيارة السودان لحضور المؤتمر القومى الذى ينعقد الآن بالخرطوم لمناقشة هيكل التنظيم السياسى الجديد الذى سيقام فى البلاد » .

واعتذرت عن قبول الدعوة لأننى لم أتلقى تأكيدًا بالسماح لى بمقابلة صادق المهدى .

كان فصل الصيف بالمملكة المتحدة حارًا جدًا بينما أخبار الشرق الأوسط مأساوية ، ففى الثانى من أغسطس قام صدام حسين بغزو الكويت .

علمت باجتماع عقد فى لندن بين النميرى وعمر أحمد الطيب والدكتور بهاء الدين وناقشوا موضوع إعادة النميرى للحكم فى السودان ، لقد كان اجتماعًا طريفًا ويائسًا !

كانت خيبة أمل حكومة صاحبة الجلالة فى النظام الأصولى بالسودان تزداد يومًا بعد يوم وقد تقرر قطع كل الإعانات عنه فيما عدا الإنسانية منها ، فى هذه الأثناء كان الصادق فى الحبس الانفرادى ولكنه يجد الفرصة بين الفينة والأخرى لطلب كتب ومنشورات وكنت أرسلها له على الفور مع وسيط . فى زيارته السنوية للندن .تخلى الدكتور عبد القادر حاتم عن تحفظه وصمته وأبدى

استياءه الشديد من الوضع بالسودان وكان مقتنعًا بأن صادق المهدى ، الذى يقدره كثيرًا ، كان مخطئًا فى عدائه لمصر . قال الدكتور حاتم: « إنه تحدث إلى الصادق فى زيارته الأخيرة لمصر إلاَّ أن صادق لم يأخذ برأيه » ، وللدكتور حاتم علاقة وطيدة بصادق المهدى ، فقد قابله عام 1978 فى فندق كارلتون تاورز ببريطانيا وقام الدكتور حاتم بعد ذلك بتسجيل عدة زيارات لصادق بمنزله بانجلترا ، وكان تعليقه :

« صادق المهدى مهتم فقط بالمعارضة المصريَّة » .

تدور إشاعات تقول : إنه ستتم محاولة لتهريب الصادق من الحبس ، وقد وجه البشير إنذارًا إلى أسرة الصادق بأنه لو تمت محاولة من هذا النوع فسوف ينفذ عليه حكم الإعدام رميًا بالرصاص .

وتصادف هذا مع خطاب غريب تسلمته من أمريكى يقول فيه: إنه قام بتنظيم فرقة أمنية ، وقد سبب لى الخطاب ارتباكًا شديدًا ، وقد جاء فيه :

« هناك من يعتقدون أن السودان يجب أن يعود إلى الحكم الديمقراطى ويعتقد أيضًا أن هذا لن يكون ممكنًا وصادق المهدى وأفراد من أسرته فى السجن. أنا رجل متخصص ، وعملى هو إجراء التغييرات فى الداخل والخارج .

إننى أطلب التبرعات والتصريح لكى أجرى دراسة جدوى للمكان بالخرطوم كى أتمكن من وضع تقييم دقيق للوضع الحالى لصادق ... أريد أن أضع علاجًا لهذا الأمر ».

وقال أيضًا : « إنه طلب منه مقابلة شخص سودانى لم يسمِّه مقرَّب من صادق المهدى ، والطلب صادر من مواطن سعودى تربطه بصادق علاقة صداقة ، وقال : إنه لا ينتمى إلى جهاز المخابرات الأمريكى على الرغم من أنه يُنسِّق معه وسبق أن أسندت له مهام عدة ، ويريد الذهاب للخرطوم لإجراء

دراسة جدوى تكلف مائة أو مائتى ألف دولارًا أمريكيًا وتأجلت زيارته المقترحة لانجلترا لأنه كان داخلاً فى – قضية ماركوس –. قررت بصورة حاسمة ونهائية ألاّ يكون لى أى إسهام فى هذه الخطة الهوجاء الخبيثة وأحطت مكتب العلاقات الخارجية علمًا بالأمر .

توترت العلاقات بين السودان وحكومة صاحبة الجلالة ، وأخبرنى فيليب هير من مكتب العلاقات الخارجية أن عدد العاملين بالسفارة البريطانية تقلص إلى ثمانية فقط وإنهم تحت حراسة مشددة بواسطة « شرطة » من المملكة المتحدة مما جعلنى أعتقد أن قوات من الفرقة الخاصة هى التى تقوم بالحراسة ، لم تكن هناك اتصالات بين السفارة والحكومة السودانية وحتى الاتصالات القليلة التى تتم بين السفارة وأناس غير رسميين فإنها تكون عن الشكوى المريرة من تصرفات بريطانيا التى توصف بعدم الود ، ويقال إنه قد صدر حكم بسجن صادق لعشر سنوات ولكن لم تعرف أى تفاصيل عن التهم أو المحكمة التى أصدرت الحكم . معاملة الصادق المهدى ظلت على حالها ولم تتحسن . كان محبوسًا فى حجرة فى الطابق الثانى ويسمح له بالنزول مرة واحدة فى اليوم للتيام والوضوء ، لم يسمح لأقربائه بزيارته وهناك قلق بشأن صحته إذ يعانى فى هذا الوقت من ألم بالعيون ولم يسمح له بمقابلة أخصائى للعلاج .

وفى نفس الوقت كانت الحكومة تعد لعقد مؤتمر حول برنامج الحكومة للتفاوض مع الجيش الشعبى لتحرير السودان والجبهة الشعبية لتحرير السودان. عقد المؤتمر فى 21 أكتوبر 1989 وخرجت توصياته مترجمة للغة الإنجليزية « قام بالترجمة فريق من وزارة الخارجية » فى نوفمبر ، وتقول مقدمة التقرير إن هدف مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطنى من الاستيلاء على السلطة هو :

« لإنقاذ البلاد من التدهور الاقتصادى والأمنى الذى أصبح يهدد وجود وسيادة البلاد » .

وواصل التقرير الحديث عن عزم الحكومة على إخراج موضوع الحرب والسلم من الميكانيكية السياسية الحزبية ، وشمل التقرير عرضا لنوايا الحكومة التقيَّة وانجازاتها المتمثلة فى إعلانهم العفو عن كل المتمردين والتأكيد على عزمهم استئناف عمليات شريان الحياة للتأكد من وصول العون الغذائى للمتضررين من النزاع ووصف المؤتمر بأنه :

« أعظم مؤتمر فى تاريخ السودان للحوار الديمقراطى الحر حول قضايا السلام » .

وأدعوا أن كل القوى القومية التى تمثِّل الإرادة الحرة فى كل من الشمال والجنوب شاركت فى المؤتمر ، وتضمنت هذه الدعاوى العجيبة قرارًا بالتقسيم الفدرالى لهيكل الإدارة ، ويقول إن ميثاقًا لذلك سوف يتم وضعه ، هنالك جزء من التقرير يتناول الدين والدولة وتم فيه التأكيد على حرية حقوق الفرد ، وتتناقض تصرفات النظام مع ماورد فى هذا التقرير تمامًا ، فالتمييز والتخويف وخرق الحقوق الأساسية للإنسان هى السمات اليومية للنظام .

ويقوم بونا ملوال باستعراض الإجراءات القمعية لنظام البشير فى « جريدة السودان الديمقراطية » وذهب إلى الحد الذى قال فيه: « إن هناك خطط لمحو كل أثر للمسيحية فى السودان ذلك لأن الإسلام عند الأصوليين ناسخ لكل ما سواه » .

فى عام 1991 أخطرنى مكتب العلاقات الخارجية أنهم تلقوا رسالة ، من صادق المهدى ولم أخطر بالطريقة التى حصلوا بها على الرسالة ؛ ولكن يبدو لى أن أحد الأطباء الذين استدعوا لعلاجه فى « بيت الأشباح » المحجوز فيه هو الذى نقل الرسالة ، ويبدو أنه تحدث إلى الصادق ثم قام بعد ذلك بتدوين ما قاله له ، وموضوع الرسالة حرب الخليج ، لقد أبدى صادق استياءه من صدام

حسين الذى لا يعتبره « مسلمًا ملتزمًا » ويعتبر نظامه فـاسدًا ، أكد صادق تأييده للأمم المتحدة ووافق على الإجراءات التى اتخذتها دول التحالف .

كـان المسئـول عن قسم السـودان بمكتب العـلاقـات الخارجيـة فى ذلك الوقت المستر فيليب هير وهـو رجل رائع ويتمتع بشخصية قوية وبصيرة نـافذة وحاسم فى قراراته، وكان يعتقد بضرورة ممارسة الضغوط على البشير لخرقه حقوق الإنسان وهو مقتنع بأن الإجراءات القوية لابد أن تحقق نتائج .

وفى مصر كان الامتعاض من نظام البشير يتزايـد وأعتقد أن الرئيس مبارك لا يـرفض فقط مقابلـة البشير بل إنه سيـدير وجهـه عنه لـو تقابـلا صدفـة فى الطريق، ويعتقـد أن حسن الترابى زار العراق مرتين خلال أشهـر قلائل ، وإن صحَّ هذا فإنه يفسر الموقف المصرى من حكومة البشير .

فى نهاية عام 1992 أعلن الفريق عمـر حسن البشير فى مؤتمر عقد بقـاعة الصداقـة بأنه سيطلق سراح كـل المعتقلين السياسين بما فيهم صـادق المهدى ، وطلب منى أن أشارك فى برنامج « نظرة على أفريقيا » خصص لمناقشة هذا الأمر وكـان الاهتمام بالسـودان وقتها كبيرًا ولكن لم يسفـر القول عن عمل ، وجـاءت تقاريـر من جهات عـدة ، فقال نصر الـدين من جـدة بأنه عـرض على صادق مغادرة الحبس لكنه رفض . قام مادبـو بزيارة لصادق فى الحبس وعندما انصرف الحراس شعر صادق بأنـه يمكن أن يفر إلا أنه تراجع عـن ذلك خشية أن يكون الأمر خدعة قصد بها إطلاق النار عليه عندما يشرع فى الفرار .

قمت على أثر ذلك بكتـابة خطاب للصـادق بواسطة صديق لى بـالخرطوم وشعرت بارتياح تـام عندما سمعت أن صـادق شوهـد على شاشـات التلفزيون السـودانى وكان بمنزلـه بودنوبـاوى ، فقد أطلـق سراح 298 سجينًا سـياسيًا من ضمنهم عمـر نـور الـدايم ، ومحمـد إبراهيـم نقد . حـاولنـا تجميع السـودانيين للاحتفـال بالمنـاسبـة فـاقمت حفل غداء بنـادى حضـره سيريل تـاونسهيد

عضو البرلمـــان ، وجـون لــوك (الجيش الشعبي لتـحرير السـودان) ، وعلى سـيد أحمد (الاتحادى الـديمقـراطى) ، ونـصر الـدين الهـادى (الأمــة) ، والتجـانى الحزين (مستقـل) ، وتـوجـه بعضـنا فى نهايـة الحفـل إلى مجلـس العموم لمقـابـلة اللورد كليدوين ، وآن كلـويد ودونـالد أندرسـون عضـو مجلس النواب إلا أن التجـانى أُصـيب فى حـــادث مـرور فى الطـريق ولم يتمكن من الذهاب معنا .

فى يونيـو احتفلتُ بعيد ميـلادى السبعين ، وما كنت أعلم عنـدما وطئت قدماى السودان لأول مرة عام 1950 أن تلك كانت بداية لعـلاقة طويلة مع هذا البلـد ، ومشاكلـه سوف تـدوم واحـدًا وأربعين عامًـا بعـد ذلك وكنت متشوقًـا لاستعراض الأمور مع الدكتور يوسف بدرى الذى حضر إلى لندن فى واحدة من زياراته السنوية لها ، وكان هناك تطابق عجيب فى وجهتى نظرنا ، فقد اتفقنا على أن نفعل كل ما فى وسعنا لإحضار سـارة إلى لندن للعلاج ، فقد تعرضت لمعاملة سيئــة خـلال الفترة التـى أمضتهـا فى الحبـس ومن لعبـة « القـط والفـأر » التى مورست عليهـا بواسطـة أدوات النظام ، فقـد جلسـت أولاً بسجن أم درمـــان من5 سبتمبر إلى 12 أكتوبر 1990 ، وأُعيد اعتقـالها بعد يومين من ذلك لـرفضها التوقيع على إقـرار تجريمى ودام اعتقالها إلى نوفمبر ، فقد أثـرت سنوات الحبس ، بلاشك، على صحتها .

ووافقنى الدكتـور بدرى بضرورة اعتـزال صادق للعمل السيـاسـى المباشر وأن يوجه كل اهتمامه لرعاية شئـون الأنصار ، ورجوت الدكتور يوسف بدرى أن ينقل هذه الأفكار لصادق عند عودتـه للسودان وأن يحيطه علمًا بالنشاطات التى ظلت جارية خلال الستة أشهر الأخيرة ، وسررت لمحادثة هاتفية مع عبد الرحمن صادق المهـدى – يخبرنى فيها –أنه قـابل والده بـود نوباوى وأن تفـاصيل أكثر سوف تصلنى عندمـا يأتى (عبد الرحمن) إلى لندن خلال أيام قـلائل ، وعندما وصل فوجىء بالمئات من الناس الذين تجمعـوا بالمنزل لاستقباله فقد ضاق بهم

المكان وملأوا الحجرات والحديقة وفاض العدد حتى بلغ شارع الدوم ، وأخبرنى عبد الرحمن أن صادق يسأل عنّا باستمرار .

وكانت فرحتنا عظيمة عندما وصلت زينب (ابنة الصادق) من الأردن وتبعتها بعد قليل سارة وجاءت كلاهما للعلاج ، ومن سخرية القدر ، أن يتصادف وجودهما فى لندن مع وصول الفريق عمر حسن البشير إليها والذى جاء للعلاج أيضًا وبنفس المستشفى الذى تعالج فيه سارة .

أُقْتُرِح علىّ أن أزور البشير فأبديت رغبتى للسفير أبو شامة ودعيت لزيارته بمنزل فى صننقديل حيث كان يقيم ، عندما وصلت إلى هناك وجدت البشير فى الزّى القومى السودانى وليس فى وجهه ما يشدك إليه سوى عينيه اللامعتين اللتين يشع منهما التعصُّب ، ولاشك أن أبو شامة الذى جلس ليقوم بالترجمة كان قلقًا ومتوترًا ؛ وعلى الرغم من أن البشير يعرف اللغة الإنجليزية إلاَّ أنه كان مصرًا على الرد باللغة العربية ، وكان من بين الحضور ماثيو بورو ، شلكاوى ، ويعمل محرّرًا لصحيفة تصدر بالإنجليزية فى السودان .

بدأ الرئيس المقابلة بسؤالى عن سبب سوء العلاقات بين السودان وحكومة جلالة المملكة ، ومنحنى سؤاله الفرصة كى أقول له: إنه على الرغم من توفرُّ حُسن النية التاريخى نحو السودان والشعب السودانى إلاَّ أن هناك قلق مردَّه نفوذ حسن الترابى الذى يُعْتَقد ، خطئًا أم صوابًا ، أنه خطر على جيران السودان، وأضفت أن رأى البريطانيين هو أن من حق السودان أن يختار لنفسه نظامًا إسلاميا ولكن ليس من حقه أن يحاول تصدير ذلك النظام إلى جيرانه وهذا ما يحدث التوتر .

وأصبت بالذهول عندما قال ، فى معرض حديثه عن رغبته فى تحسين علاقاته :

« كل إنسان فى السودان حر . لا يوجد سجناء سياسيون . فى كلا الشمال والجنوب المسلمون والمسيحيون يتمتعون بكامل حريتهم » .

قلت فى ردى على ذلك إن الصورة التى تصل إلى هنا مناقضة تمامًا لما يقول فأردف قائلاً :

« العناصر الخبيثة لا تتوقف عن العمل » .

أشرت إلى أن للجبهة الشعبية لتحرير السودان مجموعة عالية الثقافة والذكاء من الجنوبيين المقيمين فى لندن وتمكنوا من التأثير على كثيرين من الصحفيين والإذاعيين ، وكان رده على هذا :

« لا يوجد ثمة نزاع بين الشمال والجنوب و 40% من الجيش فى الجنوب ومعظم ضباطه جنوبيون » .

وقال بعد ذلك : إن حكومته ساندت المسيحيين فى أريتريا وكبحت جماع الأريتريين المسلمين فى الجنوب ، وكان حديثه شاذًا وغريبًا لفتُّ انتباهه مرة ثانية إلى الأهمية التى تولى لحقوق الإنسان ، ليس فقط بواسطة حكومات الغرب بل بواسطة الرأى العام الذى يمارس الضغط على الحكومات ، دخل بعد ذلك فى حديث طويل قال فيه : إنه لا توجد أىّ قيود على حريات الناس فى السودان وأعطى أمثلة لذلك بقوله: إنه يسمح للصادق المهدى بالذهاب إلى الجامع يوم الجمعة وأن محمد إبراهيم نقد الشيوعى حر طليق ، فعقبت على حديثه قائلاً : إن سياسيين كثيرين مثل محمد عثمان الميرغنى وأحمد الميرغنى غير موجودين بالسودان فقال : إنه تم استخراج جواز سفر دبلوماسى لمحمد عثمان وأن ممتلكاته ليست سالمة فحسب بل إنه يحول منها الاعتمادات المالية ، وأضاف :

« لقد أعلنا العفو العام » .

ذكّرته بأن هناك سودانيين كثيرين يخشون على أنفسهم إن هم عادوا إلى السودان ، فكان رده :

« إنهم معارضون سياسيون يريدون السلطة ليثروا منها » وعندها شعرت بفتور الهمة والملل ولم أجد ثمة ما يجعلنى أواصل الحديث إلى هذا الرجل أو أن

أستمع إليه . ليس بيننا أرضية مشتركة ولا تجاوب ، والاستمرار معه - أشبه بمناطحة ندف القطن - فرجوته فى النهاية التحلى بروح المسامحة والتصالح مشيرًا إلى أن النميرى توصَّل إلى قناعة بأن الجيش لا يمكن أن يحكم السودان بمفرده وأنه لا توجد مجموعة فى السودان لها الأغلبية التى تؤهلها لذلك ، وبعد ساعة ونصف من الهذيان أيقنت أنه لا مبرر لاستمرار بقائى فانصرفت .

لقد تعرفت على كل الرؤساء الذين تعاقبوا على إدارة شئون السودان منذ حصوله على الاستقلال ما عدا إبراهيم عبود واستمتعت بمناقشتهم والتحدث إليهم ؛ أما الآن فإن المتواصل مقطوع ومستحيل ؛ وعلى الرغم من أننى كنت أختلف مع النميرى اختلافًا كبيرًا إلا أننى كنت أجادله ، حتى السنوات الأخيرة من حكمه ؛ ولكن أصبح جليًّا الآن أن الجبهة الإسلامية القومية (التى كان البشير بوقًا لها) أغلقت الأذهان وعلَّقت الحوار .

ومنذ ذلك الوقت تزايد الكبت والتخويف والانتهاك المستمر لحقوق الإنسان ، وخلال الخريف أعلن عن محاولة انقلابية واعتقل على أثرها اللواء أحمد عبد الله وعشرة عقداء وثلاثة رواد ، وشنت حملات تفتيش للمنازل، شملت منزلى الدكتور بشير عمر وبكرى عديل ، وقامت منظمة العفو الدولية بالاحتجاج وعرضت الحالات واحدة تلو الأخرى وتضمنت جلد النساء والبنات ، وكانت واحدة من هؤلاء فتاة فى الثامنة عشرة ، قبض عليها بينما كانت تضع إكليلاً من الزهور على قبر أبيها الذى اغتاله رجال هذا النظام .

كان عام 1991 عامًا غير عادى ، ليس فى السودان فحسب بل فى العالم أجمع ، فقد أطلق سراح صادق المهدى ولكن حددت إقامته ونشاطاته ، وأطلق سراح تيرى ويت وبقية الرهائن المحتجزين فى لبنان ، اغتيل راجيف غاندى وانهار الاتحاد السوفيتى .

وأثناء ذلك تواصل موّال المآسى فى السودان، فالجيش فى السودان انفق أموالًا طائلة وأرواحًا كثيرة فى سبيل الحصول على الأسلحة المتقدمة التى استخدمها فى هجماته فى الجنوب، وأمتد الكبت والاستسلام إلى المدنيين فى الجنوب . جامعة جوبا والمدارس الأخرى خُيِّرت بين تدريس الأصولية أو الإغلاق وتم نسيان الإعلان الذى صدر عام 1989 عما سمى بمحادثات السلام، بحلول يوليو كان هناك انطباع بأنه تم إطلاق سراح كل السجناء السياسيين ولكن لا أحد يعرف عددهم بالعواصم الإقليمية .

وفى ذات الوقت فإن نشاطات التحالف الديمقراطى القومى الذى كون عام 1989 ليوحِّد المعارضة لم يحرز تقدمًا كبيرًا، وحتى الآن لم يظهر كجبهة متحدة والسبب فى ذلك هو وجود العناصر الطائفية داخل التحالف، تلك العناصر التى يعتبرها المنادون بالحكومة العلمانية نقوصًا وارتدادا .

واصل النظام فى الخرطوم شن هجماته على الجنوب، وقد حققت تلك العمليات بعض النجاح، وفى نفس الوقت كانت الاستعدادات تجرى لمحادثات السلام بين الأصوليين والجنوبيين بأبوجا، نيجيريا . تلك المحادثات التى سبقتها دعاية كبيرة انتهت دون تحقيق أى نتائج إيجابية، ولم تتمكن الحكومة من استغلال الانقسام فى الجيش الشعبى لتحرير السودان بالصورة التى كانت تودُّها، فقد تمكنت الفصائل الجنوبية من التوصل إلى اتفاق قوى من إصرارهم على الاستمرار فى مقاومة العمليات العسكرية الواسعة التى تشنها قوات الحكومة - لم يحدث أى تحسن فى الأوضاع بالجنوب - ففرض الأسلمة فى المدارس والمؤسسات الدينية بالجنوب وتحويل جامعة جوبا إلى الخرطوم دليل قاطع بأن إعلان الحكومة - إقامة نظام إقليمى تراعى فيه الفروق العرقية والثقافية - كذب وهراء .

والحقيقة .. أن مجموعات من الأصوليين المدربين تمكنت بفضل أسلحتها

المتقدمة من تحقيق بعض المكاسب السياسية والعسكرية فى الجنوب، وفى النهاية لابد من بدء المحادثات على الرغم من أن فرصة نجاحها ضئيلة جدًا فى ظل الوضع الراهن ، فالكبت مستمر وقبضتهم على المؤسسات الاقتصادية بالبلاد قوية .

قام حسن الترابى بتحرك يائس عام 1992م لينفى للعالم الطبيعة القمعية لنظام الأصوليين الإسلاميين وعقد اجتماعيين رئيسيين بلندن فى الأكاديمية الاسكتلندية الملكية وكاثان هاوس فأثار المعارضة السودانية وسيرت مظاهرات لا بأس بها ، وعندما وصل إلى كندا تعرض لاعتداء من سودانى مستاء من الوضع .

فى الولايات المتحدة استقبل الترابى ببرود شديد ولا يمكن أن يكون قد سُرَّ من تعليقات ولب عضو الكونجرس الذى وقف فى أعقاب جلسة تحدث فيها الترابى إلى مجلس النواب الأمريكى : « هذه حكومة تقول التقارير التى وصلتنا عنها أنها تقوم بأعمال إرهابية ولها سجل مخزٍ فى حقوق الإنسان ... إن هذا ليس نوع الحكومات التى تتعامل معها الولايات المتحدة » .

مرت الاحتفالات بالعيد الثالث للنظام فى صمت مشوب بالتوتر فى الخرطوم ، فالحرب فى الجنوب تكلف مليونى دولارًا فى اليوم ، والاقتصاد الذى أعلن أنه أصبح أكثر استقرارًا يدعو للقلق فى دولة تعانى من المجاعة وتصدر القمح ، والمرافق فى بورسودان وضعت تحت تصرف رجال الأعمال الإيرانيين ، وأهم من هذا .. أن شيفرون توقفت من العمل فى السودان وباعت ممتلكاتها هناك لشركة مغمورة تدعى- كونكورب- التى يرجح أن تكون مملوكة لإحدى العواصم الأصولية .

صندوق النقد الدولى مازال يعتبر النظام « غير متعاون » على الرغم من

ن قرارات النظام الأخيرة تدل على عكس ذلك ، فقد عوَّموا قيمة الجنيه السودانى ورفعوا الدعم عن السلع فى محاولة للوفاء بشرط صندوق النقد الدولى .

وجاء فى تقرير فى « أفريكا كونفيدينشال » نشر فى 31 يوليو 1992 أنه ليس للمجلس العسكرى للانقاذ شىء يحتفل به ، فبالاضافة للاقتصاد المنهار رغم الإجراءات الجذرية التى أعلنت فإن الوضع فى الجنوب ميئوس منه وأصبح هذا واضحًا بعد فشل محادثات يونيو بنيجريا ، ومن ضمن برنامج العيد عرض «لقوات الدفاع الشعبى » بديل الجيش والتى منيت بخسائر كبيرة فى الجنوب ، وهذه القوات « قائمة على نظام الشهادة » .

أما الجبهة الإسلامية القومية فإن أقوى قادتها وأبعدهم أثرًا بنهاية عام 1992 بعد الترابى هم: على عثمان محمد طه ، وغازى عتبانى ، والدكتور إبراهيم عمر ، وأحمد عثمان مكى : وإبراهيم سنوسنى ، وأحمد عبد الرحمن ، وعثمان خالد ، وفى حالة تقاعد الترابى ، كما أشيع عندما تعرض للاعتداء فى كندا وظل فاقدًا الوعى لعدة أيَّام ، فإن على عثمان محمد طه سيكون خليفته على الرغم من اعتراضات أحمد عبد الرحمن وعثمان خالد ، وأحمد عبد الرحمن سيعترض إذا ما تم تخطيه واختير على عثمان محمد طه لأنه ظل مخلصًا للترابى ووقف معه فى الأوقات الصعبة ، إلاَّ أن على عثمان وغازى عتبانى يعرفان الآن « بأبناء الترابى » . أما عمر حسن البشير فلا يعدو أن يكون أكثر من « الرجل الواجهة » ، كان هذا واضحًا خلال خطابه فى احتفالات العيد الثالث للانقلاب ، إذ يقول شاهد عيان « لقد استغرق أكثر من ساعة ليقول لا شىء » فكان هناك ارتباك حول التاريخ الذى تقام فيه الاحتفالات ، فقد كان مقررًا إعلان سقوط توريت فى أيدى قوات الحكومة وتعثر النصر المرتقب .

من العـوامل الهامة التى تلقى بظـلالها على الأمور السيـاسية فى السـودان وتجعلها معقَّدة للعالم الخارجى هى الروابط الأسرية ، وهذا أكثر وضوحًا فى قيادة الجبهـة الإسلاميـة . فحسن الترابى متزوج من وصـال الأخت الشقيقة لصـادق المهدى ، وعلى عثمان متـزوج من ابنـة خال السيـدة نون ابنـة السيد عبـد الرحمن وهناك آخرون تربطهـم علاقات تقليدية .

يعتقد الكثيرون من المراقبين أن النتيجة ستكـون فى النهاية تشرذم السودان إذ يقولون :

« إذا مـا استمـر أهل الشمال فى سلبيتهم هـذه ، يجلسون على عتبـة الـدار ولايهمهم الـداخل إليها أو الخارج منهـا ، فإن الأصـوليين الإسلاميين سيقـررون مستقبل البلاد وسيكون انفصال الجنوب عن الشمال أمرًا محتمًا » .

وفى حال انفصال الجنوب عن الشمال فإن أطـرافًا أخرى من البلاد سوف تطالب هى الأخرى بالانفصـال ، ومن المؤكد أن الوضع الاقتصادى لن يتحسن مالم يتم إيجاد حلٍّ للأزمة السياسية .

وعلى الرغم من أن الطغمة العسكـرية الأصولية تحاول تقـديم نفسها للعالم الخارجى على أساس إنها البـديل المناسب والخيار النهـائى لأهل السودان ، فإن إسلوبها لتأمين بقـائها فى الحكم سيظل معتمدًا على سياسـات الكبت والإبادة ، وقـد أوحى لى خطـاب وصلنى من صـادق المهدى بسـؤال هـام : هل هنـالك احتمال لعودة ظل المهدى مرة أخرى ؟ يقول صادق فى خطابه :

« آمل أن تكون أحـوالنا معروفة لـديك ، ومهما يكن المظهر من الخارج فإن القصة الـدائرة فى الداخل سوف تعجبك ، لقـد تعلمنا بعد تجربـة كتشنر كيف نـرتقع ثانيـة من تحت الـرماد ، والقصـة مستمـرة ، من كتشنر الأول إلى كتشنـر الأخير ، والحلم الذى تضمنته استعارتك سيظل حيًّا ومعافيًا ... » .

● ● ●

الفصل التاسع

الخلاصة - الظل والطيف

« عاقد العزم على أن يحطِّم أو يحكم الولاية »

جون درايدن

يـواجه النظـام الآن ، وقد دخـل عامـه الرابع ، ظـاهـرة جديـدة فى مجرى الأحداث السياسيـة بالسودان متمثلة فى جبهـة معارضة واسعة . قـام التحالف الديمقـراطى الوطنى بعـد وقت قصـير من اسـتيلاء الأصـوليين على السلطة عام 1989 ، وكـان وقتها مكـونًـا من اتحادات العـاملين والجماعـات السياسيـة والتنظيمات المهنية ، ووقّعوا جميعًـا على ميثاق عمل ، وفى عام 1990 انضمت إليه جبهـة الجيش الشعبى لتحـريـر السـودان وأصبـح التنظيم مظلـة قـوميـة بحق وحقيقـة، وانضمت مجموعـة أخرى للتجمع عـرفت « بالقيـادة العليا الشرعيـة للقوات المسلحة » وتمثل مؤيدى النظام الديمقراطى داخل الجيش .

والقـاعدة العـريضـة للتحـالف الديمقـراطى الـوطنى تعنى: أن الشمال والجنوب قد اتحدا فى تنظيم واحد وهذا حدث فريد مميز .

وقال بونا ملوال : إن على التحالف الـديمقراطى الوطنى محاربة الممارسات الأصولية لنظام الأراجيز العسكرية .

وإذا لم يتم اتخاذ مـوقف واضح ، خـاصـة فيما يتعلق بعـلاقـة الإسـلام بالسياسة فإن الجيش الشعبى لتحريـر السودان الذى يتعرض لضغط متزايد من الطغمـة العسكريـة سوف يبـدأ البحث عن حل مستقل ، وبـدون التزام ثـابت

وقوى بالحكومة العلمانية فإن مسألة تقرير المصير سوف تصبح مطلبًا ملحًا للجنوبيين وسوف ينجم عنه خلق دولة مستقلة فى الجنوب .

من ناحية ثانية ، تزايد نشاط السودانيين المغتربين من خلال العام 1992، ففى أكتوبر تم تشكيل ورشة عمل غير حزبية بمركز الدراسات الأفريقية بجامعة كيمبريدج ضم اتجاهات سياسية مختلفة ، غير أن المعارضة السودانية بالخرطوم لم تتمكن من الاشتراك بسبب الرقابة الأمنية المفروضة على تحركات أفرادها ، وأرسل محمد إبراهيم نقد برقية يعبر فيها عن أسفه لعدم تمكنه من الحضور وبعث بورقة عمل تحوى وجهات نظره حول علاج الأمراض التى تعانى منها البلاد .

وحرص النظام العسكرى على إشراك وفد كبير من الأصوليين فى الندوة إلا أنهم لم يتمكنوا من التأثير على التوصيات النهائية للندوة والتى جاء فيها أن السودان :

« مريض سياسيًّا واقتصاديًا واجتماعيا ، وعلى المثقفين العمل على إجراء التغيير الكفيل بتدبير العلاج » .

وتبنت الندوة توصية تقول : إن المثقفين يجب أن يكونوا فى مقدمة حركة التحرير ، والشيء المحزن أن هؤلاء المثقفين لم يساندوا النظام الديمقراطى عندما كان قائمًا ، ولو فعلوا ذلك لكان من الممكن تفادى الوضع المأساوى القائم اليوم ، وهذا ينطبق أيضًا على المثقفين فى الغرب الذين ظلوا صامتين طيلة فترة حكم النميرى ، وعندما قام نظام ديمقراطى منتخب انقضوا عليه بالهجوم والنقد حتى سقط .

أطلقت على كتابى الأول اسم « موت حلم » وقد بدّد ذلك الحلم الصراع الحزبى والشخصى داخل الحركة الديمقراطية . ذلك الصراع الذى مكّن

الأصوليين الإسلاميين ، الذين رفضهم الشعب فى انتخابات عام 1986 ، من الاستيلاء على السلطة بعد ثلاث سنوات .

يقول الكثيرون : إن الديمقراطية فشلت للمرة الثالثة فى السودان ، وفى اعتقادى أن الديمقراطية لم تجد الفرصة أبدًا ، فمن الأربع وتسعين سنة التى مضت من هذا القرن حتى الآن امضت البلاد تسعًا وسبعين سنة تحت الحكم الديكتاتورى والاستعمارى وكان نصيبها من الحكم الديمقراطى إحدى عشر عامًا فقط .

الجزء الأكبر من اللوم على هذا القصور يقع على إدارة الحكم الإنجليزى المصرى للسودان ، تلك الإدارة التى لم تفكر قط فى إعداد السودانيين لحكم ديمقراطى إلا فى العقد الأخير من عمرها . صحيح أن الحكام البريطانيين كانوا أكفاء ونزيهين ومثابرين وقد بذلوا قصارى جهدهم فى سبيل خلق الاستقرار والرفاهية للسودانيين ، إلا أن هذا لا ينفى أن ذلك النظام من الحكم كان أبويًا وتسلطيًا ، وكما كتب السير جيمس روبرتسون فى آخر أيامه فإن البريطانيين كانوا معتدين بخلفيتهم الاجتماعية وقدراتهم ومتشككين فى قدرات مثقفى المدن السودانيين فى حل محلهم فى تصريف شئون البلاد ؛ لهذا فقد أهملوهم ولجأوا لشيوخ العشائر ورفعوا من شأنهم . كان هدف الخدمة المدنية وقتها « السودان للسودانيين فى يوم ما » ، وكان محور النظام هو محافظ المديرية أو مفتش المركز الذى كان يقوم بدور الحاكم ، والقاضى ، والإدارى ، والمعلم ، والمهندس المعمارى ، والبناء ، والمنظم الأعظم لكل شىء ، وانتشر الاعتقاد بأن كل الحكمة تجتمع عند شخص واحد .

وقال لى هيربرت موريسون بعد زيارة قام بها لكينيا :

« لو أننا (البريطانيون) انفقنا الأموال فى تدريب الأفارقة كى يصبحوا إداريين بدلاً من إرسالهم إلى كلية سانت هيرست العسكرية كى يتخرجوا

عسكريين ، لما حدثت الحروب ولما توفّر هذا العدد من الحكام العسكريين الاستبداديين ولكان هناك عدد وافر من الإداريين الأكفاء » .

وهناك أيضًا أحكام خاطئة ، وفى السودان كما يخبرنا البروفسير واربيرج فى كتابه « الصراع التاريخى فى وادى النيل » أن الصراع بين الشمال والجنوب بدأ قبل حقبة الاستعمار الإنجليزى المصرى للبلاد ولكن :

« السياسة التى اتبعتها بريطانيا لوقف أسلمة وتعريب الجنوب هى التى أدت إلى فقدان الثقة بين الشمال والجنوب » .

وواصل عرضه للمشكلة بقوله :

« ومنذ حصول البلاد على استقلالها حاولت القيادة التى يسيطر عليها العرب الشماليون المسلمون التغلُّب على النزعات الانفصالية ، بتطبيق سياسات عدوانية صادرة من حكومة شديدة المركزية مصرَّة على تجاهل الخصوصية الإقليمية ، وذلك بفرض الوحدة دونها اعتبار للفروق العرقية والثقافية والدينية للأقليات » .

وأدى هذا إلى هيمنة الدين على المسرح السياسى وذلك بسبب الدور الهام الذى لعبته الطائفية ويقول وابيرج :

« الآمال التى عبَّر عنها مؤتمر الخريجين العام قبل خمسين عامًا تبدو بعيدة المنال الآن ، فالسودان أكثر بلدان أفريقيا تنوُّعًا ، يعانى من مشكلة تحديد الهويَّة » .

وفى سودان 1993 توجد عدة مراكز قوة . تأتى القوات المسلحة فى مقدمة مراكز القوة هذه ولكنها اضعفت الآن بسبب مسلسل الإحالات للمعاش الذى لم يتوقف ، بالإضافة إلى المحاكمات والإعدامات والهيمنة التى فرضتها عليها الجبهة الإسلامية ، وكانت هناك استقالات فمن بين فصائل التجمع

الـديمقراطى الـوطنى مجمـوعة من الضبـاط السابقين الـذين يفضلـون نظامًـا ديمقراطيًا ، وجاء تنظيم الدفاع الشعبى البديل الذى قصد به تحييد الجيش .

ومن التطورات الخطيرة وغير العادية تحويل الحرب فى الجنوب إلى « جهاد» وقد جاء فى البرنامج الإخبارى « الأسرار أفريقيا » فى 11 سبتمبر 1992 بعد سقوط مدينة تـوريت فى أيدى قوات البشير أن وزيرًا زار المدينـة « المحررة » وظهر على شاشة التلفزيون ليعلن :

« لقد شاهدت الملائكة يهبطون لتحية شهداء الجهاد » .

كما قال : « إن قـوات الجهاد تلقت العـون من القرود التى كـانت تسير فى طابور أمام الجنود لكشف الألغام » .

ويقال: إن دكتـورًا يدعى عمر أحمد دفع الله كـان ضمن من حضروا مؤتمر رسم استراتيجية المعارك اقترح « الاستعـانة بالجن » وتبع ذلك خبر فى صـحيفة « القوات المسلحة » النـاطقة باسم الجيش يقول : إن الفـريق عمر حسن البشير وجه بدراسة جدوى « الاستعانة بالجن فى وضع الاستراتيجية العسكرية » .

إن التطورات التى من هـذا النوع تضر بمصـداقية النظام ، وسـوف تؤدى مثل هـذه الخرافـات إلى خلق البلبلة والارتبـاك فى تـراث وثقـافة السـودانيين ، فالجماعات الطـائفية ما تزال قويـة خاصة حزب الأمـة -الجماعة المنظمة - التى مازالت تدين بالولاء لمحمـد أحمد المهدى ، وهناك الاتحادى الديمقراطى والذى مازال قـوة يحسب حسابها برغم الضعـف والتشرذم الذى ألمَّ به ، ومن الصعـوبة التخلص من القبلية والطائفية والقومية .

الأصوليـة الإسلامية لا تملك حـلاً على الرغم من أن مـواقفهم تجد الدعم والسند نتيجـة الاتجاهات العـدوانية الأنانيـة الرعنـاء التى يمارسها الغـرب ضد المسلمين .

لا أشك فى إخلاص قـادة الجبهة الإسلامية القـومية ، فقد تعـرفت بصورة شخصية وعلى امتداد عـدة عقود على اثنين من زعمائها هما حسن الترابى ، وأحمد عبد الرحمن وأستطيع تفهمْ عدائهم للغرب الذى يصفونه ، والحق معهم فى هذا، بالمادية واستغلال بلدان العالم الثـالث كما يصفونه بالفساد والإنحلال الخلقى ، وفوق هـذا فهم يعتقدون أيضًـا أن الغرب يكيل بمكيـالين ، وهذا الفهم الأخير يتردد فى كافة أنحاء العالمين العربى والإسلامى .

المشكلة الحقيقيـة تكمن فى استحالة احتـواء الجنوب ضمن سياسـة مبنية على مرتكزات إسلامية ، وأى محاولة تبذل لفرض الشريعة عليه ستؤدى إلى تباعد الهوة بينه وبين الشمال وتؤدى بالضرورة إلى تفتُّت البلاد فى النهاية .

هذا التخـوف حقيقى بلا شك ، وإذا لجأت المديـريات الجنـوبية لتقـرير المصير وانفصلت فإن إقليمى كردفان ودارفـور بغرب السودان سيفعلان الشىء ذاته .

وعنـدها فـإن مصر ، التى يجن جنونها إذا شعـرت بأى شىء يهدد وصـول ميـاه النيل لها ، سـوف تضطـر للتـدخل ، وبفضـل التقـدم العلمى أصبح من السهل فى عالم اليوم تلويث المياه ، وإذا مـا تعرضت مياه النيل لعملية مثل هذه فإن هذا الأمـر سيؤدى إلى قيام حـرب عصابات بين مصر والمهـدويين ، هنالك أنصار شبان يفضلون قيام دولة حول الجزيرة آبا مسقط رأس دولة المهدية ؛ وعلى الرغم من أنهم لا يجدون تأييدًا من كبارهم إلا أن الفكرة موجودة .

بإمكـان النظـام الأصـولى الحالى الحصـول على الـدعـم المالى من بلـدان إسلامية أخرى ولكنه لا يستطيع الحصـول على التقنية إلاَّ من الغرب . قلت هذا بوضـوح للفريق البشير عندمـا قابلته فى لندن ، وظهـرت أهمية هذه النـاحية فى إيـران التى قلبت سيـاساتها لتـأمين الحصول على التقنيـة من الغـرب ومحاولات العراق لتصبح قوة عسكريـة حطمت بواسطة الدول العظمى ، وإذا أرادت أى

حكـومة الحصـول على العون من الغـرب فلابـدّ من أن تحترم حقوق الإنســان ، فبدون احترام الأقليات وتأمين حقوقهـا لا يستطيع أى نظام الحصول على العون الاقتصادى من الغرب .

فى أغسطس 1992 كان صـادق المهدى يعد مبادرتـه للسلام والتى كشف أمرهـا قبل أن تكتمل إذ ألقى القبض على أحد رجالـه فوجدت معه ، وقـد قام بشرح مطول للخلفية التاريخية للمشكلة واقترح قيـام مؤتمر دستورى قومى وأعد سبع نقاط تكون محور النقاش ، والمؤتمر الدستورى القومى فى تصور الصادق هو ندوة تشترك فيها القوى التى تمثل السودان بأكمله وهى :

1- القوى السياسية التى كانت ممثلة فى برلمان 1986 - 1989 .

2- الحكومة السودانية الراهنة .

3 - الجبهة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان .

4 - التحالف الديمقراطى الوطنى .

واقترح أيضًا أن يحضر المؤتمر :

« جيران السودان كمراقبين »

أرسلت خطة السلام هذه إلى عدة جهات بما فى ذلك الفريق البشير وجون قرنق ، وبونا ملوال ، وتضمنت تفاصيل خاصة بالتطبيق ، وقد ركز الصادق على حقيقة أن الخطة هى وثيقة شخصية ، فـوجىء سودانيون كثيرون خارج ، وداخل السـودان بالمبـادرة ، وكان أول ردود الفعـل هو أن المقترحـات اعتراف بالنظـام العسكرى الأصولى الذى قام بإسقاط حكومة ديمقراطية منتخبة.

هناك طريقتـان لإسقاط النظام الحالى : إما بانقلاب عسكـرى آخر ، وهذا خيـار بغيض للكثيرين من السـودانيين الـذين كـرهوا الانقلابـــات المتكـررة المتعاقبــة ، أو بالوسائل الدبلوماسية من الداخل أو الخارج أو كليهما .

يمكن القول بأن النظام ربما يقرر الدخول فى الحوار من خلال قبوله هذه المبادرة وإذا فعل هذا فسيضعف موقفه ذلك لأن النظام لو كان قويًا فلا حاجة له إذن بالدخول فى حوار . من ناحية أخرى .. ستؤدى هذه المبادرة إلى حدوث تصدع فى النظام إذ سينقسم فى حال قبولها إلى صقور وحمائم ، كما أن خطوة كهذه تكون خطرة على المعارضة أيضًا . فاعترض البعض على فكرة اشتراك النظام الحالى فى المبادرة لأن الجبهة الإسلامية القومية التى يمثلها هى أيضًا عضو فى برلمان 1986 - 1989 ، وستحظى فى هذه الحالة بتمثيل مضاعف ؛ ولكن ينطبق نفس الحال على التحالف الديمقراطى الذى كانت بعض فصائله ممثلة أيضًا فى الجمعية ، والشيء المزعج فى المبادرة هى أنها لم تضع أى شروط لدخول الحكومة ضمن الأطراف المتحاورة . كان ينبغى أن تلتزم الحكومة باحترام حقوق الإنسان وإقامة نظام قضائى مستقل . لا شيء دون هذا سيرضى السودانيين وأغلبية دول الغرب المتحضر .

وبينما كنت أعد هذا الجزء من الكتاب وردت تقارير مزعجة من السودان فى المجلة الإخبارية الجديدة « صوت حقوق الإنسان » والتى تصدرها مؤسسة حقوق الإنسان الأوربية ببلجيكا ، وهى مهتمة بنشر مخالفات حقوق الإنسان للعالم الناطق باللغة الإنجليزية . يقول التقرير أن حملة « التطهير العرقى » التى ابتدعها النظام السودانى تمارس فى منطقة جبال النوبة بغرب السودان ، فقد أصبح التراث الفنى للنوبة مواجهًا بالانقراض نتيجة المضايقات التى يتعرض لها المواطنون هناك ، فقد اقتيد الرجال وأجبروا على العيش فى معسكرات أُعدت لهم بينما استوعبت النساء كخدم منازل وأدى هرب الكثيرين إلى حدوث آثار مدمرة .

أما فى جنوب السودان فيبدو أن النظام الحاكم تمكن من إحراز بعض التقدم على الجيش الشعبى لتحرير السودان ، والسبب فى ذلك سقوط النظام

الذى كان يساندهم فى أثيوبيا والانقسام الذى حدث داخل الحركة ، الوضع فى العاصمة الإقليمية المحاصرة جوبا يتدهور بسرعة إذ تقوم الحكومة بالضغط على اللاجئين الذين وصلت أعدادهم الآلاف لمغادرتها ، وقد تزايدت أعدادهم هربًا من العمليات العسكرية فى المدن الأخرى .

وحتى فى الشمال وقعت أحداث غريبة ، فقد تم حظر طائفة الختمية وأوقفت نشاطاتها على أساس أنها « غير إسلامية » وصُودِرتْ ممتلكاتها لأنها تستغل لتغطية نشاطات الحزب الاتحادى الديمقراطى ، وقد أصيب الكثيرون بالصدمة من هذا القرار ، فطائفة الختمية التى تحظى باحترام الكثيرين تقودها أسرة الميرغنى ولها خلفية دينية معتدلة وهى ثانى جماعة دينية فى السودان بعد طائفة الأنصار من حيث عدد الأتباع .

ولم تسلم اتحادات العمال التى تستند عليها الصناعة فى البلاد ، من عسف النظام الأصولى ، فقد قام النظام بزرع مخبرين داخل المؤسسات العمالية لتلتقط أخبار القادة النقابيين المعارضين للنظام ، وأسفرت العملية عن اعتقال عدد كبير من القادة النقابيين يقدر بستمائة نقابى - بحد أدنى - وضعوا جميعهم فى الحبس ، وقد احتج اتحاد العمال البريطانى على هذه الأعمال .

ظلت سياسات الحكومة السودانية منذ استيلائها على السلطة عام1989 مصدرًا للقلق والإزعاج بالنسبة لدول العالم ، فى ديسمبر 1992 أجازت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا بإدانة الحكومة السودانية لخرقها لحقوق الإنسان ، أجيز القرار بأغلبية ساحقة وصيغ بكلمات قوية . صوت لصالح القرار مائتان واثنتين دولة ؛ مما أدهش معارضى السودان وسرهم وعارضته ثمانى دول فقط هى إيران ، العراق ، ليبيا ، كوبا ، الصين ، ماينمار ، سوريا والسودان نفسه.

وقد أجيز نفس القرار بواسطة لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بجنيف فى مارس1993 عندما وصل تقرير آخر عن المخالفات . أيدت القرار 35 دولة وعارضته 9 ، وامتنعت 8 دول عن التصويت .

تزايد فى الآونـة الأخيرة إهتمام الأمم المتحدة بقضايا حقـوق الإنسان فبمجرد أن تتلقى الهيئـة تقاريـر بخـرق لحقـوق الإنسان يتم اتخاذ قـرار قـوى بشأنها وذلك للحيلولة دون حدوث كوارث أكبر .

وبينما كـانت الأمم المتحـدة تنـاقش قرار إدانـة حكومـة السـودان كـان مجلـس اللـوردات البريطـانى يتـداول فى نفس المشكلـة ، ففى 9 ديسمبر 1992 ألقت البـارونـة كوكـس خطابًا تطالـب فيـه بريطانيـا باتخـاذ إجراءات قويـة فقالت :

« إن المجتمع الدولى قـد أغفل الحالة السيئـة للمواطنين الذين يعـانون فى السودان » .

وساندها اللورد بليز الذى أوضح بصراحة أن المعاناة سببها :

« الاستغلال البشع للسلطة وشرور التعصب الدينى الأعمى » .

وكـانت لهجة النقـاش لا تطـالـب فقط بمنح العـون بل تنـادى بالإجـراء السياسى . اقرأ التقرير الكامل للنقاش فى الملحق 12.

شهد عام 1993 محاولات عديدة لإيجاد حل لمشكلة جنوب السودان وذلك نتيجـة للضغـوط العـالميـة التى مـورست على النظـام ، وكـان رد فعل السلطـة العسكـريـة استئنـاف الحوار مع الفصيل الـرئيسى للجيش الشعبى لتحـريـر السودان ، وتقـرر للمرة الـرابعة أن تجرى المحـادثات فى أبـوجا بنيجيريـا ؛ وعلى الرغم من تصاعد الآمال فى التـوصل إلى قرارات إيجابية إلا أن كل الدلائل تشير إلى أن الاجتماع لن يسفـر عن شىء لأن عـدم المرونـة من الجانبين سيفـوض المحادثـات ؛ فبينما قدم الجانب الإسلامى أجنـدة غير قابلة للنقاش فإن الجيش الشعبى لتحرير السودان طالب بنظـام علمانى لكل البلاد يعطى الجنوب فرصة أكبر فى المشاركة فى السلطة ، وكتب بونا ملوال فى عدد مايو من جريدة السودان الديمقراطية :

« أما عن المواضيع الخاصة بالنزاع فإن الطرفين أبعد ما يكونان عن بعضهما البعض ، فكلاهما يتحدث ولا أحد يستمع ليفهم الوضع » .

بعد المؤتمر العاجل الذى عُقد فى نيروبى بكينيا 17 أبريل من هذا العام (1993) تمكن التحالف الديمقراطى الوطنى من تقوية موقفه ، وبعد ثلاث سنوات من النقاش تقرر فصل الدين عن الدولة ، أجاز الاجتماع الذى شارك فيه جميع مندوبى الفصائل المكونة للتحالف قرارًا ينادى بـ :

« إنشاء دولة ديمقراطية تعددية ، الدين فيها يكون منفصلاً تمامًا عن السياسة عقب الإطاحة بالنظام الحالى » .

أجيز القرار بالإجماع كما وضع الاجتماع تصورًا لدستور لا يقوم على اعتبارات عرقية أو دينية وأن يلغى كل تشريع يقوم على أساس دينى أو يميز بين الناس على أساس دينى ، وهذا يعنى أن سودان الغد سيكون ديمقراطية ليبرالية تعددية .

تردد حزبا الأمة والاتحادى الديمقراطى فى البداية فى التوقيع على دستور علمانى إلا أنهما اقتنعا فى النهاية بالتوقيع نظرًا للممارسات الخاطئة للنظام الحالى والتى تبرر بأنها قوانين إسلامية ، وأكد جون قرنق مرة أخرى التزامه بالعمل على إيجاد دولة ديمقراطية موحدة يكون فيها لأهل الجنوب حق الاستشارة فى الأمور التى تتعلق بمستقبلهم ، ورجا الكل باحترام الفروق القائمة بين بعضهم البعض؛ وعلى الرغم من أن التحالف مقرر سلفًا عدم التعامل مع نظام الخرطوم إلا أن الاجتماع وضح تفهمه لقيام الجيش الشعبى لتحرير السودان بإجراء مفاوضات تهدف إلى وضع نهاية عادلة ونهائية للحرب الأهلية ، وأكد جون قرنق للمؤتمر أنه لن يقبل تسوية لا .. :

« تضمن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان لكل المواطنين السودانيين وليس مجرد اتفاق على حق تقرير المصير لجزء منه .

وبينما تعتبر هذه المفاوضات خطوة إيجابية إلى الأمام فمن السذاجة أن نتوقع الكثير ، فالبلاد تفتقر للقوة الاقتصادية وعانت الكثير من الكوارث والحرب الأهلية وفقدت أرواح كثيرة ، وفى الداخل يتعرض من يخرج فى مظاهرة احتجاج إلى إطلاق النار عليه وعندما اشتدت الضغوط الدولية على النظام وزادت حدَّتها أقدم على خطوة مضحكة ، وذلك باستخدامه لجماعات الباقونيز والدونيلى بالولايات المتحدة الأمريكية ودفع لها ثلاثمائة ألف دولارًا أمريكيًا كى تعمل على تغيير الصورة البشعة للنظام هناك .

وتصل من الخرطوم إشارات مربكة فقد نسبت وكالة رويتر فى 1993 لحسن الترابى تصريحًا يقول : إن مجلس قيادة ثورة الإنقاذ سوف يحل نفسه فى غضون أشهر ويسلم السلطة لحكومة مدينة ، فرجع الترابى وعدّل فى تصريحه إلاّ أن رويتر أصرت على صحة ما نقلته عنه .

فى بداية أبريل 1993 اعتُقل صادق المهدى فى العاشرة والربع صباحًا واقتيد إلى رئاسة الأمن حيث جرى استجوابه حتى الخامسة من صباح اليوم التالى دون أن يقدم له طعام أو يمنح فرصة للراحة ، كان يجلس على كرسى من البلاستيك لم يسمح له بمغادرته إلا فى موعد الصلاة ، توجه بعض أعضاء أسرته إلى مبنى الأمن فى المساء يستفسروا عنه فاجأ بهم ضابط أمن بقوله : « حقوق الإنسان لا يعترف بها فى السودان » . رفضت الأسرة الانصراف إلى أن وصلتهم مذكرة من الرئيس المنتخب ديمقراطيًا يخبرهم فيها أنه بخير وقد استدعى للاستجواب ؟ وطلب منهم الانصراف ، وقام بالاستجواب عدة ضباط أمن وأخلى سبيله صبيحة اليوم التالى 6 أبريل .

وبعد أيام قلائل طُلب منه الحضور إلى رئاسة الأمن مرة ثانية ولكنهم كانوا مهذبين هذه المرة ، فقد أخذوه إلى غرفة مفروشة وسألوه بلطف عن حركة للمقاومة السلمية ينظمها شباب الأنصار ويبدو أنها كانت محاولة للاعتذار عما بدر منهم فى المرة السابقة ، وسمح له بالعودة إلى داره بعد خمسة ساعات .

إلاّ أنّ محمد أحمد أحمد عبد الرحمن المهدى كان أسوأ حظًا فقد اعتقل فى 16 أبريل وتعرض للضرب ، وبعد يومين اعتقل والده أحمد عبد الرحمن المهدى ، وفى 20 أبريل اعتقل 21 أنصاريًا (أمة) فى الأبيض ، وعشرة فى ود مدنى وسبعة فى الخرطوم وتبع ذلك اعتقالات كثيرة لأعضاء من المعارضة بمنطقة الجزيرة وحُبسوا .

ومن بين هؤلاء : الزهاوى إبراهيم مالك (وزير دولة سابق للطاقة) ومصطفى عبد القادر عبد اللطيف (وزير إقليمى سابق للتعليم بمدنى) وعثمان إدريس هبانى ، وبرير محمد توم (كلاهما معلم) ، وعبد الباقى تاج الدين (عمدة سابق) ، وعبد الرحمن يونس (الدمازين) . هؤلاء أبرز المعتقلين إلا أن هناك كثيرون آخرين من مختلف قطاعات الشعب .

هناك إشارات تؤكد أن النظام قلق من سمعته الرديئة فى الخارج ، وأوحى بعض أعضاء المعارضة بأنه مستعد للتفاوض حول قوانين الشريعة ؛ ولكن أكدوا تصميمهم على عدم إعادة الديمقراطية ، حمل وجهة النظر هذه عضو من الجبهة الإسلامية القومية وصل إلى لندن فى أبريل .

خلال الأشهر الماضية.. ظهرت بعض بوادر الخلاف ، ليس فقط داخل الجبهة الإسلامية القومية بل بين الجبهة الإسلامية والقيادة العسكرية ، فقد ظل حسن الترابى يدلى بتصريحات متناقضة مما دعا بعض المراقبين إلى الشك فى إمساكه بالأمور ، وربما يكون هذا الخلاف جزء من لعبة « القط والفأر » التى يمارسها النظام لتضليل المعارضة .

المشاكل التى تواجه السودان والخاصة بالسلام والانتعاش الاقتصادى لم تحل . الأمل الوحيد الذى بقى للحكومة لاتقاء شر التحرك ضدها هو حث الناس للتمسك بمبادىء الإسلام المتمثلة فى تحمل البلوى وطاعة أولى الأمر ، فالقوة والكبت ترتد على صاحبها - وباعد النظام بين السودان وأصدقائه التقليديين الذين لم يبخلوا عليه بشىء فى الماضى ، فقد عزل نفسه ليس فقط من

الغـرب بل من الدول العـربيـة وذلك بانحيـازه لصـدام حسين وإيران . هـذان البلـدان تملكان النفط والمال ولكن تنقصهما التقنيـة التى يملكهـا الغرب وكـان ذلك واضحًا من خلال التفوق الذى حققته الولايات المتحدة والغرب فى حرب الخليج ، ومن خلال بحث إيران عن التقنية الغربية . هذا لا يعنى أن الغرب قد بلغ الكمال فى كل شىء ، فهـو على أحسـن الافتراضـات يكيل بمكيـالين وعلى أسوئها لا يعير بقية العالم التفاتًا ؛ ولكننى أستعرض وضعًا قائمًا وملموسًا ، ومع هذا فإن الأصولية الإسلامية لا تملك حلاً لمشاكل السودان .

التراث المهـدوى مـا زال يـرفـرف فـوق سماء السـودان بينما يغطى الطيف الأصـولى كل البلاد وحـان الوقت للـدخـول فى تجربة جـديدة تمامًـا ، وهى على الأقل تستحق التجريب . يبدو أنـه لا توجد أغلبية سـاحقة ، والتاريخ الحديث يؤكد ذلك وهناك تحالفات متغيرة .

يمكن للثمانين فى المائة من السودانيين الـذين صوتـوا لصالح إقامـة نظام ديمقراطى للسودان فى الانتخابات الأخيرة أن يكوّنوا حزبًا سياسيًا ، ويمكن أن يطلق عليه اسم حزب السودان المتحـد ، ولكى يتم تحقيق هذا الهدف فلابد من بعض التضحيـات ، تضحيـات يقـدمهـا الأفـراد والتنظيمات . لابـد للقـادة الطائفيين الانسحـاب من المسرح السياسى المبـاشر ويركـزوا جهودهم لـلأمور الدينيـة لأتباعهم . بالنسبة للختميـة فقد اتخذ القرار وحلت طائفتهم بـواسطة الحكومة ولكن هذا لا يمنع عودتها كطائفة دينية فى المجتمع الجديد .

هذا يعنى حل كل الأحزاب السياسية الـرئيسية وظهور تنظيم جديد . هذا لا يعنى فرض حزب واحد كما فعل النميرى بفرضه للاتحاد الاشتراكى .

الأمر يتطلب التوصل إلى معادلة ملائمة خلاقة توفر الحل ، التركيز خلال الخمسة أعـوام القادمـة يكون على الانتعاش الاقتصـادى والمالى مع إقامـة نظام قضائى مستقل لتأمين مراعاة حقوق الإنسان .

نظام كهذا سيكون بداية فقط ولكن ما هو البديل ؟

وبـرغم كل الأخطاء والقصـور والانقسامـات فإن حكومـة 1986 - 1989 كانت لها إسهامات واضحة فى سبيل إرساء قواعد الديمقراطية ، فلأول مرة منذ سبعة عشر عامًا أصبح القضاء مستقلاً عن السلطة التنفيذية وعلى الرغم من أن الأحكام كـانت تصدر وفق قـانون الشريعـة الذى لم يُلغَ ، فإن الحكـومة علقت تطبيق الحدود ، كفلت حـريـة التعبير والتنظيم ، ولم تخضـع اتحادات العـاملين والتنظيمات المتخصصة لسيطرة الحكومة ، ولم تتعرض الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى للـرقابـة ، فإذا أخذنـا فى الاعتبار الـوضع الاقتصادى والسيـاسى الذى ورثته إلى جـانب حـرب الجـنوب والكوارث الطبيعيـة والتـدخل الخـارجى فإن ما أنجزته الحكومة ليس بالقليل ويستحق من شاركوا فيه الإشادة .

● ● ●

ملاحــق

1 - خطاب صادق المهدى حول قوانين الشريعة 24 سبتمبر 1983 .

2 - قائمة بأعضاء وزارة المجلس العسكرى الانتقالى أبريل 1985 .

3 - خطاب لصادق المهدى مارس 1986 .

4 - خطاب سياسة الحكومة يوليو 1986 .

5 - قائمة بأعضاء مجلس الوزراء 1986 - 1989 .

6 - مختارات من خطاب مارجريت تاتشر 15 أكتوبر 1986 .

7 - ميثاق السودان الانتقالى .

8 - مذكرات حول مبادرات السلام 1989 .

9 - خطاب صحفى للجيش الشعبى لتحرير السودان .

10- مسودة مشروع لسلام عادل 1992 .

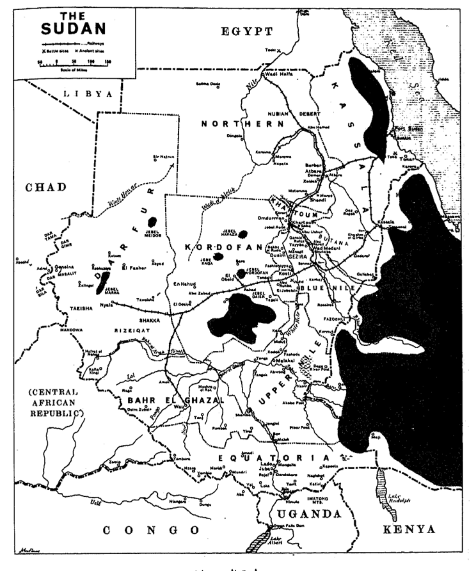
11- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ديسمبر 1992 ومارس 1993 .

12- مناقشة فى مجلس اللوردات ديسمبر 1993 .

13- خطاب من صادق المهدى .

14- مقتطفات من منظمة العفو الدولية 1989 - 1993 .

● ● ●



خريطة السودان

ملحق (1)

حديث صادق المهدى

حول قوانين الشريعة 24 سبتمبر 1983

التطبيق الجزئى للتشريعات الإسلامية يشوّه الدعوة

يقول المولى عز وجل : ﴿ ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحًا وقال إننى من المسلمين ﴾ .

الإخوة الأعزاء .. إن الإسلام يقوم على التوحيد والعدل وينفى الشرك والظُّلم وقد وردت فى القرآن الكريم آيات كثيرة بذلك .

﴿ قل هو الله أحد ، الله الصمد ، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد ﴾ .

﴿ ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحًا وقال إننى من المسلمين﴾ .

﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلىّ إنما إلهكم إله واحد ﴾ .

﴿ فويل للظالمين﴾ ﴿ إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى﴾

إن العدالة ليست أمرًا نظريًا على الرغم من أن المجتمع الإسلامى لم يمارس العدالة كاملة بعد الخلفاء الراشدين . هذا يقودنا إلى الحديث عن المستشرقين (ورصفائهم من المسلمين) الذين يعتقدون أن الإسلام مصدر عنف وكبت اجتماعى .

مبادىء العدالة فى الإسلام

العدالة كما يفسرها علماء المسلمين مبنية على أسس واضحة . يقول الإمام ابن تيمية: « إن الله ينصر الأمة التى تطبق العدل - وإن كانت مشركة - على الأمة الظالمة - وإن كانت مؤمنة ».

1 - إن الله قد أكرم الإنسان ورفع عنه الإكراه ؛ لذا فالإنسان جدير بالاحترام والحرية .

2 - لقد أمر الله المسلمين أن يلجأوا للشورى ومن خلال الشورى يتم التوصل للحكم . عن ابن مرداوية عن علي - كرم الله وجهه : « إن النبي ﷺ سُئل عن الحكم فقال : استشارة أهل الذكر والعمل بما يشيرون به » .

والشورى تعنى التفويض . قال عمر - رضى الله عنه - مخاطبًا الناس : « إن رأيتم فيَّ اعوجاجًا فقوّموه » . فقال أحدهم : « إن رأينا فيك اعوجاجًا فسنقومه بسيوفنا » ، فسُر عمر لقول الرجل ، وفي مناسبة أخرى تسلَّق عمر جدار منزل كان أهله يشربون الخمر فقال له أحد أهل الدار موبخًا : لقد فعلنا واحدة وأتيت بثلاث : لم تدخل الدار من بابها كما أمر الله ، ولم تستأذن ، وتجسست فتركهم عمر وشأنهم وانصرف .

هذا هو مبدأ سلطة القانون : أن يكون العدل مستقلاً وقائمًا بذاته لأن العدل هو الذي يحمى القانون ، فمن يحمى القانون يجب أن يكون حرًّا . حرًّا من الخوف لكي يحكم بالعدل .

لذلك فإن الحرية والشورى وسيادة القانون واستقلال القضاء هى المقومات الأساسية للعدالة السياسية والشروط اللازم توافرها للشورى الكاملة .

3 - أمر الله بأن تكون ثروة الدولة ملك لأهلها ، يحصلون عليها من خلال الطرق الشرعية ، وعلى الأفراد والدولة استثمار وتنمية الثروة بقدر ما يستطيعون ، ويجب أن توجه لصالح المجتمع لسد حاجياته دون إسراف .

4 - أمرنا الله أن نعيش إخوة وأن نقيم علاقاتنا على التآلف والمؤازرة عملاً بالحديث النبوى الشريف « لا يكون أحدكم مؤمنًا إلا إذا أحب لأخيه ما يحب لنفسه » .

5 - العدالة فى الدولة تكفل للفرد حرية إبداء الرأى وعدم التعدى على حرمات الآخرين ، يقول تعالى فى محكم تنزيله :

﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين ﴾ .

﴿ إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون ﴾ .

التشريع الجزئى يضع الأشياء فى غير موضعها :

• درجت مجموعة من المسلمين على المناداة بتلخيص المبادىء الأساسية للإسلام ونشرها بحيث يمتنع أولئك الذين يودون تطبيق جزء من التشريعات من عمل ذلك ، ودعوة كهذه لا تضع فقط الأمور فى غير موضعها بل تشوه الدعوة الإسلامية . فى الستينات دعت منظمات فى المغرب العربى إلى تطبيق مبادىء الاشتراكية دون أن تكون مدركة للفكر الاشتراكى ، فمنح ذلك الفرصة للانتهازيين باستغلال القطاع العام لمصالحهم الشخصية وحل بالناس الظلم تحت شعارات العدالة .

لقد أعلن رئيس جمهورية السودان فى هذا الشهر إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية وتم على أثر ذلك إغلاق الحانات وخلافها . إننا نرحب بهذه المبادرة وبأى مبادرة من شأنها إعلاء كلمة الله ومحاربة الفساد . إننا نؤمن بأن تنظيم الحياة الخاصة والعامة على ضوء المبادىء الإسلامية ضرورة قومية يتفق عليها الجميع ؛ ولكننا نؤمن أيضًا بأن بناء مجتمع إسلامى يتطلب توفير الخمسة مبادىء (التى أشرنا إليها) مع تنشئة إسلامية قوية ومستقيمة .

والحدود فى الإسلام قصد منها حماية المجتمع الإسلامى ، فقد امتنع عمر عن تطبيق حد السرقة على اثنين من موالى حاطب بن أبى بلطة عندما سرقا جملاً

لـه وذلك لأن حـاطب كان يعطيها أجـرًا ضئيـلاً ، وأمر حـاطب بدفـع أربعمائة درهمًا .

فإذا كان توزيع الثروة غير عادل وإذا أوصدت أبواب الكسب الحلال أمام العاطلين والفقـراء بينما يستولى الأغنيـاء على ثرواتهم بـوسائل غير شرعيـة ، فإن تطبيق حد السرقة فى مجتمع كهذا يؤدى إلى تفاقم الظلم الاجتماعى .

فـالحدود الإسلاميـة لا يمكن أن تنفصل عن النظـام السياسى - النظـام الذى يوفر العدل فى كل منـاحى الحياة - وأن بتر يد السارق فى مجتمع غير عادل هو أشبه ما يكون بإحكام وثـاق شخص ورميه فى البحر ، ويطلب منه بعد ذلك ألا يدع ملابسه تتبلّل .

يجب علينا تفـادى الوقوع فى وضع كهـذا وإلا فسوف ينطبق علينـا قـوله تعـالى : ﴿ أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك إلا خزى فى الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب ﴾ .

أيها الإخوة : إن الإسـلام دعوة يجب على كل مسلم الأخذ بهـا ومساندتهـا ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصار الله ﴾ .

وهدفه بناء نظام إسلامى قائم على الكتاب والسنة .

ومؤيدوه ليسوا مؤيدى فرد أو بيت أو أسرة - إنهم يؤيدون الله عز وجـل ، ولا يستقيم أمرهم إلا إذا اتبعوا مـا جاء فى الكتاب والسنة . إنـه تراث قائم على الصدق والحق يجاهد المسلمون من أجله فيضحون بـدمائهم ويبتلون بالتعذيب والقلق ، وفى النهاية يقود الناس إلى التغلب على المخـاطر بالصبر وصدق رسول الله ﷺ حين قال : « إنَّ أشدُّكم إبتلاءً هم الأنبيـاء ثم الصفوة من أحباب الله ثم الذين يلونهم والذين يلونهم » .

* * *

ملحق (2)

جمهورية السودان الديمقراطية

المجلس العسكرى الانتقالى

قائمة بالوزارة - أبريل 1985

1 - الدكتور الجزولى دفع الله - رئيسًا للوزراء .

2 - صمويل أرو بول - نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للرى والقوة الكهربائية المائية .

3 - اللواء عثمان عبد الله محمد - وزيرًا للدفاع .

4 - إبراهيم طه أيوب - وزيرًا للخارجية .

5 - عوض عبد المجيد - وزيرًا للمالية والتخطيط الاقتصادى .

6 - سيد أحمد السيد - وزيرًا للتجارة والتموين والتعاون .

7 - المهندس عبد العزيز عثمان موسى-وزيرًا للطاقة والصناعة والتعدين.

8 - بيتر جاتكوت قوال - وزيرًا للمواصلات والنقل .

9 - صديق عابدين - وزيرًا للزراعة والموارد الطبيعية .

10 - دكتور حسين أبو صالح - وزيرًا للصحة والرعاية الاجتماعية.

11 - لواء شرطة عباس مدنى - وزيرًا للداخلية .

12 - أوليفر باتالى البينو - وزيرًا للعمل والخدمة العامة .

13 - دكتور أمين مكى مدنى- وزيرًا للإسكان والتشييد .

14 - محمد بشير حامد - وزيرًا للإعلام والثقافة .

15 - بشير حاج التوم - وزيرًا للتربية والتوجيه .

16 - محمود ميرغنى مبروك - النائب العام .

* * *

ملحق (3)

23/ 3/ 86 صادق المهدى - أم درمان - السودان .

عزيزى جراهام ...

لقد مرّ زمن طويل لم أكتب إليك أو أسمع منك والأحداث تسير بسرعة جنونية ، وتمكنا من إنجاز طنّ من العمل فى أوقية من الزمن ، وتحققت المعجزة تقريبًا ، وولد حزب الأمة مرة ثانية . بدأنا البناء من الجذور وصعدنا به إلى أعلى ، وكان أول تنظيم جماهيرى صحيح فى السودان ، لقد أسسنا قاعدة من المؤتمرات الإقليمية التى قادت فى النهاية إلى المؤتمر القومى للحزب، وقمنا أيضًا بتظيم قواتنا الحديثة : النساء ، العمال ، الطلاب ، المهنيون ، المزارعون ... إلخ ، وقد انعكس هذا البناء فى تنظيمات الحزب ، إذ تم انتخاب نصف أعضاء اللجنة المركزية من مندوبى الأقاليم وتم انتخاب البقية عن طريق الوزن . المكاتب الرئيسية أُخضعت للتصويت ، وكانت التجربة مثالاً يحتذى للتنظيم المتقدم الحديث فى ظل ظروف سياسية واجتماعية كالتى تعيشها البلاد حاليًا ، وقمنا بإعداد ودراسة برنامج أصبح فريدًا من نوعه فى مجال العمل السياسى فى السودان . قامت بالدراسة مجموعات متخصصة على مستوى الأقاليم وصيغت النتائج النهائية فى ورقة عمل تمثل برنامج الحكومة .

فيما يتعلق بالتنظيم والبرمجة والقبول والكفاءة الانتخابية ، وما إليه ، فإن حزب الأمة متفوق على كل ما سواه . حاولنا تطبيق نفس المحاولة فى رسم سياسة تجاه مشكلة الجنوب فاقترحنا قيام مؤتمر دستورى قومى ووضعنا الخطوط العريضة لأجندته ، وتتلخّص فى ورقة عمل تحوى ثمانية بنود ، وخاطبنا مختلف

الأحزاب السياسية السودانية للاتفاق على شروط قومية لكل المسألة ، وكان رد الفعل جيدًا إلا أن الجهود التى بذلناها لإقناع قرنق وشركائه باللجوء للحل السلمى لم تسفر عن شيء حتى الآن ، وأصبحنا موقنين تمامًا الآن أنه خاضع تمامًا للمصالح الأثيوبية ، مما يعنى أن الأمر أصبح الآن مرتبط بالعلاقات السودانية الأثيوبية ، فليكن .. التصعيد الحالى للعمليات ربما يكون محاولة لجعل الأمور تصل إلى أقصى مدى لها قبل أن تبدأ فى التحسُّن مرة ثانية ، وربما تكون مقدمة لتسوية شاملة لكل مشاكل المنطقة فتؤدى إلى حلول تشمل التنمية والأمن ومياه النيل ، ربما تكون النتيجة اتفاقًا يجلب السلام للقرن الأفريقى وشرق أفريقيا . أصبح هذا منظورى الشخصى للمسألة ؛ وعلى الرغم من أنه يوسِّع من دائرة المشكلة إلا أنه يجعل وسائل حلها تبدو أكثر واقعية ، أما حلفاؤنا السابقين (الجبهة الإسلامية .. المترجم) فقد جعلوا من أنفسهم أضحوكة ؛ فبرغم تنظيمهم الجيد وإمكانياتهم الاقتصادية فقد نأوا بأنفسهم عن تقديم أىّ حلول لمشاكل السودان الهامة – أى أنهم أصبحوا حجر عثرة – وكان أهم إنجازاتهم مدُّ نا بالنقيض الذى يوضِّح كيف نحن مختلفون عنهم . على كلٍّ ستطلعك سارة على التفاصيل مع تحياتى لإزمى ورى وراد والأحفاد .

كانت وفاة أمى فى الظروف الحالية صدمة قاسية – رحمها الله – كانت تعنى الكثير بالنسبة لى ولحياتى ، ولا شيء سوى الإيمان بالله يمكن أن يعيننى وأنا أصارع فى غياب تشجيعها ودعواتها الصالحة .

أشكرك كثيرًا واعتن بنفسك ولتكن روحك المعنوية عالية فلربما تجود علينا الدنيا بابتسامة ... وبعون الله وتوفيقه سوف نتمكن من بناء السودان ثانية .

تحياتى ،،،

الصادق

ملحق (4)

الحكومة الجديدة

الخطاب السياسى

الذى ألقاه السيد الصادق المهدى (يوليو 1986)

حل سلمى للمشاكل القومية والمؤتمر الدستورى القومى

1 - إن الطاغية الذى حكم السودان فى الفترة من 1969 - 1985 مسئول مسئولية مباشرة عن الحالة فى بعض مناطق البلاد - أى حالة عدم الأمن وعدم الاستقرار.

2 - توصل الطاغية إلى اتفاقية أديس أبابا فى 1972 على أسس شخصية وعلى كل، فإن الجزء العسكرى من الاتفاق طبق خطئًا مما أدى إلى تجدُّد التمرد وإلى العنف الذى يجرى حاليًا، وكان أيضًا يتدخل فى الشئون القضائية لأقاليم الحكم الذاتى إلى الحد الذى أفسد أداءها.

3 - وتجاهل أيضًا الجانب الاقتصادى للاتفاق مما سبب نوعًا من عدم المساواة.

4 - وأبعد من ذلك، قام بقلب نص وروح الاتفاق المذكور وذلك لقيامه بتقسيمات تجاهلت الوسائل الدستورية، فساندته بعض الأقاليم وعارضته الأقاليم التى تمسكت بالدستور.

5 - وباتخاذه سياسة خارجية منحازة على المستويين العالمى والإقليمى فقد أتاح لخصومه فرصة الحصول على ملاذات إقليمية وعالمية.

6 - أدخل الطاغية البلاد فى تجربة أسماها «إسلامية» فكانت التجربة مجحفة بحق المسلمين والمسيحيين، فقد تجاهل المسيحيين تمامًا وحاول

تطبيق قوانين باسم الإسلام على غير المسلمين بطريقة عارضها حتى الذين كانوا يؤيدونه من الجنوبيين .

7 - عرضته سياساته تلك للمزيد من العزلة ، داخليًا وخارجيًا ، وبهذه الطريقة مكن الحركة من اللجوء للعنف والحصول على العون المادى والمعنوى .

وهكذا أصبح العنف السياسى فى أجزاء من الجنوب سند لحركة مقاومة النظام .

وعندما تمت الإطاحة بالطاغية فى عام 1985 كان مأمولاً أن يضع المقاتلون أسلحتهم ويمنحوا السودانيين الفرصة ليتجمعوا ويتمكنوا من وضع أسس لحل المشكلة وبناء سودان حديث .

ولكن ولغير أسباب مؤسسة واصل المقاتلون اتجاهاتهم العدائية ضد الحكومة الانتقالية التى شكلت برضاء كل الفصائل السياسية فى السودان ؛ وعلى الرغم من أنهم ادّعوا أن الحكومة الانتقالية لن تتنازل عن السلطة ولن تجرى الانتخابات ، إلا أن الأحداث اللاحقة أثبتت عدم صحة ادعائهم ، وبدلاً من أن يعيدوا التفكير فى موقفهم واصلوا أعمال العنف ضد الحكومة الديمقراطية التى فوضها الشعب السودانى فى انتخابات لم يكن لها مثيل فى التاريخ السياسى الحديث لإفريقيا ، أجريت الانتخابات وبلغت نسبة التسجيل 90% من البالغين سن الانتخابات وصوت 70% من مجمل المسجلين ، وتم تشكيل حكومة يساندها 80% من أعضاء المجلس ، والذين حصلوا على 90% من أصوات الناخبين .

صحيح .. أن الانتخابات علقت لاعتبارات أمنية فى 10% من الدوائر وجاء التأجيل بسبب ظروف طارئة ولهذا فما كان ينبغى أن يتخذ من هذا تكأة للطعن فى شرعية الانتخابات ، فإذا كانت الحرب الجارية الآن أريد بها تحرير

السودان فإن البلاد تعيش حاليًا فترة من الحرية لا تتمتع بها أى بلد أخرى لها نفس ظروفه . إن السودان يقف الآن للوفاء بالتزاماته الإقليمية ويتم وضع الخطوات التى تمكنه من تحرير الفرد من الجوع والعطش والمرض والأمية والفقر .

إذا كانت الحرب الجارية الآن تخاض باسم المواطنين الفقراء الذين يقطنون فى مناطق من البلاد لم تحظ بالتنمية المناسبة ، فإنه على الحركة أن تدرك من الآن أنهم لن يتمكنوا من غزو السودان أو فصل الأقاليم الجنوبية عنه بالقوة ، وعليهم إدراك الآتى :

1 - إنهم يدمرون نظامًا ديمقراطيًا شرعيًّا لمصلحة مغامرين وطغاة .

2 - إنهم حلفاء مخلصون لمروّجى الفتنة الدينية .

3 - إنهم يرفعون من معدلات الموت بين الأبرياء ويعيقون عملية النمو الاقتصادى والاجتماعى .

ولكى يفتح الباب على مصراعيه بهدف التدخل إلى تسوية سلمية فقد خصصنا وزارة للسلام لتقوم بكسر الحواجز بين الحكومة والمواطنين السودانيين الذين تركوا البلاد لأسباب سياسية ولاقناعهم بمساندة حل ديمقراطى سلمى .

(أ) وزارة السلام هى الجهاز التنفيذى الذى أوكلت له مهمة الإعداد بالاشتراك مع لجنة قومية مقترحة ، لعقد المؤتمر الدستورى القومى .

(ب) السودان اليوم يوفر الحقوق الأساسية لكل المواطنين وسترفع حالة الطوارىء الحالية عندما تسمح الأوضاع الأمنية بذلك .

(جـ) سيواصل السودان الدفاع عن أمن المواطنين معتمدًا على إمكاناته الذاتية .

(د) كل القوانين والنظم التى أدخلها الطاغية سوف تستبدل بقوانين معبرة عن إرادة الأغلبية المنتخبة ، وذلك لحماية الحقوق المدنية والدينية والإنسانية لجميع المواطنين .

(هـ) نرحب بكل من يود الاشتراك فى المؤتمر الدستورى القومى وأننا ملزمون بتوفير الحماية اللازمة لكل المشاركين ماداموا يحترمون الديمقراطية ويقبلون حلاً سلميًا تحت مظلة الوطن الواحد .

وفضلاً عن ذلك فإننا نعد للتحرك فى ثلاث قنوات :

1 - فى المجال العسكرى سوف نطور القدرات القتالية للقوات المسلحة لمساعدتها على رد كل أنواع العدوان الذى يهدف إلى زعزعة أمن واستقرار البلاد.

2 - إننا حريصون جدًا على إعادة تنشيط برامج الخدمات الاجتماعية التى تأثرت بالوضع الراهن فى جنوب السودان ، وذلك بإيصال كل أنواع الإغاثة للمواطنين هناك .

3 - سوف نقوم بتحرك تحت المظلة الدبلوماسية لاحتواء أثر الاستراتيجيات التى فرضت على بلادنا .

4 - فتح مظلة عدم الانحياز سوف تمكن السودان من استعادة ثقة المجتمع الدولى كما سيقيم علاقات متينة مع كل البلدان المجاورة .

5 - الواجبات الدستورية :

المؤتمر الدستورى القومى المقترح سوف يكون بمثابة ندوة لكل القوى السياسية السودانية ، تقوم هذه الندوة بمناقشة المسألة وترفع توصياتها للجنة دستورية يختارها البرلمان ثم يتم تضمين القرارات فى مسودة الدستور التى سيقوم البرلمان بمناقشتها وإجازتها ، وسوف يبدأ العمل فى إجراء الانتخابات فى المناطق التى لم تجرى فيها قبل البدء فى مناقشة الدستور الدائم .

وحتى يتم وضع الدستور الدائم سوف يستمر العمل بالدستور الانتقالى الحالى بعد إجراء تعديلات عليه تملأ الفراغات الموجودة فيه ، وتعالج أوجه قصوره .

السياسة الخارجية

يتمتع السودان الآن بمكانة مرموقة فى العالم بعد أن أطاح شعبه بالطغيان والخضوع .

سوف يتبع السودان سياسة خارجية إيجابية تنطلق من قيمنا النبيلة وانتماءاتنا التاريخية .

والمبادىء التى تقوم عليها سياستنا الخارجية هى :

1 - التأكيد على انتمائنا العربى الإسلامى والإفريقى إلى جانب دورنا فى تقوية التعاون العربى الإفريقى .

2 - التخلى عن الانحياز لأى جانب فى النزاعات العالمية وإقامة علاقات تهدف إلى تحقيق الأهداف المشتركة .

3 - احترام المواثيق الدولية إلى جانب مواثيق المنظمات الإقليمية .

4 - استغلال السياسة الخارجية لتحقيق الأهداف القومية العليا وحماية أمن البلاد ووحدتها القومية وتحقيق الأهداف التنموية .

5 - احترام الخيارات السياسية والفكرية للشعوب من أجل تحقيق السلام والتعاون الدوليين .

6 - استئصال كل أشكال الاستعمار والكبت ومحاربة التفرقة العنصرية ونظام الفصل العنصرى ومساندة حق الشعوب فى تقرير مصيرها .

وانطلاقًا من المبادىء الموضحة أعلاه نهدف لتحقيق الأهداف الآتية :

1 - الوحدة العربية استراتيجية تحقق القوة الاقتصادية والدفاع – مصداقية الشعوب العربية –إننا نبحث عن المزيد من التضامن العربى وذلك من خلال إقامة روابط ثقافية واقتصادية مشتركة دون التدخل فى الشئون الداخلية لكل بلد واحترام السيادة الوطنية لكل دولة .

2 - نساند كفاح الشعب الفلسطينى العادل الهادف إلى إقامة دولة مستقلة للفلسطينيين فى أرضهم القومية ، كما نؤيد ونساند الجهود الرامية لإزالة الفرقة والتشتت داخل حركة الكفاح الفلسطينى لتوحيدهم تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية .

3 - ولترقية العلاقات السودانية العربية سوف نعيد فتح سفاراتنا فى البلدان التى خفض فيها التمثيل الدبلوماسى فى السابق .

فى المجال الإفريقى :

1 - سوف نعضد من جهود منظمة الوحدة الإفريقية وسوف نساند كل الوسائل الرامية إلى تقوية التعاون الإفريقى وترقية المصالحة الإفريقية العربية .

2 - نؤيد ونساند حركات التحرر الإفريقية خاصة ثورة الأغلبية السوداء فى جنوب أفريقيا.وناميبيا ؛لاستئصال نظام الفصل العنصرى وتحقيق حكم الأغلبية

3 - نحترم حقوق الشعوب الإفريقية فى اختيار نظمها السياسية ونؤكد التزامنا بسياسات حسن الجوار وتحقيق التعاون القارى والإقليمى للتنمية وفق مبادىء مؤتمر قمة لاجوس .

4 - نهدف إلى تحقيق التكامل بين دول حوض النيل لتحقيق التعاون فى الخطط التنموية .

5 - أخيرًا سنعمل على إبعاد القارة الإفريقية بعيدًا عن الصراعات الدولية .

على صعيد الدول الإسلامية :

1 - إننا ملتزمون بإقامة علاقات وثيقة بالبلدان الإسلامية وتنشيط المؤتمر الإسلامى العالمى .

2 - سوف نوسع من تمثيلنا الدبلوماسى مع البلدان الإسلامية .

3 - سوف نقوم بطرح مبادرة سودانية لإيقاف الحروب بين الدول الإسلامية - خاصة - حرب الخليج « بين العراق وإيران »

4 - للسودان علاقات متميزة وضاربة الجذور مع جاراتها ، ونود فى هذا الخصوص تأكيد الآتى :

(أ) العلاقة الخاصة بين السودان ومصر سوف يتم تطويرها وتنميتها لما يحقق مصلحة الشعبين الشقيقين .

(ب) نسعى لإقامة ميثاق أخوة مع المملكة العربية السعودية يعكس العلاقة الحميمة بين الشعبين السودانى والعربى السعودى .

(جـ) تطورت علاقاتنا مع ليبيا ونوافق من حيث المبدأ لترقيتها بهدف التوصل إلى الوحدة العربية .

(د) علاقاتنا بأثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا تشهد تطورًا تحت مظلة الميثاق المقترح لدول حوض النيل .

(هـ) إن وضع السودان المتميز كبلد عربى إفريقى يفرض عليه دورًا تاريخيًا فى ترقية العلاقات العربية الإفريقية ، وذلك بقيامه بدور حلقة الوصل بين العالمين العربى والإفريقى .

على الصعيد العالمى :

ننـــوى :

1 - إقامة علاقات وثيقة بالقوى العظمى لصالح الأهداف المشتركة ومصالحنا القومية مع احترام مبادىء عدم الانحياز .

2 - تقوية علاقاتنا ببلدان أوربا الغربية والصين واليابان .

3 - إقامة علاقات وثيقة مع بلدان العالم الثالث وإعطاء إهتمام خاص لعلاقاتنا بدول أمريكا اللاتينية .

4 - إعادة تنشيط دور السودان فى منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والقيام بدورنا فى منظمة دول عدم الانحياز لمساعدتها على لعب دور فى التعاون العالمى .

على الصعيد الاقتصادى :

خططنا فى هذا المجال هى :

1 - تحقيق تفهماً عالميًا لوضع السودان فيما يتعلق بالديون الخارجية والبحث عن وسائل لتجميد هذه الديون لفترة معقولة حتى يتحقق الانفراج الاقتصادى .

2 - استقطاب العون الاقتصادى فى إطار خطة التنمية السودانية للمساعدة على تحقيق الخطة الاقتصادية .

3 - إعادة تنظيم جهود الإغاثة الدولية وفق سياسة جديدة وتحويلها للتنمية الريفية .

4 - مناشدة المجتمع الدولى لتحمل مسئوليته تجاه اللاجئين لأن السودان لا يستطيع تحمل العبء بمفرده .

5 - العمل مع مجموعة السبع وسبعين بهدف تحقيق نظام اقتصادى حديث وعادل .

6 - إعادة تأهيل وزارة الخارجية وتحويلها إلى جهاز تنفيذى لتحقيق سياسة خارجية إيجابية ، وإعطاء وزن لوجهات نظر الدبلوماسيين السودانيين من خلال إسهاماتهم فى المؤتمرات والندوات لتحقيق هذا الهدف .

7 - تنشيط أساليب الدبلوماسية الشعبية .

تعقيب المعارضة على الخطاب :

زعيم المعارضة السيد على عثمان محمد طه (الجبهة الإسلامية القومية)

« يزداد الوضع فى الجنوب سوءًا كل يوم ، والمناداة بالبدء فى مفاوضات للسلام أمر ضرورى ، يجب أن يوضع اعتبار لوجهات نظر مختلف التنظيمات السياسية والأحزاب فى كلا الشمال والجنوب ، ومن الضرورى التوصل إلى حل وسط يرضى الجميع .

مشكلة الجنوب تحمل فى ثناياها عدة مشاكل أخرى مثل اللامركزية فى الجنوب ، تعدد ثقافاته ، الجفاف الذى حل بالإقليم ، والآثار المترتبة على الحرب: كل هذه مشاكل .

ومن وجهة النظر الإسلامية فإن قائمة بأربع نقاط تم تقديمها لمشروع حل للمشكلة :

1 – تقوية وسائل الاتصال وإقامة شبكة مواصلات بين مختلف مناطق البلاد .

2 – وضع برامج تنمية إقليمية متوازنة وحسنة التخطيط .

3 – تبنى سياسة لا مركزية تؤدى إلى الفدرالية .

4 – التأكيد على حقوق وواجبات الجماعات المسلمة وغير المسلمة وتحديد نطاق إسهامهم فيما يتعلق بحكم البلاد .

زعيم المعارضة الديمقراطية السيد محمد إبراهيم نقد :

مشكلة الجنوب هى التحدى الأكبر الذى يواجه الحكومة ، وعلى الحركة السياسية فى البلاد تنفيذ رغبات الجماهير وتطلعاتها لإجراء تغييرات جذرية وتغييرات ثورية فى كل نواحى الحياة .

إن عملية توحيد الأمة السودانية مع شخصيتها الفردية وتنوعها العرقى مع مواجهة الحرب الأهلية الثانية فى الجنوب أمر يتطلب حلولاً جذرية يوفر الموازنة السياسية المقبولة .

الحلول الوقتية تؤدى فقط إلى استئناف الحرب الأهلية مرة ثانية ، المؤتمر الدستورى يوفر قاعدة مناسبة ولكنه ينبغى ألا يكون على غرار مؤتمر المائدة المستديرة أو اتفاقية أديس أبابا ، وهى الحلول التى أدت إلى استئناف الحرب الأهلية .

* * *

ملحق (5) (أ)

جمهورية السودان

السفارة السودانية

كليفلاندرو - سانت جيمس

لندن

مجلس الوزراء 1986

1 – صادق المهدى – رئيسًا للوزراء ووزيرًا للدفاع .

2 – زين العابدين الهندى – نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للخارجية .

3 – سيد أحمد الحسين – وزيرًا للداخلية .

4 – عبد المحمود صالح – النائب العام .

5 – الدكتور آدم موسى مادبو – وزيرًا للطاقة والتعدين .

6 – عمر نور الدايم– وزيرًا للزراعة والموارد الطبيعية .

7 – الدكتور بشير عمر – وزيرًا للمالية والتخطيط .

8 – الدكتور محمد يوسف أبو حريرة – وزيرًا للتجارة والتموين .

9 – بكرى عديل – وزيرًا للتربية والتوجيه .

10 – محمد توفيق أحمد– وزيرًا للثقافة والإعلام .

11 – مبارك عبد الله المهدى – وزيرًا للصناعة .

12 – محمد طاهر جيلانى– وزيرًا للإسكان والأشغال والمرافق العامة .

13 – الدكتور أبو صالح – وزيرًا للصحة والرعاية الاجتماعية .

14 – الدكتور إسماعيل أبكر – وزيرًا للثروة الحيوانية .

15 – وولتر كونى جوك – وزيرًا للعمل والخدمة العامة .

16 – جوشوا دى جوال – وزيرًا للحكومات المحلية .

17 – سريفينو وانى – وزيرًا للمواصلات والنقل .

18 – الدكتور محمد أحمد ياجى – وزيرًا للسلام والمؤتمر الدستورى القومى.

ملحق (5) (ب)

جمهورية السودان

سفارة السودان - لندن .

يسرنا أن نبعث لكم تفاصيل تشكيل الوزارة الجديدة بالسودان والتى أُعلنت فى 4 يونيو 1987 :

1 – صادق المهدى – رئيسًا للوزراء ووزيرًا للدفاع .

2 – مأمون سنادة – وزيرًا للخارجية .

3 – سيد أحمد الحسين – وزيرًا للداخلية .

4 – عبد المحمود صالح – النائب العام .

5 – الدكتور آدم موسى مادبو – الطاقة والتعدين .

6 – الدكتور عمر نور الدائم – الزراعة والمواد الطبيعية .

7 – الدكتور بشير عمر – المالية والتخطيط .

8 – الدكتور إبراهيم حسن عبد الجليل – التجارة والتموين .

9 – بكرى عديل – التربية والتوجيه .

10 – التوم محمد التوم – الثقافة والإعلام .

11 – صلاح عبد السلام – شئون الرئاسة .

12 – مبارك عبد الله المهدى – الصناعة .

13 – محمد طاهر جيلانى – الإسكان والأشغال والمرافق العامة .

14 – الدكتور حسين أبو صالح – الصحة .

15 – حسن محمد مصطفى – الشباب والرياضة .

16 – لورانس مادى تودى – العمل والضمان الاجتماعى .

17 – ريد شول جوك الحكومة المحلية .

18 – محمد بشير جمعة – الرى والقوة الكهربائية المائية .

19 – الدو آجو دينق – النقل والمواصلات .

20 – بشير إبراهيم عبد الكريم – الشئون الاجتماعية والزكاة .

التعيينات الخاصة بوزارات الثروة الحيوانية ، السلام المرافق العامة والشئون الدينية ستعلن لاحقًا .

المكتب الصحفى – لندن

10 يونيو 1987 .

ملحق (5) (جـ)

تشكيل الوزارة الجديدة لحكومة السودان

1 – صـادق المهـدى – رئيسًا للوزراء .

2 – الدكتور سليمان أبو صالح – وزيرًا للخارجية .

3 – اللواء (أركان حرب) عبد الماجد حامد خليل – وزيرًا للدفاع .

4 – الدكتور حسن عبد الله الترابى – وزيرًا للعدل والنائب العام .

5 – عبد السلام الخليفة – وزيرًا لشئون مجلس الوزراء .

6 – الدكتور عمر نور الدايم – وزيرًا للمالية والتخطيط القومى .

7 – مبارك الفاضل – الاقتصاد والتجارة الخارجية .

8 – الدكتور على الحاج محمد آدم – وزيرًا للتعاون والتموين والتجارة الداخلية .

9 – الدكتور عبد المالك عبد الله الجعلى – وزيرًا للشئون الدينية .

10 – الدكتور عبد الوهاب عثمان – الصناعة .

11 – البروفسير الشيخ محجوب – وزيرًا للتربية .

12 – عثمان عمر – الإسكان والأشغال العامة .

13 – ماثيو أبور – العمل والضمان الاجتماعى .

14 – عبد الله محمد أحمد – الإعلام .

15 – ريشارد موكوب – الحكومات المحلية والتعاون الإقليمى .

16 – أحمد عبد الرحمن – الشئون الاجتماعية .

17 – الدكتور فضل الله على فضل الله – الخدمة العامة والإصلاح الإدارى.

18 – أمين بشير فلين – الفنادق والسياحة .

19 – جوشيا دى وال – الشباب والرياضة .

20 – الدو آجو – النقل .

21 – إسماعيل أبكر – الثروة الحيوانية .

22 – محمد بشير جمعة – الرى .

23 – الدكتور تاج السر مصطفى – المواصلات .

24 – الدكتور الفاتح محمد التجانى – الزراعة والموارد الطبيعية .

25 – الدكتور أوهاج محمد – الصحة .

26 – حسن على شابو – اللاجئين والإغاثة .

27 – انقلوا بيدا – رئيس مجلس الجنوب .

سفارة السودان

المكتب الصحفى

لندن

24 مايو 1988 .

ملحق (5) (د)

تشكيل الوزارة الجديدة

الوزارة الجديدة التى يرأسها السيد صادق المهدى شكلت وأدى أعضاؤها القسّم الدستورية يوم 25/ 3 / 1989 هى على النحو الآتى :

1 – اللواء (معاش) مبارك عثمان رحمه – وزيرًا للدفاع .

2 – سيد أحمد الحسين – الخارجية .

3 – مبارك الفاضل المهدى – الداخلية .

4 – صلاح عبد السلام الخليفة – شئون مجلس الوزراء .

5 – عثمان عمر الشريف – نائبًا عامًا ووزيرًا للعدل .

6- الدكتور عمر نور الدايم- المالية .

7 - بشير عمر فضل الله - الطاقة والتعدين .

8 - محمود بشير جمعة - الري .

9 - إبراهيم رضوان - الصناعة .

10 - ميرغني عبد الرحمن سليمان - التجارة والتموين والتعاون .

11 - البروفسر الشيخ محجوب جعفر - التربية والتعليم .

12 - الدكتور عبد الرحمن إبراهيم أبو الكل - الصحة .

13 - دكتور إسماعيل أبكر - الإسكان والأشغال العامة .

14 - أبو زيد محمد صالح - الخدمة العامة والإصلاح الإداري .

15 - عكاشة بابكر الطيب - العمل والضمان الاجتماعي .

16 - الدو آجو دينق - الزراعة .

17 - باولينو زيزي- الثروة الحيوانية .

18 - روبرت بالذي- الحكومات المحلية والتنسيق .

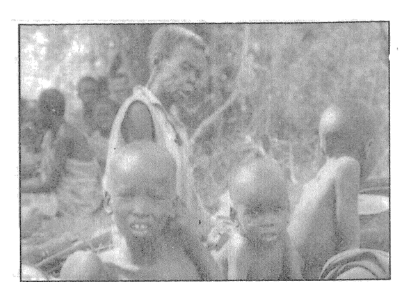
19 - جوزيف أوكيلو - الشباب والرياضة .

20 - محمد أحمد كوّة - الفنادق والسياحة .

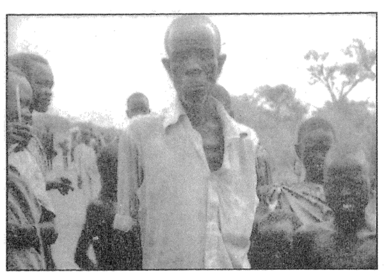
21 - الدكتور حسين سليمان أبو صالح- الثقافة والإعلام .

22 - الدكتور أوهاج محمد موسى -الرعاية الاجتماعية واللاجئين والزكاة .

* * *



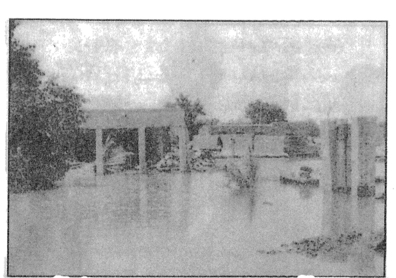
9 - الحرب فى الجنوب - الضحايا



الحرب فى الجنوب - الأيتام



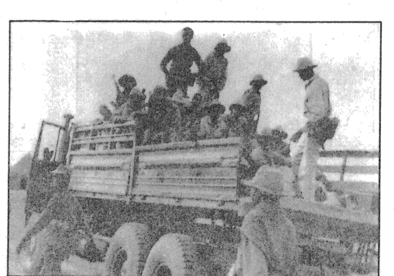
10 - الفيضانات – عطلت النقل



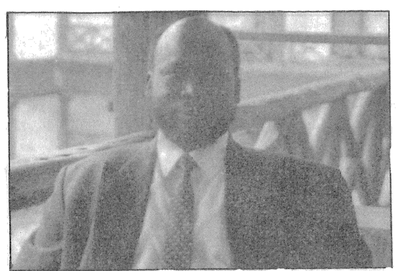
الفيضانات التى تبعتها المجاعة 1986 - 1987



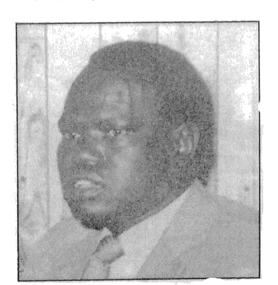
11 - فرقة من الجيش الشعبى لتحرير السودان



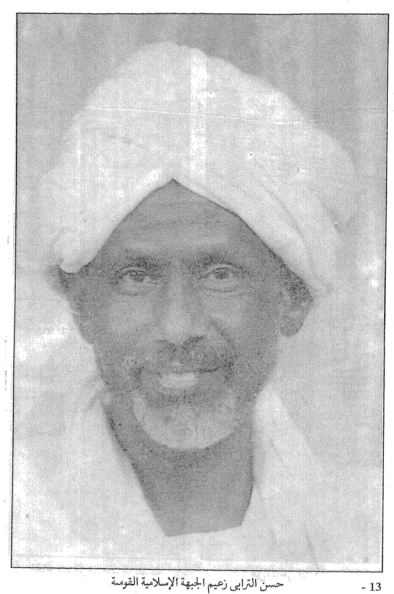
قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان تجوب الأقاليم فى شاحنة استولوا عليها



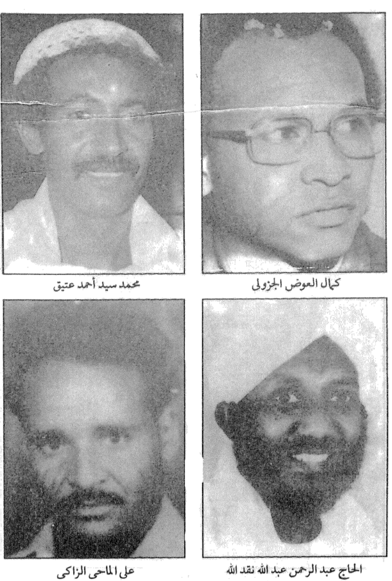
12 - العقيد جون قرنق - قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان



بونا ملوال



13 - حسن الترابي زعيم الجبهة الإسلامية القومية



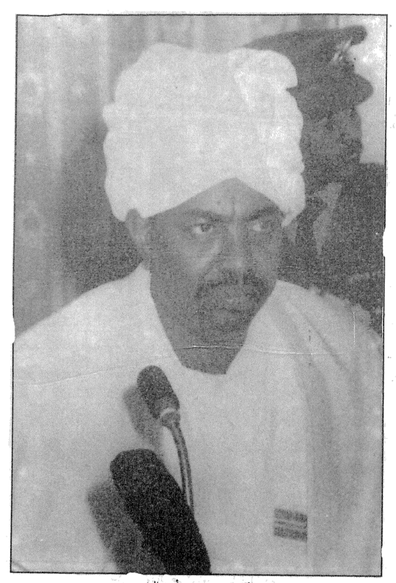
كمال العوض الجزولى

محمد سيد أحمد عتيق

الحاج عبد الرحمن عبد الله نقد الله

على الماحى الزاكى

14- **ضحايا النظام** – صور تفضلت بها هيئة العفو الدولية .



15 - الفريق عمر حسن أحمد البشير



16 سارة محمود الفاضل ، زوجة صادق المهدى

ملحق (6)

مختارات من الخطـاب الذى ألقتـه المسز مارجـريت تاتشر رئيسـة الوزراء البريطانية ترحيبًا بالسيـد صادق المهدى رئيس الوزراء السودانى برقم15 داونتق ستريت ـ لندن فى 15 أكتوبر1986 .

« سعادة رئيس الوزراء ، السادة الوزراء ، اللوردات ، سيداتى سادتى .

أرحب بك وبوفدك الوزراى فى بلادنا ، فأنت صديق قديم لهذه البلاد وقد عشت فيها بيننا زمنًا .

لقد لعبت أسرتك ، سيدى ، دورًا متميزًا فى تاريخ السودان .

ولا أبالغ إذا ما قلت إن اسم المهدى أصبح مرادفًا للسودان واستقلاله .

توافق زيارتك يا سيادة رئيس الوزراء الذكرى الثلاثين لاستقلال السودان عن الإدارة البريطانية المصرية المشتركة ، ربما لا يكون من الحكمة إطالة التفكير فى فترات كتلك ولكن أستطيع أن أقـول: إننـا نكنٌ للسودان الـذى يقف اليـوم قويًا شامخًا ـ كل مشاعر الصـداقة والحب (بعد ذلك حيت المسز تاتشر حكومة السودان الإنجليـزية المصريـة) سيادة رئيس الـوزراء : إن عودتك للـرئاسة مع بدايـة هذا العام كـانت إيذانًـا بعودة الديمقـراطية للسودان . هـذا إنجاز يحق للشعب السودانى الافتخار به .

إنها تعطى المثال لأفـريقيا وأبعد من ذلك؟ والديمقـراطية تنتصر رغم كل الظروف الصعبة ... ولكن عودة الديمقراطية بداية وليست نهاية لطريق طويل .
نعلم أن السـودان يواجه مصـاعب ضخمـة فى صراعه لتحقيق السـلام وإعادة البناء الاقتصادى ولوضع نهاية للمعاناة الإنسانية من الحرب والجفاف .

سيادة رئيس الوزراء ..إننى متأكدة من أن جميع الموجودين معنا الآن فى هذا المكان واثقون من قدرتكم وشجاعتكم وتصميمكم فى التغلب على المشاكل التى تواجه السودان .

وأتعهد لك بمساندة وحسن نوايا الحكومة البريطانية والشعب البريطانى فى التغلب على التحدى الذى تواجهه .

* * *

ملحق (7)

ميثاق السودان الانتقالى

ديباجة

أعدته ووقعت عليه بعض الأحزاب السياسية وصدر فى يناير/ فبراير 1988.

حتى يحين وقت انعقاد المؤتمر الدستورى القومى فإننا، الأحزاب السياسية السودانية، الموقعة أدناه :

إدراكًا منّا بأن المشاكل القومية التى تعانى منها البلاد حاليًا موروثة من الحقبة الاستعمارية .

واعترافًا منا بأن كل الجهود التى بذلت فى سبيل إيجاد حل لها فشلت نتيجة 22 عامًا من الحكم العسكرى .

ولعلمنا بأن الصراع العسكرى الجارى حاليًا فى الجنوب هو مظهر لهذه المشاكل .

وباتفاقنا الجماعى على رفض أى تدخل خارجى فى الشئون الداخلية للبلاد .

وتأكيدًا لحقوق المواطنة وكل الحقوق الإنسانية الأخرى والواجبات لكل المواطنين دونما اعتبار لدينهم أو عرقهم أو ثقافتهم، وكما كفلها دستور السودان الانتقالى لعام 1985 المعدل عام 1987 تقدم هنا الميثاق الانتقالى الآتى :

1- الدولة السودانية :

1-1 إننا فى جمهورية السودان نساند ، نمارس وندافع عن النظام الديمقراطى التعددى للحكومة حيث يتمتع كل المواطنين السودانيين بالحقوق والواجبات المتساوية .

1-2 اللغة العربية هى اللغة الرسمية القومية للسودان دون ما اعتراض على استخدام اللغة الإنجليزية كلغة أساسية فى جنوب السودان تمشيًا مع قوانين الحكم الذاتى لعام 1972 .

1-3 اللغات واللهجات المختلفة التى تتحدثها مجموعات عرقية فى أقاليم مختلفة ومناطق من السودان تعتبر جزءًا لا يتجزأ من تراثنا الثقافى القومى وسوف يتم الحفاظ عليها وترقيتها بواسطة الدولة .

1-4 نحن سودانيون ــ هويتنا السودانية مبنية على أصلنا العربى الأفريقى .

1-5 يتمتع كل السودانيين بالحق فى السكن والعمل فى أى جزء من أجزاء البلاد .

2 - المشاركة فى مؤسسات الدولة :

2-1 ستكون هناك مشاركة عادلة للسلطة فى السودان .

2-2 مع الأخذ فى الاعتبار يحق لكل المواطنين السودانيين بتولى الوظائف العامة سواء كانت سياسية أو إدارية ــ ولكى يتحقق توزيع عادل للفرص ــ سوف يتم تنفيذ برنامج لتعيين السودانيين المؤهلين من المناطق التى كان حظها أقل فى الماضى ــ خاصة الأقاليم الجنوبية ــ ومع مراعاة المصلحة العامة فى مؤسسات الدولة مثل :

(أ) المؤسسات العامة

(i) سكرتارية العامة لرئاسة الجمهورية .

(ii) الهيئة القضائية .

(iii) الهيئة التشريعية .

(iv) الأمانة العامة لمجلس الوزراء .

(v) العمل فى وزارة الخارجية .

(vi) المؤسسات العامة والشركات والسلطات .. إلخ.

(vii) القوات النظامية .

(viii) الخدمة المدنية .

(ix) المجالس القومية والوكالات .

(ب) الجامعات القومية ومؤسسات التعليم العالى

سيتم التوزيع العادل لفرص تلقى التعليم العالى لكل أقاليم السودان وعلى وجه الخصوص قبول الطلاب المؤهلين فى الجامعات القومية والمؤسسات التعليمية الأخرى ، وفى هذا الخصوص فإن الحكومة سوف تولى إهتمامًا خاصًا للمؤسسات التعليمية الإقليمية فى كل المستويات – خاصة – فى المناطق ذات الفرص التنموية المحدودة .

3- إدارة الجنوب :

3-1 سوف تكون إدارة جنوب السودان حسب ما هو منصوص عليه فى اتفاقية الحكم الذاتى الإقليمى لعام 1972 فى شكلها التطبيقى اللامركزى الحالى.

3-2 يقوم رئيس الوزراء باختيار رئيس مجلس الجنوب بعد التشاور مع أحزاب الجنوب الموقعة على هذا الميثاق .

3-3 سوف يتم تشكيل لجنة تحدد كيفية توزيع السلطات بين مجلس الجنوب وحكومات الأقاليم الجنوبية ، والعلاقة بين المجلسين مع الحكومة المركزية .

4-3 وبالنظر للأحوال المعيشية الصعبة السائدة حاليًا فى المناطق المتأثرة بالحرب والمناطق الأخرى فسوف يتم تكثيف جهود الإغاثة فى هذه الأقاليم، وسوف تنطلق جهود الحكومة فى هذا الشأن بالتنسيق مع برنامج مجلس الرحمة السودانى الذى تم تشكيله بواسطة لجنة السلام المسيحية الإسلامية ، وسوف يتم القيام بجهود الإغاثة وبرنامج إعادة تأهيل النازحين بواسطة لجنة إعادة التأهيل والإغاثة القومية ومفوضى العاصمة القومية ومجلس الجنوب والحكومات الإقليمية ، وسوف تركز الجهود على إعادة تأهيل هؤلاء المواطنين فى مناطقهم الأصلية ومناطق الإنتاج .

5-3 سوف تشرف الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية على تعليم الطلاب النازحين من الأقاليم الجنوبية والأقاليم الأخرى ؛ وذلك بتوفير الفرص لهم فى الشمال حتى تعود الأحوال فى أقاليمهم إلى طبيعتها .

4 - البرنامج الاقتصادى المتوازن :

1-4 سيتم توزيع الثروات القومية على مختلف أقاليم السودان توزيعًا عادلاً.

2-4 سوف تركز الجهود لاستئصال آثار الحرب بمجرد أن يتم التوصل إلى السلام .

3-4 سوف تعطى الأولوية لإعادة برنامج التأهيل لمشروعات قطاع الخدمات والمشاريع الإنتاجية الأخرى ، بالإضافة إلى البنية الاقتصادية الأساسية للجنوب والمناطق الأخرى المتأثرة بالحرب .

4-4 أما بالنسبة للمواطنين المتأثرين بالحرب ولكنهم ما زالوا متواجدين فى مناطقهم فسوف يكون حظهم من الإغاثة مساويًا لأولئك الذين نزحوا عن

مناطقهم ـ بالنسبة للمواطنين الذين فقدوا ممتلكاتهم نتيجة الحرب فإن المؤتمر الدستورى القومى سوف ينظر فى حالتهم .

5-4 سوف يتم إنشاء لجنة قومية متخصصة تقوم بإعداد برنامج اقتصادى شامل يتم تنفيذه بعد إحلال السلام فى الجنوب والمناطق المتأثرة الأخرى .

6-4 سوف يتم استغلال كل الموارد الداخلية والخارجية لتنفيذ البرنامج الاقتصادى الموضح أعلاه .

5. الدين والسياسة :

1-5 الإسلام والمسيحية هما الدينان الرئيسيان فى السودان ، فالإسلام هو دين الأغلبية والمسيحية هى دين عدد لا يستهان به من السودانيين ـ وعلى كل ـ فسوف تتم معالجة موضوع علاقة الدين والدولة فى المؤتمر الدستورى القومى .

6- الدساتير والقوانين :

1-6 الدساتير والقوانين تنطبق على كل المواطنين فى كل الأقاليم وسوف يتم تشريعها بواسطة سلطات مؤهلة .

2-6 سوف يطلب من الحكومة التعجيل بقوانين تحل محل قوانين سبتمبر لعام 1983 - هذه القوانين التى يجرى الآن إعدادها سوف يتم العمل بها خلال الفترة الانتقالية السابقة لانعقاد المؤتمر الدستورى القومى .

7- المؤتمر القومى الدستورى :

1-7 إننا نطلب من الحكومة أن تعمل عى انعقاد المؤتمر الدستورى القومى خلال عام 1988 ، وأن تدعو كل القوى السياسية داخل وخارج البلاد للمساهمة

فى إعداد حل دائم وأصيل لمشاكلنا القومية ، ثـم التوقيع عليه نيابة عن الأحزاب الآتية :

« لبعض الأحزاب موقعان »

مسلسل الحزب

1 ـ حزب الأمة .
2 ـ الحزب الاتحادى الديمقراطى .
3 ـ الحزب التقدمى الشعبى .
4 ـ حزب السودان القومى .
5 ـ المنظمة السياسية لجنوب السودان .
6 ـ المنظمة السياسية لجنوب السودان .
7 ـ مؤتمر الشعب الإفريقى السودانى .
8 ـ مؤتمر الشعب الإفريقى السودانى .
9 ـ المؤتمر الإفريقى السودانى .
10 ـ حزب الشعب الفدرالى السودانى .
11- حزب الشعب الفدرالى السودانى .
12- الاتحاد القومى الإفريقى السودانى .
13- حزب العمل الاشتراكى السودانى .
14- جبهة تحرير السودان .
15- حزب الوحدة السودانى .
16- حزب السلام السودانى .
17- حزب العمل القومى السودانى .

* * *

ملحق (8)

مذكرات حول مبادرة السلام 1989

قامت لجنة السلام التى أسست حديثًا بإرسال أول وفد لها إلى أديس أبابا فى 3 - 4 - 1989 ، وسوف يكون من أول واجباتها إخطـار الجيش الشعبى لتحرير السودان بقرار الحكـومة قبولها اتفاقية السـلام بين الحزب الاتحادى الديمقراطى والجيش الشعبى لتحـريـر السودان الموقعـة فى نـوفمبر1988 ، وقـد حمل الوفـد رسـالتين لقيادة الجيش الشعبى لتحـريـر السـودان من رئيس الوزراء الصـادق المهدى ونائب رئيس الوزراء ، ووزير الخارجيـة سيد أحمد الحسينى بوصفه رئيسًا للجنة السلام ، وحملـوا أيضًا قرار مجلس الـوزراء قبوله اتفاقيـة السلام وخطاب رئيس الوزراء أمام البرلمان الذى أعلن فيه الموافقة على اتفاقية السلام .

وقد تم اتخاذ الخطوط العملية بواسطة الأمم المتحدة تجاه تنفيذ حملة الإغاثة التى تشرف عليها المنظمة وجهودها فى تـوصيل الإغاثة إلى المواطنين المتأثرين فى الجنوب ، تم نقاش هذا الأمـر فى اجتماع عقد بالخرطوم فى 1 - 4 - 1989 بين وزير الخارجيـة ، ونائب الـرئيس ومندوب السكـرتير العـام للأمم المتحـدة الدكتـور جيمس قـرانت ، كما استقبل نـائب رئيس الـوزراء ووزير الخارجيـة سيـد أحمد الحسينى الوفد الأثيوبى الزائر والخاص باختتام الجهود الرامية إلى إحلال السلام فى البلدين ، كما أخطر سيادته الوفد بـالخطوات التى تم اتخاذها بواسطة حكومة الجبهة القوميـة المتحدة وجهودها لإحـلال السلام لجنوب السودان ، وقـد أبدى الوفد الأثيـوبى تفهمه للجهود التى تمت وأكدوا استعـدادهم لبذل أقصى جهد ممكن لتحقيق السلام .

وقد قامت لجنة السلام التى كونت حديثًا بإخطار جميع السفراء بالخرطوم وسوف تقوم بإخطار الأقطار المجاورة للسودان، وهيئة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الإفريقية بموافقة حكومة السودان على مبادرة السلام التى توصل إليها الحزب الاتحادى الديمقراطى والجيش الشعبى لتحرير السودان.

وقد استعرض السيد الصادق المهدى مع أعضاء الوفد الأثيوبى الزائر فى يوم 3 - 4 - 1989 تطور العلاقات الثنائية وتبادل معهم وجهات النظر حول الوضع الراهن فى كل من السودان وأثيوبيا؛ وبينما أخبرهم الرئيس بمغادرة لجنة السلام السودانية الخرطوم إلى أديس أبابا قام الوفد الأثيوبى بشرح جهود حكومتهم لإحتواء مشاكلهم سلميًا، وأكدوا مساندة حكومتهم لجهود السلام السودانية.

وغادرت حوالى 25 شاحنة محملة بمواد الإغاثة نيروبى فى 3 - 3 - 1989 إلى جنوب السودان كبداية للمرحلة الثانية لخط الحياة لعمليات الإغاثة بالسودان، وقال المدير التنفيذى جيمس قرانت: إن هذه أكبر حملة من نوعها فى التاريخ.

تقدم عملية السلام

قامت الحكومة الجديدة بقبول مبادرة السلام التى صاغها الاتحاد الديمقطراطى والجيش الشعبى لتحرير السودان فى أديس أبابا فى نوفمبر الماضى وقد صرح وزير الإعلام والناطق الرسمى باسم الحكومة الدكتور حسينى أبو صالح، بأن مجلس الوزراء قرر فى اجتماعه المنعقد فى 26 مارس تبنى البرنامج الانتقالى كبرنامج عمل للحكومة، وأجاز مبادرة السلام وتفسيراتها الموضحة فى ذلك البرنامج الذى ينادى بضرورة التوصل إلى السلام ودعم القوات المسلحة، وتحسين الوضع الإقتصادى واتباع سياسة متمشية مع مبادىء عدم الإنحياز. وأضاف الدكتور/ أبو صالح: أن المجلس شكل لجنة

برئاسةوزير الخارجيةسيد أحمد الحسين وسنمضى قدمًا بالترتيبات الخاصة بتطبيق مبادرة السلام وتتصل بـا لحركة الشعبية لتحرير السودان لذات الصدق وتقوم بكل الخطوات العملية الكفيلة بسيريانها . وقال الرئيس الحسين : أن اللجنة عقدت أول إجتماعاتها فى 27 مارس لوضع خطة عمل لها ولتحديد تاريخ للإتصال بالجبهة الشعبية لتحرير السودان وذلك لوضع ترتيبات تطبيق إتفاقية السلام . وقرر مجلس الوزراء كذلك تشكيل لجنة تراجع قانون الإنتخابات العام وتكون لجنة وزارية تكون مسئولة عن الجهود الشعبية لتطبيق برنامج الحكومة لمؤازرة القوات المسلحة .

وقد رجى السيد الصادق المهدى فى 28 مارس من جون قرنق أن يبدى ردًا إيجابيًا لمبادرات السلام الجديدة لحكومته ، وخلال تقديمه لخطاب الحكومة أمام البرلمان وجه المهدى نداء للعقيد جون قرنق أن يتجاوب مع لجنة السلام التى شكلتها الحكومة فى 26 مارس والتى يرأسها وزير الخارجية ، وقد عبر رئيس الوزراء عن أمله فى أن يتخذ العقيد قرنق قرارًا إيجابيًا يضع البلاد فى مسار السلام ، وأكد أن حكومته الجديدة سوف تعطى موضوع السلام أهمية خاصة مضيفًا أن الوضع العالمى الحالى والمناخ الإقليمى سوف يساعدان فى هذا الخصوص ، ونادى المهدى بضرورة تعليق قوانين الشريعة الإسلامية حتى موعد انعقاد المؤتمر الدستورى القومى ، وأكد أن الاقتتال الجارى حاليًا فى البلاد والأقطار المحدقة بالديمقراطية تبرر هذا التحرك ، وركز على المبدأ القائل : « إن الظروف الخاصة الاستثنائية تتطلب إجراءات استثنائية » ، وأكد على التزامه بالتشريعات الإسلامية مشيرًا إلى أن الأغلبية المسلمة فى البلاد ملتزمة بها بطريقة تضع فى الاعتبار الوضع الداخلى الحالى والحقائق الدولية وحقوق الأقليات ونادت لجنة السلام بضرورة إجراء اتصال عاجل بالجيش الشعبى لتحرير السودان ، وناقشت اللجنة فى اجتماع عقد فى 9 مارس خطة شاملة لخلق مناخ مناسب يحقق السلام فى البلاد .

واستعرضت لجنة السلام فى 28 مارس فى اجتماعها الأول وسائل الاتصال بالجيش الشعبى لتحرير السودان الرامية لتنشيط عملية السلام بهدف الوصول إلى المؤتمر الدستورى .

وفى تصريح للناطق باسم اللجنة البروفسير حماد بقادى أن الاجتماع استعرض كل مبادرات السلام فى محاولة لتنوير أعضائها بالجهود التى تمت حتى الآن .

* * *

ملحق (9)

المقر العام

الجيش الشعبى لتحرير السودان والجبهة الشعبية لتحرير السودان

بيان صحفى

الرقم الإشارى : اس بى إل إم/ اس بى إل أ/ 1 / أى/1

التاريخ 31 أغسطس 1991

1- الإعلان الذى أصدره القائد ريك ماكار والقائد لاماكول بأن القائد جون قرنق قد أُطيح به إعلان كاذب وليس له سند فى الحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان ، لا على مستوى القيادة العسكرية والسياسية العليا أو القاعدة أو المواطنين فى المناطق المحررة . القائد جون قرنق باق ضمن القيادة العليا المكونة من 13 عضوًا . إن قوردون كونق المتواجد بمنطقة الناصر هو أيضًا الآخر لا يؤيد إعلان ريك ولكنه منع من التعبير عن رأيه ، وما يسمى بإعلان ريك إذن هو من عمل اثنين فقط من القيادة العليا هما : القائد ريك ماكابارتنسينى ، والقائد لام أكول أجاوين وليس له أى سند أو تأييد .

2 - عملية السلام التى يتوسط فيها الرئيس بابنجيدا والخاصة بوصول الإغاثة إلى جميع المناطق بما فيها منطقة الناصر ، سوف تستمر ولن تحدث انشقاقات أو حروب داخل الجيش الشعبى لتحرير السودان لأن من شأن أعمال كهذه إن حدثت أن تؤخر عملية السلام ولن تخدم مصلحة أحد .

3- ونعلن نحن ، العشرة أعضاء للقيادة العليا للجيش والحركة الشعبية

لتحرير السودان الموقعون أدناه تأييدنا الكامل للقائد جون قرنق دى مابيور وهذا البيان .

الموقعــون

1 – القائد وليم نايون بانى .

2 – القائد سالفا كير مايارديت.   المكان : كابويتا – جنوب السودان .

3 – القائد جيمس وانى إيفا.

4 – القائد دانيل أوليت الكول.

5 – القائد كول مانيانق جوك .

6 – القائد مارتين مانييل ايويل .

7 – القائد لوال دينق دول .

8 – القائد كاليريو مودى هارايانق .

9 – القائد جون قرنق دى مابيو .

10– القائد يوسف كوّة مكى .

* * *

ملحق (10)

مسودة مشروع تسوية عادلة للسلام فى السودان أغسطس 1992

1- لقد فشلت الاجتماعات التى عقدت فى أبوجا عاصمة نيجيريا بين الطرفين السودانيين فى إحراز انفراج فى مساعى البحث عن السلام ، وقد حققت قدرًا ضئيلاً من النجاح يتلخص فى :

- الاتفاق على استحالة التوصل إلى حلّ للنزاع وأن قرارًا كهذا يجب أن يتم بحثه فى محادثات سلام لاحقة .

- اتفق الطرفان على مواصلة البحث عن السلام .

- عبّر الطرفان عن ثقتهما فى الوساطة النيجيرية .

2- كشفت محادثات أبوجا عن مفاهيم خاطئة كثيرة لدى أعضاء وفد نظام الخرطوم ، وهى :

(أ) يعتبرون أن المشكلة قاصرة على المقاتلين الذين يقومون بحمل السلاح .

(ب) سعيهم لفصل النزاع عن خلفيته التاريخية قبل عام 1989 .

(جـ) رفضهم الإقرار بأن المشاكل القومية للحكم والتنمية والعلاقات الخارجية هى جزء لا يتجزأ من النزاع .

(د) إصرارهم على حل المشكلة وفق البرنامج السياسى للجبهة الإسلامية القومية الذى أعد عام 1986 وهو برنامج بالٍ ولا يتمشى مع المتغيرات القومية والإقليمية والعالمية التى حدثت خلال الأعوام الثلاثة الماضية .

3 – كما كشفت تفاصيل محادثات أبوجا عن سوء فهم من جانب الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان كان يمكن أن تضر بوحدة الهدف فى مسار مسيرة السلام ، وهى :

(أ) قراءة دقيقة للتاريخ : إن تجارة الرق كانت ممارسة ظالمة اشتركت فيها كل الدول ، ولم تكن احتكارًا خاصًا بأهل السودان الشمالى .

وقد شارك السودانيون فى كل من الشمال والجنوب فى ذلك العمل البغيض الذى يجب ذكره كجزء من التاريخ المظلم للبشرية .

(ب) إن الإشارة للممارسات الخاطئة الحالية لبعض القبائل والتى تمثل شكلاً من أشكال الرق يجب أن ينظر إليها كأعمال خارجة على القانون وخارجة على السلوك الاجتماعى المقبول ، وهى بهذه الوضعية والصفة موجودة وممارسة فى كل أفريقيا وبالذات فى البلدان المتخلفة منها ، وأن وجودها فى السودان أقل بكثير من بلدان أخرى .

(جـ) فى تاريخ العلاقات بين شطرى السودان ارتكبت أخطاء عديدة وهى أخطاء أدت إلى بذر العداوة وانعدام الثقة بين الشمال والجنوب ؛ وبرغم هذا فليس صحيحًا القول بأن الشماليين وحدهم هم الذين ارتكبوا تلك الأخطاء . الجنوبيون أيضًا لهم رصيدهم من الأخطاء ، نذكر منها :

1 – القتل الجماعى للشماليين عام 1955 .

2 – استخفاف أنيانيا (ا) بمؤتمر المائدة المستديرة.

3 – الإهمال الذى تعامل به الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان مع انتفاضة الشعب عام 1985 .

4 – التحالف الوثيق الذى أقامه الجيش الشعبى لتحرير السودان مع نظام منقستو بأثيوبيا ، والذى أدى إلى رفضهم لمبادرات السلام التى طرحتها الحكومة الديمقراطية للسودان .

5 – وصف كل الأنظمة التى تعاقبت على حكم السودان سواء كانت دكتاتورية أو ديمقراطية بأنها سواء وهذا أمر غير منصف وذلك لأن :

(أ) كل مبادرات السلام التى قدمت انبثقت عن نظم ديمقراطية وكأمثلة لذلك: مؤتمر المائدة المستديرة ، إعلان كوكادام ، مبادرة السلام السودانية 1988. وبرنامج السلام لعام 1989 (اتفاقية أديس أبابا لعام 1972 بنيت على إنجازات لجنة الإثنى عشر ومؤتمر كل الأحزاب السودانية) . قام الطاغية النميرى بعد ذلك بتقويض اتفاق أديس أبابا مما جعل الأوضاع بالجنوب تنقلب وتتدهور بصورة أسوأ مما كانت عليه قبل عام 1972 .

(ب) كل الحروب الأهلية بدأت أو استؤنفت والسودان يرزح تحت نظام دكتاتورى 1963 ، 1975 ، 1983 ، 1989 ، .. (إلخ) .

لاشك أن الشماليين ارتكبوا عددًا من الأخطاء ، نذكر منها :

– الوعد بالفدرالية والإخفاق فى تحقيقها .

– العنف غير المميّز الذى اندلع ضد المثقفين الجنوبيين فى جوبا والحرب عام 1965 .

– اغتيال حمامة السلام السيد وليم دينق .

– محاولات اللواء عبود فرض التعريب والأسلمة فى الجنوب .

– تقويض اتفاقية 1972 .

– تصفية برنامج السلام لعام 1989 .

ومهما يكن ، فإن معظم الأعمال الظالمة تلك قامت بها نظم دكتاتورية كبتت الشمال والجنوب معًا ، وهنالك سقطات للشماليين ، هى :

1 – التركيز على خلق هوية للسودان الشمالى كبلد متطور مع بداية

الصحوة السياسية أدى إلى تهميش دور الأجزاء غير المسلمة وغير العربية من المجتمع السوداني .

2 - وحتى عندما أدرك ذلك الخطأ لم يتم تصحيحه بالسرعة المطلوبة .

3 - السياسات الخاصة بالنمو الاقتصادي ، وتوزيع الثروة ، والمشاركة السياسية ، والدفاع ، والمكاتب الإدارية ، ورسم السياسة الخارجية للبلاد صممت لتخدم الشمال وانطلقت من وجهات نظر شمالية وأهملت البقية .

صحيح أن القواعد الأساسية لعدم التوازن بين الشمال والجنوب أرساها المستعمرون ، إلا أن الحكومات الوطنية التي أعقبت الاستعمار حافظت على عدم التوازن ؛ بل أن زواله في بعض الأحايين .

4 - هذا البحث في أسباب أوجه القصور في الماضي هام لأنه يشرح الأسباب الحقيقية وراء عدم الإنسجام بين الطرفين المتنازعين اليوم ويوضح أيضًا السبب الحقيقي للإخفاق في التوصل إلى تفاهم ، وهو هام أيضًا لأنه يوضح الحجم الحقيقي لأوجه القصور بدلاً من تركه لأطراف النزاع فتغالي في وصفه وتهوّل من حجمه وتنحى باللائمة على بعضها البعض ، وهو هام أيضًا لأنه يحدّد لكل طرف الأحقاد التي يحملها تجاه الآخر ، والتي ينبغي أن يتحرر منها لكي يتمكن من التعامل مع المشكلة بصورة بناءة في الحاضر والمستقبل ، وهناك أربع عبر نستشفها من تاريخ هذا النزاع :

أولاً : هناك فروق دينية وعرقية وثقافية في السودان يجب الاعتراف بها إذا ما أريد رسم سياسة للتعايش السلمي ، ولا يمكن التعامل مع هذه الفروق أو إزالتها بالقوة .

ثانيًا : الجماعات القومية التي تحمل الفروق هذه تتوّق للعدالة الاجتماعية ولن تخضع لنظام يحاول حرمانه من خصوصياته هذه ، وعدم

حصولهم على العدالة الاجتماعية يدفع بهم إلى الخروج على النظام والقانون .

ثالثًا : إن الشعب السودانى دفع ثمن النزاع غاليًا ، فذهبت مشاعر الإخاء والتواد بين أبناء البلد الواحد وتأصلت مشاعر الكراهية والعدوان بينهم ، وذهب مليون ضحية بين قتيل وجريح .

ودفعوا ثمنًا اجتماعيًا غاليًا أيضًا فقد تشتت شمل الأسر والقبيلة وأصبح مليون شخصًا لاجئين .

ودفعوا الثمن اقتصاديًا فتوقفت مشاريع التنمية ودمرت الموارد الطبيعية .

ودفعوا الثمن سياسيًا إذ انعدم الاستقرار السياسى وتوالت الضغوط على النظم الديمقراطية فانهارت .

ودفعوا الثمن دبلوماسيًا إذ تدهورت سمعة السودان وأصبح مسرحًا للتدخل الخارجى ودولت مشاكله وربما إذا استمر الحال على هذا المنوال ، أن يتعرض للتدخل الأجنبى المباشر .

رابعًا : إنه لا توجد فى السودان مجموعة قومية لها صلاحية بسط نفوذها على البقية ، والطريقة الوحيدة الكفيلة بالحفاظ على حقوق كل المجموعات هى من خلال نظام ينتخب فيه الناس ممثليهم للحفاظ على حقهم الديمقراطى فى انتخاب حكومتهم ويظلوا رقباء على أدائها .

5 - ولكى توضع نهاية لمعاناة الشعب السودانى ولكى نتوصل إلى ترجمة صحيحة وواقعية لتطلعاته ، فإن السبع نقاط أدناه تشكل أساسًا للمشروع المقترح :

النقطة الأولى : السودان بلد متعدد الأديان ، متعدد الثقافات ، ومتعدد الأعراق وتعدديته هذه تجعل من الضرورى التسامح المشترك من أجل التعايش

السلمى بين مختلف الجماعات القومية، وسوف ينشىء أهل السودان وثيقة تسمى وثيقة الحقوق تحتوى على الحقوق التى يتمتع بها كل مواطن فى السودان.

النقطة الثانية : السودان دولة ديمقراطية لامركزية وتحدد درجة اللامركزية التى تتراوح بين الحكم الإقليمى والفدرالى والكنفدرالى فى استفتاء عام.

النقطة الثالثة : التشريع فى السودان عملية ديمقراطية تشارك فيها مختلف المجموعات وتحدد خياراتها التشريعية على أن يراعى شرطان هما :

1 - أن تحترم ما هو وارد فى وثيقة الحقوق.

2 - أن تحترم حدود اللامركزية التى اتفق عليها.

النقطة الرابعة : نظام الحكم الذى تتبعه البلاد يجب أن يحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويقوم على الديمقراطية الحقيقية، ويجب أن يكون الدستور الذى يتبعه هذا النظام الديمقراطى مناسبًا مع ظروف البلاد وأن يتفادى نقاط الضعف التى اعترت التجارب الماضية.

النقطة الخامسة : يجب أن يعاد النظر فى النظام الاقتصادى فى السودان بصورة جذرية كى يحقق الآتى :

(أ) خلق اقتصاد قادر على تحقيق التنمية.

(ب) يحقق العدالة الإقليمية والعدالة الاجتماعية القطاعية.

(جـ) يعيد تأهيل وبناء المناطق التى مزقتها الحرب.

النقطة السادسة : إعادة النظر ومراجعة المؤسسات الإدارية والدفاعية والأمنية وذلك لتحقيق المشاركة العادلة لكل المجموعات القومية، والخطة التى تتم فى هذا الخصوص سوف توفق بين الحاجة للكفاءة المتغيبة مع متطلبات المشاركة العادلة.

النقطة السابعة : السياسة الخارجية للسودان تكون مرتبطة وملتزمة

بالمواثيق الدولية والإقليمية ، ويجب أن نعمل على التكاتف الإسلامى والإفريقى والعربى وتوزع جهودها وتقوم بالتزاماتها بطريقة متوازنة .

وهذا البرنامج ذو السبع نقاط يجب أن يناقش ويتم إقراره بواسطة المؤتمر الدستورى القومى .

6 - يكون المؤتمر الدستورى القومى ندوة لكل السودانيين وتشارك فيه القوى الآتية :

(أ) القوى السياسية التى كانت ممثلة فى الجمعية التأسيسية لعام 1986 - 1989 .

(ب) النظام السودانى الحاكم الحالى .

(جـ) الجبهة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان .

(د) التحالف الديمقرطى الوطنى

على أن يحضر المؤتمر جيران السودان كمراقبين .

7 - وبعد إجازة البرنامج ذى السبع نقاط هذا بطريقة المؤتمر الدستورى القومى يجب عرضه فى استفتاء قومى عام كى يحظى بتأييد كل الشعب ، وفى حالة رفض هذا البرنامج بواسطة إقليم محدد بنسبة ثلثى الأعضاء الناخبين فيجب فى تلك الحالة أن يمنح هذا الأقليم المعد فى تقرير المصير .

8 - فى حالة إجازة البرنامج السباعى فى الاستفتاء العام فيجب إجراء استفتاء ثانٍ لتحديد درجة اللامركزية التى ستحكم الأقاليم بموجبها .

9 - يقوم المؤتمر الدستورى القومى بمناقشة واتخاذ القرار فى الآتى :

(أ) تفصيل النقاط العامة المتضمنة فى البرنامج السباعى .

(ب) اتخاذ قرارات خاصة بالمواضيع الأربعة الآتية :

1 - وقف إطلاق النار .

2 - الإغاثة .

3 - إدارة المناطق المتأثرة بالحرب .

4 - إعادة التوطين فى المناطق التى مزّقتها الحرب .

(جـ) كما يجب على المؤتمر الدستورى القومى اتخاذ الترتيبات الخاصة بالخطوات الانتقالية الآتية :

1 - الحكومة وإدارة البلاد فى الفترة الانتقالية .

2 - إدارة الدفاع والأمن .

(د) يحدد المؤتمر أيضًا طول الفترة الانتقالية ، ويقرر نوع الاستفتاء ويحدد وقت إجرائه ويضع القوانين اللازمة لتأمين حيدة وحرية إجراءات الاستفتاء .

مسودة مشروع السلام هذه تدعو جميع القوى الوطنية لدراستها والموافقة عليها أو تعديلها بصورة بناءة تخدم السودان فى فجره الجديد .

أم درمان أغسطس 1992

الأخ العزيز جون ..

على الرغم من وجود قضايا هامة كثيرة تهمنا معًا فإن الاتصالات المباشرة بيننا كانت قليلة جدًا ، فأول خطاب وصلنى منك كان على يد إعلام كوكدام عام 1986 وردى على ذلك الخطاب ، وكان الاتصال الثانى عقب انتخابى مباشرة رئيسًا للوزراء عام 1986 فى الاجتماع الذى عقد بأديس أبابا ، والآن وبعد

أن تـراكمت المصـائب على السـودان رأيت من الضرورى أن أجـرى اتصـالاً مبـاشرًا معك ومع زملائك .

فالحرب الأهلية والكـوارث الطبيعية والطغيان قد دمـرت السودان ، وكان للإنسـان النصيب الأوفر فى ذلك الـدمار ، والثمن الـذى دفعه شعبنـا من دمه وعرقه ورفاهيته الاجتماعية واستقراره السياسى ونموه الاقتصادى وتوازنه البشرى عظيم وهائل ، ولا يستطيع أحـد يملك أى قدر من الوطنية والإنسـانية والعقل أن يحتمل الحالـة التى وصلت إليها الأمـور وتعـالت الأصوات قـوميًا وإقليميًا وعـالميًا تنـادى بوضع حـد للحـرب الأهلية الـدائرة ، وذلك بالتـوصل إلى حل سلمى عادل .

إذًا الأمر يقتضى يـا أخى أن تبذل جهدًا كبيرًا فى هذا الاتجاه ، لقـد فكرت فى تاريخ هذا النزاع والعوامل التى مرت بها عمليات السلام والتطورات العالمية والقوميـة المتصلة بالأمر ، وعلى ضـوء هذا التفكير وبعد أن أخـذت فى الحسبان كل النقاط ذات القيمـة الإيجابية تـوصلت إلى استنتاجـات محددة ، وأود فى هذه الرسالـة أن تشاركنى هذا التفكير وأن تتجاوب معها انطـلاقًا من نفس الدوافع والتوقعات التى أوحتها لى .

1 – هناك نزعة إسلامية عميقة الجذور فى السودان الشمالى ، وهذه الحقيقة هى فى الـواقع مظهـر لموجـة إسلاميـة عـامـة وصحـوة إسـلامية تجتـاح العـالم الإسلامى .

2 – وهناك أيضًا نـزعة انفصالية فى جنوب السودان وهـذه الحقيقة فاقت الظواهر المماثلة التى حدثت فى أفريقيا وأوربا الشرقية .

3 – هنـاك قـوة سيـاسيـة فى الشمال وفى الجنوب تحاول استغـلال هـذه الظواهر عميقة الجذور لأغراض سياسية ، ويستند تكتيكها السياسى على تغذية

أسباب الخلاف بحيث تصبح المشكلة غير قابلة للتصالح أو الإصلاح ، وإذا تحققت لهؤلاء ما يرمون إليه فسيحدث فى السودان واحد من احتمالين .

(أ) حرب أهلية مستمرة .

(ب) قيام دولتين متعاديتين .

ويبدو واضحًا الآن أن أغلبية الشعب السودانى ترفض :

(أ) أى برنامج مبنى على أسس إسلامية يؤدى إلى حرمان أى مواطن سودانى من حقوقه كإنسان وكمواطن ويتم ذلك على حساب الوحدة القومية .

(ب) الانفصال الذى يؤدى إلى ظهور دولتين متعاديتين فى السودان .

(جـ) الركوض السياسى والفكرى الذى يؤدى إلى استمرار الحرب الأهلية إلى ما لا نهاية .

لقد ارتبطت جهودى تاريخيًا بالبحث عن السلام فى السودان ، ولطالما أن البعض قد أنكروا هذه الحقيقة فسوف أورد المناسبات التى تثبت صحة ذلك .

(أ) كنت أول سودانى فى الشمال يقر ويعترف بأن الصراع فى الجنوب هو صراع سياسى وثقافى ولا يمكن حله عسكريًا . جاء ذلك فى نشرة أصدرتها فى إبريل عام 1964 وسميتها « مشكلة جنوب السودان » ، وقلت أيضًا فى تلك النشرة : إنه لا بد من قيام نظام سياسى يكفل الحريات الأساسية ليصبح بإمكانه البحث عن سلام عادل .

(ب) كنت من المنادين لمؤتمر المائدة المستديرة وأسهمت فى قيامه عام 1965 .

(جـ) اقترحت فكرة لجنة الاثنى عشر كوسيلة لتحريك الجهود التى قام بها مؤتمر المائدة المستديرة ولم تبلغ غايتها .

(د) قمت بالدعوة لانعقاد مؤتمر كل الأحزاب السودانية فى عام 1966 لحل النقاط التى استعصت على لجنة الاثنى عشر .

(هـ) شاركت فى إعلان كوكادام عام 1986.

(و) أجريت محادثات مباشرة مع الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان لتوضيح نقطة - أن إعلان كوكادام مقبول من حيث المبدأ - إلا أن تطبيقه فى إطار النظام الديمقراطى للسودان يحتاج لجهود أكثر لإشراك الحزبين الثانى والثالث فى الجمعية التأسيسية 1986 .

(ز) انعقاد لجنة الوفاق الوطنى عام 1988 والتى أعلنت لأول مرة شروط توفق بين التطلعات الإسلامية وضرورات الوحدة القومية .

(ح) الترويج لفكرة المؤتمر الدستورى القومى واقتراح أجندته .

(ط) الإسهام الإيجابى من خلال الممثلين فى كل الندوات والجهود الخاصة بالسلام 1985 - 1989 .

(ى) المبادرة بفكرة فصل الجوانب الإنسانية للإغاثة والرعاية الطبية من الجوانب السياسية والعسكرية للنزاع ، وقد تمت ترقية هذا المفهوم من خلال مؤتمر السلام المسيحى الإسلامى أولاً ، وتم تأييده وتطبيقه بواسطة المؤتمر العالمى الذى خطط لخط الحياة فى السودان عام 1988 .

(ك) ترقية البرنامج الانتقالى الذى أيده تسعة وعشرون حزبًا واتحادًا مهنيًا ذلك البرنامج الذى حل نقاط الخلاف ، ومهد لقيام مبادرة السلام السودانية فى نوفمبر عام 1988 .

(ل) ترقية عملية السلام وذلك من خلال : التوصل إلى وقف لإطلاق النار مشروط مع الجيش الشعبى والجبهة الشعبية لتحرير السودان ويورد تفصيلاً للشروط العامة لمبادرة السلام . التوصل إلى اتفاقية فى اجتماع تحضيرى

يعقد فى 4 يوليو 1984 والتوصل إلى قرار عام بوجوب انعقاد المؤتمر الدستورى القومى فى 8 سبتمبر 1989 .

وانطلاقًا من التزامى الثابت بعملية السلام فأنا قلق جدًا من الشلل الذى أصاب محادثات السلام وإمكانية وصولها إلى طريق مسدود ، واحتمال كهذا سيء جدًا وينم عن سوء طالع ؛ لأن المناداة العالمية والإقليمية والقومية بالسلام قد وصلت إلى قمتها ، وفى واقع الأمر .. فإن كل من هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية قررا بوضوح برنامجًا للتدخل النشط فى سبيل إنهاء النزاعات والحروب الإقليمية .

الأخ العزيز : إننى أتقدم إليك وأتقدم من خلالك إلى الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان بمسودة مشروع سلام فى السودان برجاء دراستها ، وقد بنى هذا المشروع على كل الأفكار البناءة التى برزت من خلال بحث السودانيين عن السلام . إنه يأخذ فى الاعتبار حقائق الوضع فى السودان ويستنير بالأفكار التقدمية من وحى الحركة السياسية السودانية ويستفيد من نماذج عالمية وأفريقية مناسبة .

ومن حسن الطالع .. أن يكون بالسودان برغم ظروف النزاع والفوضى قادة لهم مصداقية عالية وسند شعبى لإنقاذ البلاد من فكى الكارثة إذا عزموا على ذلك وفى النهاية .. أؤكد لك أننى على استعداد للتعامل معك ومع كل الممثلين من بلادنا المثقلة بالمشاكل .

المخلص الصادق المهدي

إلى الدكتور جون قرن دى مايبور

رئيس وقائد الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان .

* * *

ملحق (11)
الجمعية العامة للأمم المتحدة السودان
18 - 12 - 1922

27 / 142 الوضع فى السودان

التاريخ : 8 ديسمبر 1922 الاجتماع 92

نتيجة التصويت : 4 - 1 - 8 - 33 ، مسجلة ، تقرير أ/47 / 678 / أد .2 الجمعية العامة .

على ضوء المبادىء المتضمنة فى ميثاق الأمم المتحدة – الإعلان العالمى لحقوق الإنسان –303/ الميثاق العالمى لحقوق الإنسان – 304 / والمؤتمر العالمى الخاص بإزالة جميع أشكال التمييز العنصرى- 305/ وإعادة لتأكيد كل الدول الأعضاء بالتزامها لترقية وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتمشيًا مع الالتزامات التى أرست قواعدها مختلف الأجهزة فى هذا المجال .

واستنادًا على القرار الذى أُجيز بداكار بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية والخاص بترقية التعامل والتنسيق بين الدول الأفريقية ، وبالإشارة إلى اتفاقية أديس أبابا فى يوليو 1990 .

نلاحظ .. ببالغ القلق تقارير تتضمن خرقًا صارخًا لحقوق الإنسان فى السودان متمثلاً فى: الإعدام الجماعى والحبس دون محاكمة ، وإجلاء الناس عن أماكنهم والتغريب ، والذى وصف بعضه فى تقارير تسلمتها لجنة حقوق الإنسان فى اجتماعها الثامن والأربعين بواسطة مقررين فى التعذيب والإعدامات الجماعية أو الجائرة .

وإشارة إلى إعلان الحكومة السودانية عزمها على تكوين لجنة قضائية للتحقيق فى مقتل سودانيين يعملون فى منظمات الإغاثة الحكومية الدولية ، وتعبيرًا عن قلقنا العميق من أن العقبات توضع أمام وصول العون الإنسانى إلى السكان المدنيين مما يشكِّل خطرًا على الحياة البشرية واعتداء على كرامة الإنسان .

قرار 303، 217أ (III)

304/ انظر القرار 2100أ (XXI) ملحق مع

305انظر القرار 2106أ (XX) ملحق مع

ونظرًا للخطر الذى يسببه نزوح أعداد كبيرة من ضحايا التفرقة فى السودان بما فيهم أعضاء من الأقليات الذين أجلوا عن أوطانهم ، مما يشكل خرقًا لحقوقهم الإنسانية وأصبحوا أحوج ما يكونون للإغاثة والعون والحماية .

ونظرًا للخطر أيضًا المتمثل فى الهجرة الجماعية للاجئين إلى بلدان مجاورة وبالنظر إلى الأعباء التى يفرضها وجودهم على تلك البلدان التى أبدت تفهمها للجهود المستمرة لمعاونتهم ؛ مما أدى إلى تخفيف العبء على الأقطار المستضيفة ونظرًا إلى ضرورة وضع حد للتدهور السريع الخطير لوضع حقوق الإنسان فى السودان .

وترحيبًا بالجهود التى تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى والرامية لتوفير الإغاثة الإنسانية لأولئك السودانيين المحتاجين .

1 – تعبر عن قلقنا الشديد للخرق الخطير لحقوق الإنسان فى السودان والذى تضمن الإعدام الجماعى والسجن بدون التقديم للمحاكمة وإجلاء الناس عن مواطنهم والتعذيب .

2 – نطالب الحكومة السودانية بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان ونناشد كل الأطراف للتعاون للتأكد من هذا الاحترام .

3 – نناشد الحكومة السودانية التجاوب مع أدوات حقوق الإنسان العالمية المطبقة وعلى– وجه الخصوص– المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وميثاق القضاء على كل أشكال التمييز ، والتى يعتبر السودان أحد أطرافها ، وللتأكد من أن كل الأفراد الموجودين داخل حدوده والخاضعين لمؤسساته القضائية بما فيهم أعضاء كل الديانات والجماعات العرقية أن يتمتعوا بالحقوق المنصوص عليها فى تلك القوانين .

4 – ونهيب بكل الأطراف المشتركة فى الاعتداءات أن تحترم القوانين الدولية لحقوق الإنسان بما فى ذلك الفصل الثالث من ميثاق جنيف لعام 1949 والبروتوكولات الإضافية ،لإيقاف استخدام الأسلحة للسكان المدنيين ولحماية كل المدنيين من الحروب بما فى ذلك الحبس التعسفى وسوء المعاملة والتعذيب والإعدام الجماعى .

5 – وتعبر عن تقديرها للمنظمات الإنسانية فى جهودها الرامية لمساعدة الأشخاص الذين أجلوا من مناطقهم وضحايا الجفاف وضحايا النزاع فى السودان وتهيب بكل الأطراف أن تحمى عمال الإغاثة الإنسانية .

6 – ونهيب بالملحق الخاص فى الإعدام الجماعى والتعسفى للتحقيق فى مقتل المواطنين السودانيين العاملين فى منظمات الإغاثة الحكومية .

7 – ونهيب بحكومة السودان إجراء تحقيق شامل وكامل حول مقتل المواطنين السودانيين العاملين فى منظمات الإغاثة الدولية وذلك عن طريق لجنة تحقيق قضائية مستقلة كى تحقق فى الأمر ، وتقدم إلى المحاكمة الأشخاص المسئولين عن عملية القتل ولدفع تعويضات عادلة لأسر الضحايا .

8 – ونهيب بكل الأطراف بأن تسمح للوكالات العالمية والمنظمات الإنسانية والحكومات المانحة فى توصيل العون للسكان المدنيين وتتعاون مع

المبادرات الأخيرة لقسم الشئون الإنسانية التابع للسكرتارية بأن ينقل العون الإنسانى لكل الأشخاص المحتاجين له .

9 – وتوحى بأن وضع حقوق الإنسان فى السودان يحتاج لمراقبة وتدعو لجنة حقوق الإنسان فى جلستها التاسعة والأربعين أن تمنح عناية خاصة لوضع حقوق الإنسان فى السودان .

10 – وتقرر أن تواصل نظرها لهذة المسألة فى جلستها الثامنة والأربعين .

نتيجة التصويت على القرار 47 / 142

المؤيدون الجزائر ، انجولا – الأرجنتين – أرمنيا – النمسا – أستراليا – أزربيجان – بلدردس – بلجيكا – بنين – بوتان – بوليفيا – بوتسوانا – البرازيل – بلغاريا – بروندنى – كندا –كاب فيردى – شيلى – كوستاريكا – كوورواتيا – قبرص – شيكوسلفاكيا – الدنمارك – جمهورية الفوتيكان – أكوادور – السلفادور – استونيا – فيجى – فنلندوا – فرنسا – الجابون – جامبيا – ألمانيا – غانا – اليونان – كواتمالا – غينيا بيساو – هوندوراس – المجر – ايسلنده – الهند – إيرلندا – إسرائيل – إيطاليا – اليابان – كذاخستان – كينيا – الكويت – لاتفيا – ليسوسو – ليبريا – لختنستين – لتوانيا – لكسمبورج – مدغشقر – ملاوى – مالى – مالطا – جزر المارشال – موريشلذ – المكسيك – ناميبا – نيبال – هولندا – نيوزيلندة – نيكاراجوا – النرويج – بنما – غنيا الجديدة – البرنوى – بيرو – بولندا – البرتغال – جمهورية كوريا – جمهورية ملدوفا – رومانيا – روسيا – رواندا – الساموا – ساوتوم – برنسب – المملكة العربية السعودية – سيراليون – سنغافوره – سلوفنيا – جزر سليمان – أسبانيا – سورينام – السويد – توجو – ترينداد وتوباجو – تونس – تركيا – أوغندا – أوكرانيا – المملكة المتحدة – جمهورية تنزانيا الاتحادية – الولايات المتحدة – أروجواى – فيناتوا – فنزويلا – زامبيا – زيمبابوى .

دول صوتت ضد القرار

الصين - كوبا - إيران - العراق - ليبيا - مانيمار - السودان - سوريا

دول امتنعت عن التصويت

أفغانستان - انتيجوا وباربودا - الباهاما - بنجلاديش - باربادوس - بيليز - بروني - دار السلام - الكامرون - كولمبيا - الكنغو - ساحل العاج - الدومنيكا - جرينادا - غانا - أندونسيا - جاميكا - الأردن - جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية - ماليزيا - المالديف - موريتانيا - النيجر - نيجيريا - باكستان - الفلبين - سانت كست ونيفس - سانتلوسيا - سانتفنست جرينادنس - السنغال - سريلانكا - سوازيلاند - تايلاند - فيتنام .

متغيبون

ألبانيا - البحرين - البوسنة والهرسك - بوركينا فاسو - جمهورية أفريقيا الوسطى .

تشاد - الكاميرون - جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية - جيبوتي - مصر - غنيا الاستوائية - أثيوبيا - جمهورية مكرونيسا الفدرالية - جورجيا - هايتي - كركستان - لبنان - منغوليا - المغرب - موزمبيق - سلطنة عُمان - قطر - سان مارينو - سيشيل - الصومال - تاجكستان - توركمانستان - دولة الإمارات العربية - أوزبكستان - اليمن - زائير .

الأمم المتحدة

المجلس الاجتماعي والاقتصادي

10 مارس 1993

لجنة حقوق الإنسان

الجلسة التاسعة والأربعون

بند الأجندة 12

مسألة خرق حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من أجزاء العالم خاصة الأقطار والأراضي الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية.

مشروع القرار 1993

حالة حقوق الإنسان فى السودان

لجنة حقوق الإنسان

مع إعادة التأكيد أن كل الدول الأعضاء عليها التزام بترقية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتضمنة فى ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان والميثاق العالمى حول حقوق الإنسان والقوانين الأخرى حول حقوق الإنسان .

وبالإشارة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 47 / 142 بتاريخ 13 ديسمبر 1992 حول الوضع فى السودان .

نلاحظ بعميق القلق تقارير بالخروق الخطيرة لحقوق الإنسان فى السودان المتمثلة فى الإعدامات الجماعية والحبس بدون محاكمة وإكراه الناس على ترك أوطانهم والتعذيب ، كما هو وارد فى - انظر عاليه - التقرير المقدم للجنة حقوق الإنسان فى اجتماعها الثامن والأربعين للمحقق الخاص فى مسألة التعذيب وفى الإعدامات الجماعية ، وحول تقريرها فى الجلسة التاسعة والأربعين بواسطة المحقق الخاص فى مسألة عدم التسامح الدينى .

وبالإشارة إلى إعلان حكومة السودان نيتها تكوين لجنة تحقيق قضائية مستمرة للتحرى فى قتل سودانيين فى هيئات الإغاثة الأجنبية ، ومع ملاحظة الأحوال المنتشرة للصراع المسلح الدائرة داخل السودان ، ومع القلق الشديد لأنباء تقول إن السكان المدنيين محرومون من العون الإنسانى نتيجة عراقيل ومع ترحيبنا بالحوار الأخير بين حكومة السودان والحكومات المانحة والمنظمات غير الحكومية العالمية حول توصيل العون الإنسانى .

ونظرًا للخطر الناجم عن الهجرة الجماعية للاجئين إلى أقطار مجاورة والأشخاص النازحين فى الداخل وضحايا التمييز فى السودان بما فيهم أعضاء الأقليات الذين أجلوا عن أوطانهم وخرقت حقوقهم الإنسانية .

ومع التركيز على أهمية وضع نهاية للتدهور الخطير لوضع حقوق الإنسان فى السودان :

1 - تعبر عن قلقها الشديد عن خروق حقوق الإنسان الخطيرة فى السودان التى تشمل الإعدام الجماعى ، الحبس بدون محاكمة ، حمل الناس على مغادرة أوطانهم .

2 - تطلب من الحكومة السودانية أن تحترم وبصورة كاملة حقوق الإنسان وتدعو كل الأطراف للتعاون من أجل تأمين هذا الاحترام .

3 - ونرجو من رئيس اللجنة بعد المشاورات مع المكتب اختيار شخص ذى مكانة عالمية مرموقة وعريقة فى حقوق الإنسان كمحقق خاص فى وضع حقوق الإنسان فى السودان .

4 - ونرجو من المحقق الخاص إقامة اتصال مباشر مع الحكومة ومع الشعب السودانى وأن يحقق ويبعث بتقريره إلى اللجنة فى اجتماعها الخمسين عن حقوق الإنسان فى السودان ، متضمنًا أى تقدم يمارس هناك بتجاه الإعادة الكاملة لحقوق الإنسان بما يتماشى والقوانين الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنسانى الدولى .

5 - وتطلب أيضًا من المحقق الخاص أن يبحث ويتلقى أخبارًا موثوق بها وصحيحة من الحكومة والمنظمات غير الحكومية ، وأى أطراف أخرى لها علم بهذه الأمور .

6 - وتلفت انتباه حكومة السودان إلى ضرورة للتعاون الكامل غير المتحفظ وأن تساعد المحقق الخاص فى تنفيذ تفويضه ، وأن تتخذ الخطوات

اللازمة بحيث توفر للمحقق فرص الاتصال بأى شخص فى السودان يرغب مقابلته.

7- وتطلب من السكرتير العام أن يمنح المحقق الخاص كل العون اللازم لتنفيذ تفويضه.

8- وتلفت نظر حكومة السودان إلى ضرورة الالتزام بقوانين حقوق الإنسان العالمية وعلى وجه - الخصوص - المواثيق الدولية حول حقوق الإنسان وميثاق القضاء على كل أشكال التفرقة العنصرية، والذى يعتبر السودان عضوًا من أعضائه وللتأكد من أن كل الأشخاص داخل حدوده والخاضعين لقوانينه بما فى ذلك أعضاء كل الجماعات الدينية والعرقية بأنهم يتمتعون بكامل الحقوق المعترف بها فى هذه القوانين.

9- وتلفت انتباه كل الجهات المتخاصمة لأن تحترم بصورة كاملة القانون الإنسانى العالمى والذى يتضمن البند 3 من مؤتمرات جينيف.

فى 12 أغسطس 1949 لإيقاف استخدام الأسلحة ضد السكان المدنيين ولحماية كل المدنيين من الخروق بما فى ذلك إكراه الناس على مغادرة أوطانهم والحبس التعسفى وسوء المعاملة والتعذيب والإعدام الجماعى.

10- وترجو بشدة كل الأطراف المشاركة فى الأعمال العدوانية أن تضاعف من جهودها للتفاوض حول حل عادل للصراعات المدنية لتأكيد احترام حقوق الإنسان، ولحرياته الأساسية فالشعب السودانى مهيىء بهذه الظروف الضرورية لإنهاء هجرة اللاجئين السودانيين إلى البلدان المجاورة، وتسهيل عودتهم المبكرة إلى السودان وترحب بالجهود الرامية إلى تسهيل الحوار بين الأطراف بذلك الخصوص.

11- وتطالب حكومة السودان لتأمين تحقيق كامل ودقيق بواسطة لجنة التحقيق القضائية المستقلة لعمليات قتل المستخدمين السودانيين مع

منظمات الإغاثة ، وذلك لتقديم المسئولين عن القتل وتوفير تعويض عادل لأسر الضحايا .

12 – وتناشد كل الأطراف بالسماح للوكالات العالمية والمنظمات الإنسانية والحكومات المانحة لكى توصل العون الإنسانى إلى السكان المدنيين وللتعاون مع مبادرات شعبة الشئون الإنسانية بالأمانة كى توصل العون إلى كل الأشخاص المستحقين .

13 – وتطلب من المحقق الخاص من إرسال تقريرها مع التوصيات إلى الجمعية العامة فى اجتماعها الثامن والأربعين وإلى لجنة حقوق الإنسان فى اجتماعها الخمسين .

14 – تقرر النظر فى وضع حقوق الإنسان فى السودان فى اجتماعها الخمسين تحت نفس بند الأجندة .

التصويت على تطبيق قرار الأمم المتحدة

قرار حول حقوق الإنسان

الاجتماع مارس 1993

قرار الجمعية العامة حول حقوق الإنسان فى السودان تحت رعاية الأمم المتحدة مارس 1993

النتيجة الإجمالية للتصويت .

35 صوتوا لصالحه ، 9 ضده ، 8 ممتنعين .

ملحوظات :

1- الذين صوتوا ضده :

بنجلاديش – الصين – كوبا – أندونيسيا – إيران – ليبيا – ماليزيا – باكستان – السودان .

« سوريا كانت من الممتنعين والعراق وبورما »

2 - الممتنعون عن التصويت :

بورندى - غينـا بيساو - الهند - وكينيا « الذين صوتـوا فى صالح القرار فى نيويورك .

بورندى - غينا بيساو ظلا يصوتان ضد القرار

كينيا ومـورتانيـا أرادا فى البدايـة أن يصوتـا لصالح القـرار ولكن لم يفعلا ذلك.

3 - الإجماع إصابه التآكل من جراء الـوضع فى نيويورك لأن هذ التوصيات تتطلب إجراء صلبًا بدلاً من التعبير عن عدم الموافقة .

* * *

ملحق (12)

مجلد 541 رقم 73 **الأربعاء 9 ديسمبر 1972**

مناقشات برلمانية

« هاند سارد »

مجلس اللوردات

تقرير رسمي

« مختارات »

الســـودان

الساعة 8,32 مساء

وقفت البارونة كوكس لتتقدم بسؤال لحكومـة جلالة الملكة حول سياستها تجاه السودان .

قالت البارونـة كوكس : أيها اللوردات . أشكركم على إتاحة هـذه الفرصة لمناقشة عدد من التطورات المزعجة فى السـودان ، وأتقدم بالشكر لكل اللوردات النبلاء الـذين تفضلوا بـالمشاركة هـذا المساء وأتاحـوا لنا حيـزًا من وقتهم برغم ارتباطاتهم الكثيرة .

أولاً : أسجل اهتمامى ومشـاركتى فى الأحـداث فى السودان ، فقبل أعـوام قليلـة أمضيت فصل الصيف هناك حيث كنـت أعمل ممرضـة فى مدينـة « حمرة الوز الصغيرة » بشمال كـردفان ، وعملت فى بـرنامج للتطعيم والتربيـة الصحية للمجموعات المسلمة التى تعيش هناك ، وفى أغسطس من هذا العام أُتيحت لى فرصة زيارة جنوب السودان تلبية لدعوة من الجمعية المسيحية العالمية للتضامن تلقيتها من مجلـس الكنائس السودانى الجديـد . قمنا بـزيارة لمنـاطق وكادوقلى . وكنا ننوى زيارة يانبيو إلا أن ظروف المواصلات لم تمكننا من ذلك .

فقد قمت إذًا بزيارات لكـلا الشمال والجنوب على الرغم من أن الوضع فى الشمال قد تـدهور بصـورة محزنة ، فى الفترة التى أعقبت عملى هنـاك ومرد قلقى والأسئلة التى يسألـونها مبنية على تقارير أعدتها جماعـات أو أشخاص أكن لهم احترامًا كبيرًا ، وتحتوى على ثلاث مواضيع متداخلة هى : خروق حقوق الإنسان فى الشمال والجنوب ، والحاجـة إلى إعانات إنسـانية ، والحاجـة إلى حل سياسى للمشكلة .

إن الحق فى الحياة هو أهم حق إنسانى للإنسان ؛ وعلى الرغم من ذلك فإن السـودانيين قتلـوا فى الأعـوام الأخيرة بفعل الجفـاف والفيضـانـات والمجـاعـة والحرب، وقـد تسبب فى معظم تلك الـوفـايـات القتل المتعمـد أو منع وصـول الإمدادات الكفيلة بإنقاذ الحياة ، وقد تم أيضًـا إجلاء خمسة ملايين سودانيًا من مـواطنهم ومناطقهم ، وقـد فرّ حـوالى مليونـان منهم إلى الشمال وبقى مليونـان بالجنوب وذهب مليون للخارج .

وأتحدث هنا إنطلاقًا من تجربة شخصيـة عن العذاب الذى يقاسيه أولئك الذى تـركوا قـراهم ومناطقهم بحثًـا عن ملاجـىء آمنة فى الجنـــوب ، معظم هـؤلاء لاجئـــون فـروا من الحرب الـــدائرة أو من الآثـار المترتبـة على الجفـاف والفيضـــانـــات ؛ لتفادى الجوع فى أمـاكن أصبحت الآن لا تصلهـا الإغـاثـة الإنسانية .

ويشعر الناس هنـاك بأنهم أهملوا وخذلوا بـواسطة المجتمع الدولى ، وآمل ألاّ تتخلى عنهم نحن هنا فى بريطانيا فى ساعة هم أحوج ما يكونون لعوننا .

الساعة 8,47 - اللورد بليس :

الـــوضع فى الســودان جـــدّ خطير ، ومن بين المنظمات المتعــددة المهتمــة بـا لمستقبل السعيد ورفـاهيـة الشعب الســودانى فإن النقـاط الآتية يتفق عليهـا

الجميع ، وأورد هنا مقتطفات نشرت لعدد من السودانيين الذين يعيشون فى المملكة المتحدة وبلدان أخرى خارج السودان .

ويتعرضون فيها لعدد من المواضيع التى أثارتها البارونة المحترمة السيدة كوكس ويختتمونها بالقول :

« إننا نخشى بأمانة أن يصبح السودان صومالاً أو بوسنة أخرى ما لم يقم المجتمع الدولى بإجراءات سريعة وفعالة . إننا نناشد المجتمع الدولى ببلدانه ومنظماته الإنسانية ومنظماته غير الحكومية وكنائسه وأفراده كى يتعاملوا ويؤمّنوا قرارًا من هيئة الأمم المتحدة يعالج الصراع الدائر فى السودان ويوفر العون الإنسانى ويؤمن حقوق الإنسان .

وأود أن أختم حديثى هذا بتوصيات صادرة فى واحد من أشهر المنظمات غير الحكومية والتى أمسك عن ذكرها الآن والذى يمثل إجماعًا بما يعتبر ضروريًا وممكنًا لمعالجة الوضع الخطير فى السودان والتوصية الأولى هى :

« ينبغى على الدولة المانحة أن تعقد اجتماعًا فى مطلع عام 1993 للتحقيق فى خروق حقوق الإنسان واحتياجات السودان الإنسانية وطلبات حكومة السودان فى تصدير الغذاء .

وينبغى على حكومات دول السوق الأوربية بما فى ذلك حكومة جلالة الملكة أن تطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة دعوة مجلس الأمن لمناقشة وضع حقوق الإنسان فى السودان ، وأن يتم التفكير فى الوسائل الأولية التى يتيحها نظام الأمم المتحدة لتحسين موقف حقوق الإنسان فى السودان .

وينبغى على حكومة جلالة الملكة أن تستغل كل مناسبة من خلال السوق الأوربية والكومنولث والأمم المتحدة لتأمين أوضاع كفيلة بإحلال حل سياسى ديمقراطى فى السودان .

وأخيرًا :

لو استمرت حكومة السودان فى خرقها لحقوق الإنسان الخاصة بالشعب السودانى فإنه يجب على المجتمع الدولى فى هذه الحالة فرض إجراءات تتضمن حظرًا على السلاح ، وتبث قيادات أخرى للتدخل الإنسانى يكفلها ميثاق الأمم المتحدة .

الساعة 9 مساء

اللورد بيموتن من هوانكلى :

إن الشحنات الكبيرة من الأسلحة الإيرانية أوربية الصنع ووصولها إلى أيدى القوات الحكومية السودانية التى تباشر بها الجهاد فى السودان ، يجب أن توقف وإن للأمم المتحدة الحق والقوة الكفيلان بتحقيق ذلك .

الساعة 9,16 مساء

البارونه بارك من موتماوس :

سادتى اللوردات . بما أننى عملت مرتين فى أفريقيا كدبلوماسية ونشأتُ هناك ، وبما أننى قمت بزيارة للسودان فى أعوام سابقة وتعرفت على عدد من السودانيين المحترمين المميزين فى كل من الشمال والجنوب ، أشعر بالأسى الشديد والقلق البالغ من الوضع المأساوى فى الجنوب اليوم ، ومن العار الذى أشعر به أننى لم أتوصل إلى حقيقة الموقف المريع هذا منذ وقت مضى .

وأخيراً .. وعلى الرغم من شعورى بأن هذا الوقت حساس لمناقشة ومتابعة مسألة حكومة الخرطوم وسجلها فى حقوق الإنسان لأن الدول الإسلامية نفسها مهتمة بما يصفونه بفشلنا فى حماية المسلمين فى البوسنة ، ومن وجهة النظر

العملية فليس عندنا ثمة مـا يمكننا من فرض ضغط على الخرطوم التى لا تحتاج لعـون منـا ، لطـالما أن العـون القـوى يأتيهـا من إيـران ، ولا يمكن أن تكـون العقوبات ذات أثـر ، وبرغم ذلك فيجب أن نتحدث هنا بصـوت عـال وواضح هذا اليـوم ، وآمل أن أُسمع العـالم من خلال وسـائل الإعلام مـا يجرى وأن نقوم بإرسال خطـاب تشجيع ومؤازرة من دولة مسيحية إلى مسيحيين يعـانون مختلف صنوف العـذاب وخاصة من بريطـانيا التى تربطهـا بالسودان علاقـات محترمة وطويلة .

الساعة 9,23 مساء

أيل لونغ فورد :

سادتى اللـوردات قام المتحدثـان الأخيران بمخاطبة المجلس انطـلاقًا من خلفية ومعرفة جيدة للسـودان . وأنا لا أدعى هذا الامتياز ولا أود إذًا أن آخذ من وقتكم الكثير ، فـآخر مرة رأيـت فيها الخرطوم كـانت قبل أربعين عـامًا عنـدما مررت بها فى طريقى إلى أفريقيا الجنوبية .

الساعة 9,28 مساء

اللورد روبرتسون من اوكردش :

سـادتى اللوردات . أود فقط هنـا أن أعبر عن مسـانـدتى للسيد كـوكس بطرح هذا السؤال عن الوضع فى جنـوب السودان ليس لعدم رغبتى فى التدخل فى شئون بلد آخر كانت لنا معه عـلاقات ودية ، وأكثر من هذا فإن السودان هو أكبر بلد فى أفـريقيا وهو أيضاً أفقـر بلدانها بموارده القليلـة ، والذى يصبح من الصعب جـدًا حكمـه ، ويجب على الحكومـة أن تلفت نظـر الأمم المتحـدة إلى التنكر الواضح لحقوق الإنسان خاصـة التنكر لحرية الدين كما تنص عليه الفقرة 18 من إعلان الأمم المتحدة لعام 1948 عن حقوق الإنسان . ثـالثًا – يجب علينا

أن نمنح كل المساعدة والمساندة لمحاولات الأمم المتحدة الرامية لتحسين الوضع فى جنوب السودان - رابعًا : لو لم تتحسن أوضاع الإمدادات القادمة يجب علينا الضغط على الأمم المتحدة أن تحمل الإغاثة إلى هناك بالصورة الجارية الآن فى الصومال .

الساعة 9,35 مساء

اللورد رئيس أثاقفة سالسبرى :

فى الحقيقة أن واحدًا من المشاكل التى تواجهنا اليوم تنطلق من حقيقة عدم تعاون حكومة السودان وعدم تجاوبها مع حقوق الإنسان والتى تعتبرها مظلة للتدخل الغربى ، ولكننا نحتاج أن نتذكر أن أغلبية السودانيين الأفارقة على الرغم من أنهم يتعاطفون مع الجيش الشعبى لتحرير السودان إلا أنهم لم يتدخلوا فى الحرب أبداً . إنهم العشب الذى تتعارك الأفيال من فوقه . كل الذى يريدونه هو نظام لحكم عادل غير طائفى يوفر العدالة للكل والفرص المتساوية للكل ويعتقدون أن للمجتمع مسئولية تجاههم يجب عليه أن يمارسها .

وبعد المحاولة الفاشلة من جانب الجيش الشعبى لتحرير السودان لاحتلال جوبا فى الصيف الماضى أصبح الناس ضحايا لحكم الإرهاب الذى تمارسه أجهزة الاستخبارات والأمن التى سمعنا عنها من اللورد الروبرتسون من اوكردشى ، وقد تم انتشال جثث لتلاميذ المدارس من النيل وهم يتشبثون بحقائب كتبهم المربوطة على ظهورهم ، وحتى ضباط الجيش وجنوده أصبحوا ضحايا .

وحدث نفس الشىء عقب الهجوم الذى شنه فصيل الناصر من الجيش الشعبى لتحرير السودان على ملكال فى أكتوبر ، وتقول تقارير موثوق بها : إن

ضباط أجهزة أمن الحكومة اعتقلوا أكثر من 150 مسئولاً وشخصية سياسية وتعرض بعضهم للتعذيب قبل إعدامهم، وفى كلا الشمال والجنوب تقوم أجهزة استخبارات الحكومة البالغ عددها خمس ببث الفتن وتحريض الزميل على زميله والصديق على صديقه، وأصبح نقاش الوضع السياسى فى البلاد أمر مستحيل.

وإذا تحدث أحد من مثلى المجموعة المسيحية عن هذا النوع من الجرائم فإنه يعتبر معاديًا للإسلام، وهذه هى المناسبات التى يتم فيها خرق حقوق الإنسان الدينية، وأود أن أؤكد هنا أن الكنيسة لا تعتقد بأن مطالبها بالعدالة هجوم على الإسلام، فإذا أراد النظام فى الخرطوم الاستفادة من مثل هذه الدعاوى فى كسب تأييد الدول الإسلامية المعتدلة فمن الضرورى توضيح هذا الموقف لهم.

كل ما يطالب به المسيحيون السودانيون هو دستور ونظام للعدالة يكفل الحريات الدينية للكل. للمسلمين والمسيحيين وللأديان الإفريقية الأخرى. لقد عاشوا مثل هذا النوع من الحرية من قبل وهم إذًا يعرفون قيمتها مما يجعل فقدانهم لها أمرًا مؤلمًا، وقد فقدت الحرية دون خطأ ترتكبه وكانت مهددة تحت نظام حكم النميرى عندما أُحرقت الكنائس فى جبال النوبة أو هدمت بالبلدوزرات ومنعت طلبات إعادة بنائها باستمرار، فكان العنف والقتل ضد المسيحيين فى تلك المنطقة كثير الحدوث حتى فى ذلك الوقت ومنذ ذلك الوقت ازداد هذا النوع من الجرائم وأصبح عامًا.

الساعة 9,48مساء

اللورد بيركيت:

ليس هناك بلد متحضر يكبت كل الأديان إلا واحدًا، وكل التيارات السياسية إلا واحدًا ، وكل المجموعات العرقية إلا واحدًا، والحكومة السودانية

تفعل كل هذا بـالضبط الآن وينفقون الغـالى النفيس فى سبيل تحقيقه ، فقواتهم المسلحة تواصل خوض معركة - لا طائل مـن ورائها - معركة غير إنسانية ضد مواطنيهـا حيث أصبح القتل الجماعى والنـزوح ، مظاهـر يومية فبلـغ الاضطهاد الدينى معدلاً مخيفًا .

هنالك عبـارة جديدة فظيعة ابتـدعت فى يوغسلافيا وأصبحت معـروفة فى العـالم وهى عبـارة « التطهير العـرقـى » ولها أخـوان مسـاويـان لها فى الشر هما التطهير السيـاسى والتطهير الدينى ، وفى السـودان فإن ما يحتـاج للتطهير ليس العرق أو السياسة أو الدين لمواطنيه ؛ وإنما قلوب وعقول من يملكون القوة .

الساعة 9,53 مساء

اللورد هلتون :

يسعدنى أن أقول : إن وجهة نظر العالم بدأت تركز على السودان على الرغم من انعـدام المراقبين الدبلومـاسيين والصحفيين هناك ، ففى أغسطس مـن هذا العام أرسل قساوسة خطابًا واضحـًا من« لوساكا » وكرروه فى « روما » ولم يترددوا فى استخـدام عبـارة « القتل » ، وفى 8 أكتوبـر قام مجلس النـواب الأمريكى كما أشرنا بالموافقة على قـرار حول حقوق الإنسان والإغاثة الإنسـانية ، وقد تبع ذلك بعد شهر قرار أشد قوة من البرلمان الأوربى ، وقامت اليابان بقطع كل عونها عن السودان ما عدا الإغاثة الإنسانية ، واختارت الأمم المتحدة الدكتور قاسير بيرو، كمقـرر خـاص للســودان فهل ، يتمكن الـدكتـور بيرو مـن الحصـول على كل التسهيلات التى يحتاجهـا ليسافر إلى حيث يشاء ويقـابل من يشاء بدون خوف من انتقام أولئك الذين يقابلهم ؟ وإذا ما رجعنـا إلى الجبهة الداخلية فهل تشعر حكومة جلالـة الملكة بالاقتناع التام عن العاملين بالسفـارة السودانية فى لندن . فأنا أعرف أن نسبـة كبيرة من العاملين هنا لا يتمتعون بـوضـع دبلوماسى ، وهل

تحاول الحكومة زيادة عـدد برامجها فى هيئة الإذاعة البريطانية بـاللغة الإنجليزية واللغات الأخـرى تلك البرامج القـادرة على الوصـول للسودان ؟ فهيئـة الإذاعة هى فى معظم الأحيان مصـدر المعلومـات الوحيد المتيسر فى المنـاطق النائيـة مما يضـاعف من ضـرورة تواجده فى منطقة تكثر فيها الدعـاية والأكاذيب .

إن السـودان مثقل بالـديون ، ففى عـام 1990 وصلت ديـونـه إلى 13 مليار دولار ومنذ العام 1989 تدهورت قيمة الجنيـه السودانى بمعدل 11 أو 12 ضعفًا والـديّن بهذه الطريقـة يفـوق المعدلات السنـويـة لـلإنتاج المحلى ، وهنـاك من يعتقدون بإصرار الدول الـدائنة على وقف فورى لإطلاق النار تعقبـه مفاوضات للسلام ودستور مناسب .

الساعة 10,4

اللورد افيبرى :

للأسف الشـديد أن تكـون الهيئة القضـائية فى السـودان غير مستقلة وإذا أصدر أى قاض حكماً لا يعجب الحكـومة فإنه يواجه عـواقب وخيمة ، وكمثال على ذلك القاضى بشـارة عبد الله بشـارة ، فقد تقـدم السيد فضل أحمد بطلب للمحكمة بإجراء تشريح لجثـة ابنه الدكتور على فضل وهـو عضو بارز فى اتحاد الطلاب السودانيين - والذى مـات متأثرًا بالتعذيـب فى 21 أبريل 1990 ، وقضى القـاضى بشـارة بأن التقـريـر الأول الـذى أعـده سكـرتير عام الجماعـة الطبيـة الإسلامية ونائبه ، غير مستوفٍ للإجراءات الطبيـة والقانونية المتبعة ، وقال : إنه مات با لملاريا النخاعية وأن الطبيبان العسكـريان اللذان قاما بالتشريح لا يعتد بهما حسب وجهة نظر القاضى ، وقرر إجراء فحص آخر بواسطة الدكتور ياسين عبد الله أحمد إمام .

قامت الأسرة بعد ذلك بإقامة دعوى جنائية رُفضت بواسطة قاض آخر ثم بواسطة النـائب العام الذى يتمتع بصلاحيات قضـائية فى السودان . استأنفت

الأسرة الحكم للقاضى بشارة مرة ثانية ، فأمر بإحالتهم إلى الشرطة والتقرير الطبى.. وعلى ضوء ذلك فضلت العائلة أن تتقدم باتهامات قانونية ضد قوات الأمن ؛ ولكن أجهضت التحريات عندما ضغطت الحكومة على القاضى بشارة فتقدم باستقالته ، كما أن المحامى الذى عينته الأسرة للمرافعة فى القضية تعرض للعقاب أيضًا ، وذلك بإلغاء ترخيصه ، وقد وردت قصة الدكتور فضل فى تقرير أخير للجماعة الطبية البريطانية حول تورط الأطباء فى خرق حقوق الإنسان تحت عنوان « خيانة مهنة الطب » التى ألفت لها نظر سيادتكم ، وتقدمت الجمعية الطبية البريطانية بمقترحات تطالب فيها :

« إلى الجماعة الطبية العالمية بتشجيع المعارضة الفعالة للتعذيب فى البلدان التى تمارس الضغوط فيها على العاملين فى مهنة الطب ليسهموا فى خرق حقوق الإنسان » .

وهذا هو الوضع بالتأكيد فى السودان . لابد أن الأمر صعب جدًا بالنسبة للأطباء العاملين أن يدينوا التعذيب لأن التزامهم الأخلاقى تجاه مهنتهم يحرم عليهم المساعدة فى أى نوع من أنواع المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة، وفى نفس الوقت يجب على الهيئات الطبية فى العالم دعوة الجمعية الطبية الإسلامية لإدانة التعذيب وتعاقب أعضاءها الذين يشجعون أو يسهمون فى الأعمال القاسية .

الساعة 10,38 مساء

البارونة ترمبنقتون :

أود أن أضيف أنه على الرغم من أن السودان لم يحظ باهتمام الرأى العام البريطانى فإن الحكومة لم تهمل احتياجاته كما سأوضّح ، فأنا لا أوافق على

الملاحظات التى أيـدها اللـورد بليس ، فقد قمنا بنشـاطات مكثفـة فى الخرطوم ونيروبى ولندن وبـروكسل ونيويـورك لتكثف من الضغط على حكومـة الخرطوم والجيش الشعبى لتحـريـر السودان ، كى يحسنـوا من سجلهم الخاص بحقـوق الإنسان وأن يتعاملوا بمسئولية فى تسهيل مهمة منظمات الإغاثة ، ومن الضرورى أن نتذكر حقيقة هامة وهى أنه لا يوجد طرف من أطراف النزاع بريئًا تمامًا. فكلا من حكومة السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان قاما بعرقلة جهود الإغاثة عدة مرات ولهم سجل لا مثيل له فى خرق حقوق الإنسان . أخيرًا .. إن الحكومة السودانيـة متهمة باتخاذهـا نشاطا مزدوجًـا تجاه الإرهاب فقيامهـا بإطلاق سراح المتهمين بتفجير فندق اكريول عام 1988 العام الماضى ، والذى مـات فيه خمسة مواطنون بريطانيون يؤكد هذه النقطة ، وقمنا بتحذير الحكومة السودانية بكلمات واضحـة من مَغَبَّة النتـائج على المستوى العـالمى ومستـوى العلاقـات الثنائيـة لمساندتها للمجمـوعات الإرهابية هذه ، واستمرت الممارسـات لبعض الوقت مما اضطرنـا لإيقاف برنـامج التنمية فى ينـاير 1991 وليس لـدينا اتجاه لاستئنـافه فى الـوقت الحالى ، وحـال الـوضع الراهن دون حـدوث أى تحسن فى العـلاقـات ، ونشعر من جـانبنا بضرورة البدء فى حوار مع الحكـومة السودانيـة بأمل إقناعهم على تغيير سياستهم ، ولا أعتقـد أن تَرَكْنـا لمثل هذا الاتجاه سـوف يخدم مصالح الشعب السودانى .

ليس من السهل الاستمـرار فى حـوار مـع هـذه الحكـومـة ، فقـد سـاءت علاقتنا بها فى الأسابيع الأخيرة ، ولعل السادة النبلاء يدركون الحوادث المأساوية التى وقعت فى الجنـوب وفى جوبـا على وجه التحـديـد ، فمن بين الذين قـامت السلطـات بإعدامهم بتهمـة التآمـر على البلاد مع العـدو موظفـون سودانيـون يعملون مع مندوب السوق الأوربية وموظفون بالسفارة الأمريكية ، وقد وضّحت هـذه الأحـداث لنـا ولكل العـالم ظـروف الإرهــاب والكبت التى يعـانى منهـا المواطنون العاديون فى السودان .

وأؤكد للـورد بليس أننا كنا فى مقـدمة الدول التى منحت العـون الغذائى للسودان عند بداية أزمة نقص الغـذاء هناك ، ومنذ ذلك الوقت وبرغم العراقيل التى وضعتها حكـومة السـودان فقد نواصل تـدفق مساعـداتنا الغـذائية فى كل أجزاء السـودان وزادت قيمتهـا على 37 مليـون جنيه استرلينى ، وبرنامجنـا مبنى على احتيـاجـات المواطنيين دونها اعتبـار لتوجهـاتهم السـياسية أو انتهاءاتهم الـدينية ، ونعتبر ثـانى أكبر دولـة تمد السـودان بـالعون الغـذائى حيث وصلت شحنـاتنـا 100 ألف طن منذ 1990 .

يوجـد الآن حوالى مليـون شخص فى معسكرات حـول الخرطوم وكـوستى وكما قـالت صديقتى السيـدة كوكس : فإن الكثيرين قـد أجبروا على الإقامـة فى أماكن غير منـاسبة ، وأساءت الحكومـة السودانية معاملتهم، وأؤكـد لصديقتى الليدى بـارك من مون ماوس بأنى قـد قدت مسعيين للسوق الأوروبيـة المشتركة لتحسين أوضـاعهم ، وسانـدنا جهـود الأمم المتحـدة الراميـة إلى تحديد مـواقع اختيارية لهم بها الاحتياجـات الأساسية ، وقد يلقى الإسهامات الثنائيـة للإغاثة من خلال بريطانيا وإيرلندا 6,4 مليون جنيه استرلينى لمسـاعدة أولئك المواطنين التعسـاء ، أما فيها يتعلق بحقـوق الإنسان والتى تعـرض لها كل المتحدثين هـذا المساء فإن هنـاك ثلاث أنواع من الخروق أثارت قلقنا : الاعتبـار الأول سياسى . فكلنا نعلم أن الظروف الأساسية لمجتمع ديمقراطى غائية تمامًا فى السودان الآن، فقد تـم حل كل الأحزاب السيـاسية ، وأعيـد تكوين نقـابات العـاملين ولكنها وضعت تحت رقابـة سياسيـة شديدة . لا تـوجد حـرية تعبير إذا تضمنت ذلك الانتقاد للنظام ، وتـم إبعـاد العناصر غير الأصولية من الوظـائف القيادية فى كل مؤسسات الدولة بها فى ذلك الجيش والوزارات الحكومية والجامعات .

أما البعـد الثانى ..لخروق حقوق الإنسان فيتمثل فيها وصفـه اللورد بيركن يتسم بالتميز الـدينى ، وقد اعترفت الحكومة السودانية فى أول جلسـة لمحادثات

السلام نيجيريا التى عقدت فى يونيو بأن السودان مجتمع متعدد الأديان والأعراف ، أما فى واقع الأمر فإن الكنائس تتعرض إلى الأعمال العدوانية والتعويق ، لقد استمعنا هذا المساء إلى ملاحظات السيد المحترم رئيس أساقفة كوفنترى وسالسيرى وأخبرنا الأيل اللورد لوثغ فورد بأن الكنيسة الكاثوليكية والمنظمات الكاثوليكية وضحت مواقفها أيضا . إلا أن النوبل لورد بيمونت ذكرنا بأن خرق حقوق الإنسان لم يقتصر على غير المسلمين فقط .

أما البعد الثالث .. هنالك مجموعات من الناس معرضة - بصورة خاصة- فقد تحدثت عن الذين أجلوا عن مقاطعتهم وعن الأحداث المأساوية بجوبا ، وأود هنا أن أؤكد القلق الذى عبر عنه النبلاء الآخرون والذى سببته أنباء مزعجة عن عملية تطهير عرقى تجرى فى جبال النوبة ، فقد قرأت الخطاب الذى نشر فى التايمز اليوم عن الخطر الذى يتهدد مواطنى جبال النوبة وكان الخطاب موجهًا من جمعية البقاء العالمية وأنوه هنا أن « جات أيليا سوة » لم يتمكن من زيارة جنوب كردفان فى سبتمبر بسبب عدم حصوله على تأكيد بأن يتحدث بحرية للناس فى جبال النوبة .

فقد عبرنا عن قلقنا هذا للحكومة السودانية فى مناسبات عدة على الصعيدين الثنائى ومن خلال الهيئات والمنظمات الدولية .

وقد قمنا مع شركائنا فى السوق الأوربية بدور فعال فى مساندة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الخاص بالخرق المذكور لحقوق الإنسان فى السودان والذى أُجيز فى الأسبوع الماضى .

وقالت الحكومة السودانية فى أول تعليق لها على القرار : بأنه قد أسيء فهمها ، والرد على هذا سهل : فإذا كان هذا هو الحال فليسمح لمراقبين محائدين بالتجوال بحرية فى كل أنحاء السودان ليقيموا الأمور بأنفسهم ، ومن شأن خطوة كهذه أن تتيح لنا التعرف عن كثب على الحقائق .

ولا ينبغى لأحد وبالذات الحكومة السودانية أن يشك فى موقفنا ، فإهتمامنا الأساسى والوحيد هو مساعدة المواطنيين الذين يعانون من الأحوال الحالية - مواطنوا السودان أنفسهم الذين عانوا من المجاعة والفقر والحرب والكبت بصبر وجلد لا مثيل لهما ، وأود أن أؤكد لهم وأُطمئنهم بأننا سنواصل وسنستخدم كل الوسائل المتاحة سواء من خلال إمدادهم بالعون الإنسانى أو الضغط لمساعدتهم فى التغلب على محنتهم هذه .

* * *

ملحق (13)

أم درمان 10 مارس 1992

عزيزى جراهام وإزمى

مرت مدة طويلة لم أكتب إليكم خلالها ولم أتلقى منكما خطابًا ، ولا يتتابنى قلق عليكما لأن سؤالى عنكما لم يتقطع وتصلنى الأخبار بأنكما بخير وعافية وأتمنى أن تكونا وأطفالكما وأحفادكما فى سعادة ورفاهية ، أما إذا سألتم عن حالنا والتى أتمنى أن تكونا عالمين بها فهى بخير ، ومهما يكن المظهر الخارجى فإن القصة الداخلية سوف تعجبكما . فتماسكنا النفسى والجسدى منذ كتشنر علمنا أن نرتفع من تحت كومة رمادنا ، فالسيناريو لم يتغير برغم تعاقب الكتشنرات والحلم فى استعارتك حى وبخير ، فعلى الصعيد الشخصى كما تعلم فإن البلوى بالنسبة لى تحدى دنيوى وتنقية صوفية .

وقد وافق رتشارد مشكورًا على تسليم هذا الخطاب لك ، وكان وقته هنا مزدحمًا بالعمل وآمل أن يكون قد تمكنت من تجديد الدعوة .. والرجاء تقبل أطيب تمنياتى وسلام كل أفراد الأسرة الذين يتوقون لرؤياكم وأسأل المولى عز وجل أن يتم هذا .

الصادق المهدى

ملحق (14)

قامت منظمة العفو الدولية بإصدار المئات من الاستئنافات نيابة عن سجناء الضمير السودانيين منذ وقوع الانقلاب فى يونيو 1989 ، وتحوى الصفحات التالية مجموعة مختارة من هذه الاستئنافات خلال الأربع سنوات الأخيرة وهى توضح المعاناة القاسية التى يفرضها النظام المشارك فى وثيقة حقوق الإنسان لهيئة الأمم المتحدة .

مختارات من تقارير أعدتها منظمة العفو الدولية عن السودان من يوليو 1989 - 1993 .

ملحوظة..لم تنظم الحكومة الديمقراطية المنتخبة بتنفيذ أى عمليات إعدام أو حدود سرقة خلال الفترة التى تولت فيها السلطة من 1986 إلى يونيو 1989 .

منظمة العفو الدولية

السودان : أول عام للحكومة العسكرية فى السلطة

أزمة دائمة بشأن حقوق الإنسان

1 - مقدمة :

تميز العام الأول للحكومة العسكرية فى السلطة والذى بدأ فى يونيو 1989 بخروق واسعة لحقوق الإنسان فى كل أجزاء البلاد ، فمعارضوا الحكومة الذين نظموا احتجاجات سلمية زُج بهم فى السجون بالمئات ، واستؤنفت عمليات التعذيب فى المراكز التى حبسوا فيها بالعاصمة الخرطوم ، وقد ارتفعت حوادث جلد السجناء الذين أُدينوا بتهم سرقة بعد محاكمات جماعية وأعدم سجناء آخرون

ومـدنيون عُـزّل بـواسطة القـوات المسلحـة والميليشيات المسـانـدة للحكومـة ، وازدادت معـدلات تنفيذ حكـم الإعـدام بين السجنـاء الذين صـدرت بحقهـم أحـكام إعدام . فقد أُعدم 34 شخصًا منذ يوليو 1989 مقابل 10 للأربعة أعوام السابقة وبالإضافة إلى الانتهاكـات التى تمارسها الحكومة ضد السجناء المتحفظ عليهم فـإن أعداد أخـرى من المساجين الـذين تحتفظ بهم المعارضـة المسلحـة « الجيش الشعبى لتحريـر السودان » ، الذى يحتل مساحات واسعـة من جنوب السودان تتعرض لنفس العملية .

إن الخرق بالجملـة لحقوق الإنسان ليس بـالأمر الجديد فى السـودان ، فقد تعودت حكومات الخرطوم على حبس منتقـديها وخصومها المسالمين ومن يقع فى أيديهم من المقـاتلين فى الجنوب منـذ الخمسينات حتى أوائل السبعينـات . بدأ الاقتتال مـرة ثانيـة عام 1983 فقتل آلاف المدنيين العُـزّل ، وخـلال السبعينـات عنـدما تـوقفت عمليـة الاقتتال فى الجنـوب قـامت حكـومـة جعفر النـميرى بسحب المئـات من خصومها المسـالمين ، وعندما تمت الإطـاحة بهذه الحكومة فى أبريل 1985 وتم اطلاق كل سجنـاء الضـمير ، استؤنفت عمليات الإعـدام بدون محاكمة وأنواع الخرق الأخرى فى الجنوب .

وخـلال أيـام فقط من استلام الحكـومة العسكـرية الجديـدة للسلطة فى يونيو 1989 بـدأت الشكاوى من خـروق حقوق الإنسـان والمناشدات بإطـلاق سراح سجناء الضمير ترد إليها ، وكان رد فعل المسئولين الكبار للحكومة خلال العام الماضى ، إما تجاهل الشكاوى والاستئنافات أو إعطاء وعود بإطلاق سراح المعتقلين مع عدم تنفيذهـا ، وقد تميز العام الأول للحكومـة فى السلطة بالخروق الكثيرة للحقوق الأسـاسية لـلإنسان ، التى التزمت الحكـومة أخلاقيًـا وقانـونيًا بمراعاتها نتيجة لعضوية السودان فى الميثـاق العالمى للحقوق المدنية والسياسية وميثاق حقوق الشعوب والإنسان لمنظمة الوحدة الأفريقية .

وهـذا التقريـر لا يتضمـن بـالتفصيل كل الخروق التى ارتكبتهـا الحكومـة السودانيـة خلال العام الماضى ؛ بل يسلـط الضوء على ظاهـرة حبس معارضى الحكومـة المسـالمين ولا يشمل كل الـوقائع التـى حدثت فيهـا خـروق لحقـوق الإنسـان بجنـوب السـودان « تم طبع تفـاصيل لبعض هـذه الخروق فى تقـريـر أصدرته منظمة العفو الدولية مفصلاً فى ديسمبر 1989 وعنوانه السودان : خروق حقوق الإنسان المترتبة عن الحرب الأهليـة » ولا يتضمـن كذلك الاعتقالات التى ظلت متواصلة فى الأقاليم .

نوع المعتقلين

اعتقال السياسين وكبار المسؤلين الحكوميين

عقب وقـوع الانقلاب مباشرة تـم اعتقال 80 من قادة الأحـزاب السياسية والمسؤلين السابقين للحكومة ، وأودعوا سجـن كوبر بالخرطوم دون محاكمة ودون توجيه تهمـة لأى منهم ، كان من بين هؤلاء رئيس الوزراء الصـادق المهدى قائد حزب الأمـة والدكتـور حسنى الترابى قائد الجبهـة الإسلاميـة القوميـة ، ومحمد إبراهيم نقد السكـرتير العام للحزب الشيوعى السـودانى ، ومحمد عثمان الميرغنى قـائد الحزب الاتحادى الـديمقــراطى ، والأب جيمس سرور قـائد الأحــزاب الإفريقية السودانية .

اعتقال أعضاء البرلمان :

اعتقل 23 عضـوًا من الجمعيـة التسـأسيسيـة « البرلمان » عقب الانقـلاب العسكـرى فى السودان ، وكـان بعضهـم أعضـاء كبـار فى الأحـزاب السياسيـة . شمل هذا العدد فاروق أحمد أحمد عضـو الحزب الاتحادى الديمقراطى ، والحاج عبـد الرحمن عبـد اللـه عبـد الرحمن نقـد اللـه من حـزب الأمة ووزيـر سـابق ، وجوزقول مودستو العضو البارز للحزب الشيوعى السودانى ، وتم اطلاق سراح

أحدهم وهو الثوم محمد الثوم من الحزب الاتحادى الديمقراطى والذى كان وزيرًا فى الحكومة المطاح بها فى 10 أكتوبر ، كما أطلق سراح عضو كبير فى حزب الأمة هو عمرنور الدائم دون تهمة فى 16 نوفمبر وأخلى سبيل آخرين فى يناير وفبراير 1990 .

وتم اعتقال الدكتور منصور يوسف العجب وهو عضو مستقل بالبرلمان المنحل بأم درمان فى 10 أغسطس وأودع سجن كوبر ، والدكتور منصور كان يشغل منصب وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط وقبل اعتقاله بقليل اختير مديرًا لمنظمة الهلال الأحمر السودانى ، وأطلق سراحه دون توجيه اتهام فى 7 يناير 1990.

واعتقل جوهان يورس أكول عقب الانقلاب مباشرة واستمر حبسه إلى مارس 1990 ، وكان وزيرًا سابقًا للإعلام والثقافة فى مجلس إدارة الجنوب وهو شاب فى الثلاثينات من عمره ، وكان قاضى مديرية بالجنوب واستقال عن القضاءعام 1983 احتجاجًا على « قوانين سبتمبر » .

الاعتقالات بين أعضاء نقابة المحامين :

فى 31 يوليو 1989 اعتقل عدد من قادة الاتحادات المهنية الذين تقدموا بمذكرة للحكومة تطالب بعدم تحريم نشاطات نقاباتهم ، وكانت نقابة المحامين ونقابة المستشارين القانونيين بمكتب النائب العام من بين الموقعين ، وبعد حوالى أسبوع من ذلك تم اعتقال مجموعة من كبار أعضاء نقابة المحامين وأودعوا السجن دون توجيه تهمة أو محاكمة ، وكان من بين المعتقلين الصادق الشامى ، وجلال الدين السيد ، وكلاهما عضو باللجنة التنفيذية للنقابة واعتقل محامون بارزون آخرون منذ وقوع الانقلاب ، وما يزالون فى الحبس من بينهم مصطفى عبد القادر ، والسيد عيسى ، وعدنان ذاكر ، ولم توجه التهمة لأى منهم ولم يقدموا للمحاكمة .

اعتقال أعضاء اتحادات العاملين النشطين :

بدأت الاعتقالات الرئيسية لقادة التنظيمات المهنية مع بداية أغسطس 1989 بعد أن رفعوا مذكرة من اتحادات العمال والمهنيين فى 31 يوليو ، واحتجت المذكرة على تدخلات الحكومة فى شئون اتحادات العاملين وطالبوا السلطات بالسماح لاتحادات العاملين بإعداد مسودة قوانين النقابات المهنية التى كانت تحت الإعداد ، واعتقل 8 من الموقعين على المذكرة ثم اتبعوا بأربعين نقابيًا نشطا آخر فى سبتمبر 89 ، وتم فصل النقابيين الآخرين العاملين فى الوحدات الحكومية وفروع أخرى من الخدمة المدنية منذ بداية أغسطس 1989 .

وحاولت السلطات العسكرية أخيرًا تكوين اتحادات مهنية يسيطر عليها مؤيدوها ، وتحل محل الاتحادات السابقة ، وعرف بعض ممن اختيروا لتولى المناصب النقابية بعضويتهم فى الجبهة الإسلامية القومية ، وعلى ضوء هذه الخلفية تم اختيار لجنة تسيير لاتحاد مزارعى الجزيرة والمناطق ، وعلى كل ففى بداية عام 1990 أعلن العقيد الطيب إبراهيم وزير شئون الرئاسة عن حل اللجنة متهماً أعضائها فى ممارسات شبيهة بممارسات النقابات السابقة .

اعتقال النساء :

اعتقلت السيدة سارة الفاضل محمود زوجة الصادق المهدى فى الخرطوم فى 5 سبتمبر 1989 مع امرأتين أخرتين هما : سارة عبد الله عبد الرحمن نقد الله « كريمة سكرتير سابق لحزب الأمة » ، ورشيدة إبراهيم عبد الكريم « عضو بارز بحزب الأمة ووزيرة الشؤن الاجتماعية فى الحكومة التى شكلها الصادق المهدى فى يوليو 1987 ، ووزيرة الدولة للتعليم فى آخر حكومة شكلها فى مارس 1989 » .

أودعت السيدات الثلاث سجن أم درمان مع بقية نزيلات السجن العاديات وفى ظروف صعبة جدًا وأطلق سراحهن فى أكتوبر 1989 دون توجيه اتهام لهن ، وبعد يومين من ذلك .. تم استدعاؤهن وطلب منهن التوقيع على

إقرار تجريمى ، وعندما رفضن التوقيع أعيد اعتقالهن بسجن أم درمان دون توجيه أى تهمـة لهن حتى أطلق سراحهن فى 6 نوفمبر 1989 .

اعتقلت بثينة دوكـة وتعمل ممرضـة بمستشفى الخرطـوم بعـد الانقـلاب ، إلا أن تـاريخ اعتقـالها غير معـروف على وجه التحـديـد ، أودعت هى الأخـرى سجن أم درمـان إلى أن تم إخلاء سبيلهـا فى 6 نوفمبر 89 دون توجيـه اتهام لها ، وقد أسيئت معـاملتها فى السجن وتعـرضت للضرب وأوثق كتافهـا مما سبب لها انهيار عصبى ، ويبدو أنها اتهمت بنقل معلومات لجون قرن قائد الجيش الشعبى لتحريـر السودان ولدبلومـاسيين أجانب فى الخرطوم ، واعتقلت الـدكتورة جمال خير الله سيد أحمد فى يناير 1990 لأن السلطـات العسكرية اتهمتهـا بمعارضـة سياستهـا ، وأودعت سـجن النسـاء العام بأم درمان ، إلا أنـه أفـرج عنهـا فى 20 مايو 1990 وقد تخرجت من كليـة الطب بجامعة الخرطـوم عام 1985 وعملت بعـد ذلك فى عـدة عيادات وهـى متزوجـة وأم لطفل عمـره 18 شهـرًا ، واعتقل زوجها الصحفى صديق الجيلى فى سبتمبر 1989 وما يـزال فى السجن دون تهمة أو محاكمة وهو موجـود بسجن شالا ، وتعتقد منظمة العفو الـدولية أن الدكتورة جمال أحد سجناء الضمير لأنها اعتقلت لقناعاتها السلمية فى المقاومة .

أنواع العذاب وسوء المعاملة :

تلقت منظمـة العفو الـدولية تقـــارير كثيرة عن مسـاجين عذبـوا منـذ نوفمبر 1989 وقد تـم فحص بعض السجناء بـواسطة أطبـاء أثبتوا أنهم تعـرضوا للتعذيب وقد تـزامنت هذه الفحوص مع بيانات أخـرى تلقتها المنظمة من أسر الضحايا ومن مصادر مستقلة أخرى تعمل فى مجال حقوق الإنسان .

ويقع التعـذيب وسوء المعـاملة فى المرحلـة التى يحتفظ فيها بـا لمعتقلين فى مواقع سرية تستخدمها قوات الأمن ويطلق عليها « البيوت الآمنة » بالخرطوم .

ويهدف تعذيب المحتجزين إلى إجبارهم على الإدلاء بمعلومات بنشاطات معادية للحكومة يقوم بها قادة العمل النقابى والسياسى ، ويكون الغرض من التعذيب أحيانًا الانتقام من المعتقلين على النشاطات السياسية التى قاموا بها ضد الحكم العسكرى ، واستخدمت الأساليب الآتية فى التعذيب :

1 - يضرب الضحايا بالهراوات وسنابك البنادق ويؤخذون بعد ذلك مباشرة إلى مراكز الحبس ، ويطلق المعذبون على هذا النوع من الضرب الوجبة الأولى ، يتم ضرب الضحايا بصورة متكررة بالعصا وهو ضرب مبرح فى معظم الأحيان .

2 - يجبر الضحايا على الرقاد على الأرض ويصب عليهم الماء البارد .

3 - تحبس مجموعات من أربعة ضحايا ولساعات طوال داخل حمامات صغيرة أبعادها 1,8 × 1 متر .

4 - يتم سقى الأرضية بالماء لمنع المحبوسين من الجلوس أو الرقاد .

5 - يجبر المعتقلون على المشى وتوضع بين أصابع أقدامهم حجارة ثم يقومون بضربهم ويأمرونهم بالقفز دون أن تسقط الحجارة .

6 - يكوى الضحايا بأعقاب السجائر .

7 - يتم تعليقهم من فروع الأشجار .

8 - تجرى عليهم مسرحيات تنفيذ حكم إعدام .

9 - يمنع الضحايا من الاستحمام ويسمح لهم بالذهاب إلى الحمام مرة واحدة فقط فى اليوم ويمنعون أيضًا من أداء صلواتهم .

10 - عند أخذهم للحمام يقوم الحراس بعصب أعينهم ويضربونهم .

11 - فى المساء يقوم الجنود بالضرب الشديد على أبواب الزنزانات كل 20 دقيقة لمنع الضحايا من النوم .

تأكيد أطباء السجون للتعذيب :

أجرى على السجناء الذين حولوا من مراكز الحبس إلى سجن كوبر فى ديسمبر 1989 بواسطة أطباء السجن . كان واحد من هؤلاء مريضًا وغير قادر على المشى أو الوقوف ، ورفضت سلطات السجن تحمل مسئولية قبوله إلا بعد ضغط من أحد أعضاء مجلس الإنقاذ الوطنى العسكرى ، ونقل هذا المريض إلى المستشفى حيث صدرت شهادة بأنه لائق للحبس .

بعد أيام قليلة أرسلت مجموعة مكونة من 19 سجينًا إلى كوبر ، وكانوا فى حالة سيئة نتيجة التعذيب . حولتهم سلطات السجن ليتم فحصهم بواسطة ثلاثة أطباء تابعين له وأكد تقرير الأطباء أن المعتقلين تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة .

السودان

خرق حقوق الإنسان فى العام الثانى للحكومة العسكرية

فى نهاية أبريل 1991 أصدرت السلطات السنودانية عفوًا عامًا عن كل السجناء السياسيين وأعضاء المنظمات الداخلة فى نزاع مسلح مع الحكومة والمعارضين بالخارج ، وأعلن الفريق عمر حسن البشير فى اجتماع عام أن 299 سجينًا سياسيًا سوف يشملهم القرار بما فيهم رئيس الوزراء المطاح به الصادق المهدى ، وسكرتير عام الحزب الشيوعى السودانى محمد إبراهيم نقد وقد اعتقلا فى يونيو 1989 عند قيام الإنقلاب ، وبقيا فى الحبس المنزلى منذ إطلاق سراحهما فى يناير 1990 .

واتضح بعد أسابيع من هذا الإعلان أن العفو كان جزئيًا ؛ وعلى الرغم من اطلاق سراح كثيرين من سجناء الضمير فى مايو 1991 ، إلا أن أكثر من 60 سجينًا آخرين بقوا فى الحبس فى عدة سجون دون محاكمة أو تهمة توجه إليهم، وكان من بين السجناء الذين لم يطلق سراحهم قادة نقابيون ، وأعضاء

معارضـة ، وضــباط من القــوات المســلحة اعتقــلوا فى أبريل 1990 عقب محاولة انقـلابية « راجع الملحق 1 - قائمة السجناء السيـاسيين الذين مازالوا فى الحبس مع بداية يونيو 1991» ، وبالإضافة إلى ذلك فقد حددت تحركات كثيرين ممن أطلق سراحهم وطلب من البعض مقـابلة سلطات الأمـن من حين إلى آخر لتوضيح ما يقومون بـه فى الخرطوم ، كما أجبر آخرون على التوقيع على تعهد بأنهم لن يقـوموا بنشـاط معادٍ للحكـومة وحـددت اعتقالات جـديدة فى مـايو 1991 لمعارضين للحكـومة ببـورسودان وكان من بينهـم طبيبان أبديـا معارضـة سلمية للحكم العسكرى ، وتم اعتقال اثنى عشر آخرين فى منتصف مايو 1991 عقب مظاهرات معادية للحكومة فى الخرطوم ومدن أخرى .

وفى مناسبات سابقة أخـرى منذ يونيو 1989 ، درجت الحكومـة العسكرية على إصدار بيانات بإطلاق سراح مساجين ، مثلاً فى يناير 1990 ؛ وبينما كان وفد من البرلمان الأوربى يزور السـودان أعلن إطلاق سراح 54 سجينًا ، واتضح بعد ذلك أن 25 منهم لم يطلق سراحهم ، كما تمت إعـادة اعتقال 5 من الذين أطلقوا بعـد مـدة وجيزة ، وكنتيجـة للمعلـومـات المضللة الصـادرة عن السلطـات فى منـاسبـات عـدة عن هـويـة من يتم إطـلاق سراحهم ، فـإن أسماء وعنـاوين المحتجزين حاليًا غير معروفة .

وتدهور وضع حقـوق الإنسان فى السودان منذ وصول الطغمـة العسكرية للحكم فى يونيو 1989 وتم الإبـلاغ عن خروق لحقـوق الإنسان فى كل جـزء من البـلاد تقـريبًـا ، فقـد تم سجن من يشتبـه بمعـاداتهم للحكـومـة واحتفظ بهم كسجناء ضمير ، كثيرون منهم بـاقون فى السجن دون تـوجيه تهمـة أو تقديمهم للمحاكمـات ، واحتفظ بالسجنـاء السـياسيين بمـراكـز سجن خـاصـة بـالخرطـوم ، وقـد أبلغ عن حـوادث ضرب للمجـرمين العـاديين والسجناء السياسيين .

تعذيب وسوء معاملة للمحتجزين :

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير كثيرة عن التعذيب وسوء المعاملة التى يتعرض لها المحتجزين السياسيين خاصة أولئك المحبوسين انفراديًا فى مراكز سرية بالخرطوم ، والغرض من هذا النوع من الحبس والمعاملة هو الحصول على اعترافات تقود إلى المزيد من الاعتقالات فى صفوف السياسيين وقادة العمل النقابى ، وشملت أنواع التعذيب: الضرب بمؤخرة البندقية ومسرحيات ، الإعدام والحرمان من النوم ، وتم أيضًا ، كيّ الضحايا بأعقاب السجائر ، وعلقوا من الأشجار ، وأجبروا على المشى بعد وضع حجارة متينة بين أصابع أقدامهم وبين أفخاذهم .

تلقت منظمة العفو الدولية أيضًا تقارير أخرى وإفادات عن سجناء يصفون فيها صنوف التعذيب التى تعرضوا لها فى الحبس ، وجاءت تقارير أخرى من أسر السجناء ومن مصادر أخرى تعمل فى مجال حقوق الإنسان ، وكان بعض تلك الشهادات مدعماً بإفادات صادرة عن أطباء يؤكدون حدوث التعذيب على الرغم من القلق الشديد الذى أحدثته وفاة الدكتور على فضل فى أبريل 1990 .

تقارير عن الضرب :

وصلت تقارير متنوعة من مصادر عدة بالسودان منذ يونيو 1989 تؤكد أن ضرب السجناء فى تزايد .

خروق حقوق الإنسان فى جنوب السودان :

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير أخرى تفيد بإساءة حقوق الإنسان فى عمليات تقترفها القوات الحكومية وقوات الدفاع الشعبى فى مناطق القتال لجنوب السودان ؛ وعلى الرغم من أن غارات قوات التمرد التى كانت مسئولة فى

الماضى عن تنفيذ إعدامات كثيرة دون محاكمة ، إلا أن هذه الغارات تناقصت فى الآونـة الأخيرة ، وفى أواخر مـايـو 1990 اعتقـل 5 رجـال بما فيهم مـدرسـان من المدرسة الكـاثوليكيـة الرومانيـة بمريدى بجنـوب السودان ، واتهمـوا بانتمائهم للجيش الشعبى لتحريـر السودان ، وأخذوا إلى جـوبا مع عدة نسـاء عن طريق ركوة منحتهم وحدة من الجيش الشعبى تصاريـح تكفل سلامتهم حتى جوبا ، وكانت مدينة جوبا محاصرة بواسطة قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان منذ عام 1988 ولا يمكن الوصـول إليهـا بـرًا دون عبـور خطـوط قـوات الجيـش الشـعبى لتحرير السـودان ، عندمـا وصلت المجمـوعـة إلى معسكر لقـوات الحكومـة يبعد 25 كيلـومتر من مريـدى ، اعتقلهم الجنـود ووجدوا التصـاريح بحوزتهم ، فـضرب الأربـعة رجـال ضربًـا مبرحًا ، وتقول إفـادة أدلى بها أُناس من المنطقـة أن الجنود سكبـوا النفط على ملابـس الأربع رجـال وأشعلوا النـار فيهم ، وفى المستشفى مـات أحـدهم نتيجـة ذلك وهـو ليوس لاكـو ، وعـاش الأربـع البـاقون ، إلا أن حروقهـم كانت شـديدة وأرسلـوا أخـيرًا إلى مستشفى جوبا بأمـر من أحد الضبـاط إلا أن سلطـات المستشفى لم تجـرى تحقيقـًا فى الأمر .

فظائع ارتكبها الجيش الشعبى لتحرير السودان

تلقت أيضًا منظمة العفو الدولية معلـومات من مصادر متعددة تقول : إن سبعة قادة سيـاسيين وعسكريين للجيش الشعبى لتحريـر السودان محتجزون فى منـاطق تـابعـة للجيش الشعبـى فى الجنـوب ، ويبـدو أن الاعتقـال تم فى 1988 لانتقالهم العقيد جـون قرن ، قائد الجيش الشعبى لتحريـر السودان ، ويعتقد أن بعضهم اعتقلوا فى أثيـوبيا ، إما بـواسطة قوات أمن أثيـوبية ، أو بواسطـة قوات أمن تـابعين للجيش الشعبى . حوّل المعتقلـون أخيرًا إلى منـاطق تابعـة للجيش

الشعبى فى الجنوب ويعتقد أنهم مازالوا محتجزين ، لم يسمح لهم بمقابلة أسرهم، ولم يسمح لمنظمات إنسانية مستقلة بمقابلتهم وتحركاتهم وأماكن تواجدهم غير معروفة . أشهر هؤلاء جوزف اودوهو سكرتير الشون الخارجية للجيش الشعبى لتحرير السودان وكان وزيرًا فى الحكومة الإقليمية فى الجنوب فى عصر النميرى .

للإجراء السريع

لجنة العفو الدولية السكرتارية العامة – لندن – المملكة المتحدة – خارجى « نشرة للتوزيع »

السودان التاريخ 15 مايو 1992 .

حسن عثمان – سياسى .

الدكتور محمد القاضى – صيدلى .

مصطفى زكى مصطفى – سياسى .

عبد الله بركات – واعظ .

حسن عثمان ، ومحمد القاضى ، ومصطفى زكى مصطفى ، أعضاء بالحزب الشيوعى السودانى المحظور ، اعتقلوا فى الخرطوم فى 29 أبريل 1992 بتهمة حيازة نسخ من صحيفة الميدان وهى صحيفة سرية للحزب الشيوعى ، وتعتبر الحكومة الحيازة على هذه الصحيفة جريمة يعاقب عليها بالإعدام .

وأُعتقل عبد الله بركات ، وهو عضو بارز بحزب الأمة وطائفة الأنصار فى بداية مايو 1992 ، ويعتقد أنه محبوس انفراديًا فى رئاسة الأمن بالخرطوم ، أما محمد المهدى إمام جامع الأنصار فى مدينة أم درمان وأحد منتقدى الحكومة ، فقد تم اعتقاله فى نفس الفترة وأخلى سبيله بعد عشرة أيام ، وأسباب اعتقال هذين الرجلين غير معروفة ، إلا أن هناك تقارير تقول : إن عددًا من الأنصار طلب منهم مقابلة جهات الأمن خلال الأسابيع الماضية .

وتخشى منظمة العفو الدولية أن يكون الرجال الأربع قد تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة ، فالمكان الذى يحتجز فيه الشيوعيون الثلاث غير معروف ويعتقد أن الشيوعيين الثلاث محتجـزين برئاسة الأمن بالخرطوم أو بأحـد المراكز السرية التى أصبحت تعرف باسم « بيوت الأشباح » حيث يمارس التعذيب .

معلومات عن الخلفية :

التعـذيب وسوء المعـاملة ممارسات يـومية فى « بيـوت الأشباح » ورئاسـة الأمـن ، وتمكنت منظمـة العفو الـدولية من إثبـات مائة حـالـة تعـذيب منذ نوفمبر 1989 وكان واحدًا من ضحاياها على فضل وهو طبيب مات فى 22 أبريل 1990 نتيجة التعذيب ، وفى الفترة الأخيرة وردت تقارير بتعذيب وسوء معاملة 75 مدنيًا وضابط جيش اعتقلوا فى نهاية أغسطس 1991 بدعوى محاولتهم قلب نظام الحكم وكلهم مـوجودون فى « بيوت الأشبـاح » وقد تم تعليـق سجين متقدم فى السن بحبل ربط حول يـديه ، وعلق فى سقف الـزنزانة ، وتعـرض سجين مدنى آخر إلى سلخ جلـد أخماص قدميه وهنـاك تقاريـر عن سجناء تم ضربهم ، وعن آخـرين اتلفت خصيهم بـالعصر بـالكماشـات ، وعـن آخـرين تم كيهم بقطع المعدن الملتهبة .

خارجى « للنشر »

أناس تعرضوا للتعذيب والإعدام :

ديفت كوك جوك	وزير إقليمى سابق بأعالى النيل .
فاروق عبد الله جاد كوس	سكرتير عام سابق أعالى النيل .
جون داك	مساعد سكرتير عام أعالى النيل .
كويس كانك نيباك	سكرتير عام بالوكالة أعالى النيل .
بيتالاى نيبك	مدير مكتب وزير الاقتصاد أعالى النيل .

وارا جاك كالوك باقير	مدير وزارة الزراعة بأعالى النيل .
نولوت كوك دينك	بيطرى وعضو سابق بالبرلمان عن أعالى النيل .
لازا روس لاى كول	نائب برلمان سابق أعالى النيل .
العميد جبرائيل دنق ول	ضابط شرطة سابق .
اللواء صايبون توت يت	ضابط شرطة .
الرائد باكوك جالكوك	ضابط شرطة .
جون جيللى	مفتش مركز مديرية صوبات سابق .
بيتا بال بوك مار	مدير مشروع أرز جنقلى .
يعقوب جو دونك ون	نائب المدير التنفيذى لمديرة صوبات .
مارتن نيا تكك	مدير التنفيذى لمديرة بيبوى .
بولبيك	موظف بقسم الضرائب .
جوانك دينق	موظف بالضرائب .
بول كونتك جيل	محاسب بوزارة التجارة .
جيما بليوكنك	محاسب بوزارة التجارة .
جون لكارك	مدير مدرسة ملكال الثانوية .

مع 115مسئولاً آخر :

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير عن اعتقالات جماعية فى ملكال مقر العاصمة الإدارية لولاية أعالى النيل فى جنوب السودان وهى تحت سيطرة القوات الحكومية ، وتحاصرها قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان فصل الناصر ، والمذكورون أعلاه كانوا بين 135 موظف بالخدمة المدنية وسياسيين وقادة محليين معظمهم من قبيلة النوير قبض عليهم فى نهاية أكتوبر 1992 فى أعقاب تمرد قامت به . إنيانيا 2 وهى مجموعة مسلحة تسيطر عليها الحكومة وقد أدى

التمرد إلى قتال داخل ملكال ، ووردت تقارير بأن السجناء موجودون فى مكان معزول وهناك قلق من أن يكونوا قد أعدموا أو عذبوا .

وتزداد المخاوف حول مصير يعقوب صوتك وجمعة بليوكتك اللذين تم اعتقالهما بواسطة الاستخبارات العسكرية . الجهاز الذى اشتهر بممارسته للتعذيب وإعدام المساجين دون محاكمة . أما بقية المسجونين فقد ألقت القبض عليهم وحدة أمن الولاية ، وهناك تقارير تقول: إن أعدادًا أخرى من قوات إنيانيا 2 كانت تتمركز فى ملكال تم اعتقالها أيضًا .

معلومات بالخلفية :

الاعتقالات جاءت بعد هجوم على ملكال قاده زعيم روحى أو نبى من قبيلة النوير ، والنوير واحدة من المجموعات الرئيسية فى أعالى النيل واسم الرسول وطينان من إقليم لاك من منطقة شمال النوير ، جزيرة الزراف غرب ملكال ، وفى خلال فترة العام ونصف السابقة للاعتقال اشتهر وطيناك عندما قام بالوساطة بين القوات الجنوبية والقوات شبه النظامية المتعاونة مع الحكومة فى الجنوب والجنوبيين المتقدمين إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان ، واستهدفت بالهجوم قوات من الجنود المتطوعين الشماليين المعروفة بقوات الدفاع الشعبى أو المجاهدين وينتمى معظمهم إلى الحركة الإسلامية المساندة للحكومة ويشكلون الآن جزءًا كبيرًا وهامًا من القوات المقاتلة فى الجنوب . دامت العملية 32 ساعة واشتركت فيها قوات متمردة من لاكنوير من انيانيا 2 التى كانت تتمركز فى جانجاك وجبل دوليبى .

السـودان

أزمة مستمرة فى حقوق الإنسان

أبريل 1992 موجز :

فى 30 أبريل 1991 أعلنت حكومـة الرئيس عمـر حسن البشير التى جاءت إلى السلطة إثر انقـلاب عسكرى فى 30 يوليو 1989 عفوًا عـامًا عن كل المعتقلين السياسيين ، وبعـد فترة قصيرة من ذلك أطلق سراح 299 من سجنـاء الضمير ؛ وعلى الرغم من ترحيبنا بالخطـوة إلا أنها لم تؤثر بشىء فى الخرق المستمـر لحقوق الإنسان بواسطة الحكومة السودانية ، وهناك 60 سجينًا سياسيًا من بينهم سجناء الضمير لم يطلق سراحهم ومنذ أبريل 1991 اعتقل مئات المعـارضين للحكومة ، وتواصل تعـذيبهم إلا أن الحكومة استبدلت أسلـوب الإبقاء على الناس لفترات طـويلة فى السجـن بحبسهم لفترات قصيرة وعزلهم تمامًـا عن العـالم الخارجى ، وبحلول مارس 1992 كان عدد المحتجزين بالسجون من معارضى الحكومة 200 بحد أدنى .

وفى مناطق الاقتتال - الجنوب والنيل الأزرق فى الشرق - وغرب السودان ، فهنـاك صعوبـة فى الحصـول على المعلومـات ؛ وبرغـم ذلك فإن البيانـات التى وصلت تفيـد بسوء الأحوال وحـوادث التعذيب ، فقـد تم الإعلان عـن حالات إعدام دون محاكمـة بمنطقة جبال النـوبة بغرب السـودان واختفى أناس كثيرون من دارفور فى الغرب الأقصى .

بالإضـافة إلى هذا فقد كـان الجيش الشعبى لتحرير السـودان مسئولاً عن عدة خروق لحقـوق الإنسان ، ومن بين أخطر الوقـائع مقتل أكثر من 2000 مدنيًا من قبيلة الدبيتكا بمـديرية أعالى النيل بواسطة مجموعـات عسكرية منشقة عن الجيش الشعبى تعرف باسم مجموعة الناصر .

موجـز :

ظلت منظمة العفـو الدولية ترسل نـداءاتها للحكومة السودانية نيـابة عن سجنـاء الضمير ، والمعتقلين السيـاسيين ، وضحـايـا التعـذيب ، والمختفين والمحكـوم عليهم بالإعـدام ؛ وعلى الـرغم من هذه النـداءات فإن الحكـومة قـد أخفقت فى احترام حقـوق الإنســان وأصبح وضع حقـوق الإنســان فى البـلاد خطيرًا.

وبرغم تـرحيبنا بـالعفو العـام الذى صـدر فى أبريل 1991 عـن المعتقلين السياسيين إلا أنـه كان قطرة فى بحر ، إذا مـا قورن بخروق حقـوق الإنسان التى تـرتكبها الحكـومـة ، ففى الشمال والشرق والوسـط تم اعتقال مئـات المواطنين المعارضين للحكـومة بعـد عفو أبـريل ، ويتضح من الاستخدام الـواسع لمراكز الحبس السرية والتعذيب المستمر ، بأن الكبت أصبح أسلوب وسياسة الحكومة فى مواجهة المعارضة التى تتعرض لهـا .

وفى مناطق العمليات العسكرية فى الجنوب والنيل الأزرق فى الشرق وغرب السـودان فيصعب الحصـول على المعلومـات وبـرغم ذلك فإن البيـانـات التى تـوفـرت تدل على أن وضع حقـوق الإنسـان متـدنى جـدًا . فالـذين يشتبـه فى تعاطفهم مع الجيـش الشعبى لتـحرير الســودان يواجهون احتمال « الاختفاء » أو الإعدام العشوائى .

بالإضافة إلى ذلك فإن الجيش الشعبى لتحـرير السودان مسئول عن إساءة حقـوق الإنسان ، ومن بين الحالات التى أبلغ عنهـا مقتل 2000 مدنى من قبيلة الدينكا فى أعالى النيل بواسطة مجموعات تابعة لفصيل الناصر .

منظمة العفو الدولية
السودان

نماذج من الكبت
19 فبراير 1993

موجز :

مازالت تصل إلينا تقارير مزعجة عن خروق لحقوق الإنسان فى السودان ، وما يزعج منظمة العفو الدولية حقًا تقرير عن قتل جماعى فى منطقة جبال النوبة النائية حيث تقوم الحكومة بتنفيـذ برنامج واسع « للتطهير العرقى » ، وتقول آخر التقارير التى لم تؤكد بعد : إن مئات المدنيين أعدموا دون محاكمة فى جبال النوبة فى آخر ديسمبر 1992 ومطلع يناير 1993 .

إن الموقف يقتضى اتخاذ إجراء حاسم حول خرق حقوق الإنسان بالسودان فالحوادث الخطيرة التى يتم فيها خرق حقوق الإنسان بالسودان تحدٍ يواجه العالم كله ، وتطـالب منظمة العفـو الدوليـة المجتمع الدولى التأكد مـن أن الوضع فى جميع أنحاء السودان تحت الرقابة الدائمة .

فى ديسمبر 1992 رفضت الحكومة السودانية قرارًا صادرًا فى الجمعية العامة لـلأمم المتحدة يعبر عن القلق لخروق حقـوق الإنسان فى البـلاد ، وقال الفـريق عمر حسن البشير قـائد الانقلاب : إن السـودان « سوف يديـر أذنا صماء لأى إدانة بـأى شكل » وأضاف أن خـروق حقوق الإنسـان « إشاعـات لا أساس لها ومبنية على حقائق غير مؤسسة » .

إلا أن الحكومة لم تهمل نداءات خرق حقـوق الإنسان تمامًا ، فقد أصدرت عفوًا عن السجناء السياسيين فى يوليو 1992 .

إننا نرحب بكل ما من شأنه أن يؤدى إلى إخلاء سبيل سجناء الضمير ولكن تعلم منظمة العفو الدولية بسجناء سياسيين ما زالوا فى الحبس ، وتعلم أيضًا أن عمليات التعذيب فى « بيوت الأشباح » فى السودان مستمرة ، وقد لجأت الحكومة إلى ممارسة الضغط تحت حاجب كثيف من السرية ، ففى الشمال يعيش المدنيون الذين ينتقدون الحكومة دون محاكمة ، ولدى منظمة العفو الدولية قائمة تحوى 250 اسمًا مازال أصحابها موجودين فى الحبس بالخرطوم خلال العام الماضى فقط .

وقد فرض على معارض النظام موافات قوات الأمن بتحركاتهم أو الحضور إليها شخصيا وهذا الحظر على حرية تحركهم لا يقل سوءًا عن حبسهم ، وفى 28 يناير 1993 تم اعتقال محمد عبد السيد فى الخرطوم وهو مراسل لصحيفة ، الشرف الأوسط العربية وأُغلق مكتب الصحيفة ، وهذه إجراءات قصد بها التعتيم على ما يدور هناك وحجبه عن العالم الخارجى ، وفى مناطق الحرب فى الجنوب وغرب السودان حيث تشعر الحكومة أنها فى أمان من المراقبة الدولية فإنها تتجاهل حقوق الإنسان تمامًا ، فقد تلقت منظمة العفو الدولية ، تقارير بإعدامات وحوادث « اختفاء » خلال العام الماضى وتفيد آخر التقارير بحدوث قتل جماعى راح ضحيته المئات من المواطنين فى هيبان بجبال النوبة فى ديسمبر 1992 ويناير 1993 إلا إنه لم يتوفر تأكيد لها بعد وحدثت إعدامات كثيرة فى جبال النوبة العام الماضى ، وتم ترحيل عشرات الآلاف من المواطنين عن مواطنهم وتعرضت القرى للاعتداء من قوات الحكومة .

وفى الجنوب لم تشأ السلطات بعد تفسير اعتقالها لـ 100 رجل فى جوبا فى منتصف عام 1992 وقد اختفوا جميعًا منذ ذلك التاريخ ، وقامت قوات الدفاع الشعبى بإعدام مئات الناس بعد هجوم قامت به قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان .

وانقسام الجيش الشعبى لتحرير السودان إلى ثلاث مجموعات مسئول أيضًا عن إساءات حقوق الإنسان ، ففى يناير 1992 قام فصيل من قوات الناصر بقتل 87 مدنيًا من قبيلة البقارة فى بحر الغزال ، وفى سبتمبر 1992 قتلت قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان « فصيل توريت » ثلاثة من عمال العون الغذائى العالمى وصحفى .

والفشل المستمر للحكومة السودانية باتخاذ الخطوات الكفيلة بمنع التعذيب « والاختفاء » والإعدام دون محاكمة يفسر عدم استعداد الحكومة على الالتزام بحقوق الإنسان العالمية ، التى يصر المجتمع الدولى على احترام الجميع لها وتناشد منظمة العفو الدولية الحكومة السودانية وكل فصائل الجيش الشعبى لتحرير السودان باتخاذ الخطوات الكفيلة بإنهاء هذه الحالات ، ويجب على الحكومة إجراء التحقيقات فى كل الخروق التى تمت وتقديم المسئولين عنها للمحاكمة .

خارجى « للنشر العام » :

السودان 8 يناير 1993 .

محمد وهب الله – موظف سابق .

محمد بشير الفكى – معلم .

صلاح حسنى سعيد – مدير بالقطاع الخاص .

عبد الحميد على بشير – سياسى .

عبد الرؤوف على أبو نعوف – موظف سابق .

عمر على – مدرس .

فاروق على زكريا.

عبد الرحمن عبد الله سالم توت رجل أعمال .

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير بأن تسعة رجال متهمين بانتمائهم إلى الحزب الشيوعى السودانى المحظور اعتقلوا فى الفترة ما بين 21 - 27 ديسمبر 1992 . جاء اعتقالهم عقب حملة أمنية فى برى وهى منطقة سكنية فى ضواحى الخرطوم وقامت قوات الأمن فى تلك العملية باجتياح منزل واحتلاله لعدة أيام وقبضت على كل من زاروه .

ويحتجز هؤلاء الرجال فى مكان معزول ويعتقدأنه رئاسة الأمن فى الخرطوم، أو فى واحد من « بيوت الأشباح » ، وتم اعتقال الرجل العاشر عبد الرحمن عبد الله سالم توت فى 5 يناير 1993 بتهمة الانتهاء إلى الحزب الشيوعى السودانى المحظور ولا يعرف المكان المحتجز فيه .

ويبدو أن السلطات تتهم هؤلاء الأشخاص بأنهم جزء من شبكة شيوعية تعمل تحت الأرض ؛ لذا فمن المرجح تعريضهم لتحريات دقيقة مصحوبة بالتعذيب .

معلومات للخلفية :

تجرى عمليات التعذيب وسوء المعاملة فى كل من رئاسة جهاز الأمن « وبيوت الأشباح » ويحدث أسوأ جزءمن التعذيب خلال التحريات . مثال على ذلك الأشخاص الذين اعتقلوا خلال 1991 والمتهمين بتدبير محاولة انقلاب ، وقد تعرضوا لتعذيب شديد .

« للنشر »

الخوف من عمليات تعذيب

17 مايو 1993 السودان .

دكتور إبراهيم الأمين - وزير سابق .

محمد عبد الرحيم .

محمد يوسف حسن .
محمد المهدى - إمام من طائفة الأنصار .
عبد المحمود أبو إمام - من طائفة الأنصار .
عبد الله إسحاق - مدير الشئون الدينية لطائفة الأنصار .
الهادي أدم - عضو بارز فى طائفة الأنصار .
التهامى إبراهيم - وزير الطاقة الولاية الوسطى .
مصطفى عبد القادر عبد اللطيف - وزير سابق للتعليم بالولاية الوسطى.
عبد الرحمن يونس - عضو بارز فى جماعة الأنصار .
الفضل عمر - مزارع .
دكتور عبد النبى على أحمد - حاكم سابق لدارفور .
دكتور سعيد نصر الدين - موظف بوزارة الصحة .
موسى عبد الله البشير - واعظ للأنصار .
إبراهيم على عبد القادر غفير .
الصادق إبراهيم .
عبد الباقى تاج الدين -عمدة قبيلة الشنابلة .
عثمان إدريس هبانى - معلم .
برير محمد التوم .
حسين أحمد فضل - تاجر .
الطاهر الرقيق - نقابى .
التجانى أحمد - نقابى .
محمد النيل دوليب - نقابى .
محمود أبشر - رجل أعمال .

دكتور بى مكوار – طبيب وعضو بالحزب الاتحادى الديمقراطى .

عبد الرحيم الحسينى – رجل أعمال وعضو بالحزب الاتحادى الديمقراطى.

منظمة العفو الدولية قلقة من تقارير تفيد باعتقالات واسعة فى المدن السودانية الشمالية فى أبريل وبداية مايو 1993 . ينتمى معظم المعتقلين لحزب الأمة وطائفة الأنصار وهى طائفة تقليدية إسلامية وتشمل القائمة أيضا أعضاء من أحزاب أخرى بما فيهم الحزب الاتحادى الديمقراطى « وطائفة الأنصار ، تعمل وفق مبادىء محمد أحمد المهدى الجد الأكبر لصادق المهدى « رئيس وزراء السودان الأسبق وزعيم حزب الأمة » .

ومرد قلق منظمة العفو الدولية هو أن الموقوفين هؤلاء تم اعتقالاهم بقيامهم بالتعبير عن رأيهم وهو أمر مباح ومعترف به عالميًا ؛ لهذا يعتبرون سجناء ضمير والمنظمة قلقة أيضًا لأن هؤلاء الناس سوف يتعرضون للتحرى الدقيق واحتمال التعذيب .

إضافة إلى ذلك.. فقد اعتقل الأمين فى يوم 11 أبريل 1993 فى الخرطوم على مايدو ، واعتقل محمد المهدى إمام جامع ود نوباوى فى أم درمان كما اعتقل عبد المحمود عبده إمام جامع القبة فى أم درمان ، أيضًا واعتقل عبد الله إسحاق مدير الشؤن الدينية للأنصار فى مكتب شئون الأنصار فى 29 أبريل 1993 والرجال الثلاثة أعلاه أعضاء بارزون فى طائفة الأنصار .

وجاءت تقارير تفيد أيضًا باعتقال أعداد أخرى من أعضاء حزب الأمة والأنصار فى مختلف مدن ومديريات البلاد ، فكان اعتقال محمد عبد الرحيم فى الأبيض ، واعتقل محمد يوسف حسن ، والزهاوى إبراهيم ، ومصطفى عبد القادر عبد اللطيف فى ود مدنى ، واعتقل عبد الرحيم يونس ممثل الأنصار المقيم ، وفضل الله عمر بالدمازين مدينة إقليمية تبعد 300 ميل جنوب شرق الخرطوم ، واعتقل الهادى آدم ممثل الأنصار وإمام نيالا فى تلك المدينة ، بينما

اعتقل موسى عبد الله البشير ، وإبراهيم على عبد القادر ، والصادق إبراهيم ، وعبد الباقى تاج الدين وعثمان إدريس هبانى ، وبربر محمد تم ، وحسين أحمد فضل بمدينة الدويم التى تبعد 140 ميلاً جنوب الخرطوم .

أما الدكتور يحى مكدار وعبد الرحيم الحسين الذى يبلغ من العمر 75 سنة وهو رجل أعمال وعضو بالحزب الاتحادى الديمقراطى ، فقد تم اعتقالهما فى الخرطوم .

معلومات للخلفية :

الحملة الأخيرة على حزب الأمة وطائفة الأنصار بدأت فى 5 أبريل 1993 عندما اعتقل صادق المهدى رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب الأمة لمدة 24 ساعة للتحرى .

وفى 25 مارس 1993 ألقى خطبة العيد فى نهاية رمضان « شهر الصيام للمسلمين » ونادى فيها بضرورة رجوع البلاد للنظام التعددى ، وفى 9 إبريل 1993 قامت مظاهرة فى أم درمان عقب صلاة الجمعة وقادها صادق المهدى وجاء فى التقارير أن الكثيرين قد اعتقلوا خلال وبعد المظاهرة وتعرضوا للضرب أثناء التحرى ، ويعتقد أن أسباب اعتقال أعضاء حزب الأمة الموضحة أسماءهم أعلاه كانت بسبب منشور صادر تحت صادق المهدى يحمل ملخص لخطبته فى صلاة الجمعة ، أما اعتقال أعضاء الحزب الاتحادى الديمقراطى فلم تتضح بعد إلا أنه يفترض أن الأسباب هى معارضتهم للحكومة .

خارجى « للنشر » :

الخوف من القيام بأعمال تعذيب .

18 مايو 1993 السودان .

عبد الوهاب الخير عبد الوهاب – مزارع .

مأمون يوسف - عضو طائفة الأنصار .
عبد الغنى محمد عمر الأمير - عضو حزب الأمة .
جبريل الصوفى سالم - نقابى .
على يونس - عضو حزب الأمة .
أحمد بلال - عضو حزب الأمة.

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير باعتقالات إضافية فى مايو 1993 لأعضاء من حزب الأمة المحظور وطائفة الأنصار طائفة دينية تقليدية - فى حملة إستهدفت معارضى الحكومة - فحزب الأمة يقوده رئيس الوزراء السابق صادق المهدى - حفيد - محمد أحمد المهدى مؤسس طائفة الأنصار .

ومرد قلق منظمة العفو الدولية هو أن أسباب اعتقال الأشخاص هؤلاء جاءت لممارستهم حقًا أساسيا وهو المطالبة بحرية التعبير لذا فيعتبرون سجناء ضمير ، والمنظمة أيضًا قلقة من احتمال تعرضهم للتعذيب ، فالمكان المحتجزين فيه غير معروف إلا أن البعض يعتقدون أنهم اودعوا « بيوت الأشباح» وتم اعتقال عبد الرحمن الخير عبد الوهاب مزارع ، ومأمون يوسف ممثل الأنصار وإمامهم بمدينة كسلا بشرق السودان ، ويعتقد أن لاعتقال عبد الرحمن الخير عبد الوهاب علاقة بالنشاطات السياسية التى يقوم بها أخوه نجيب الخير وهو عضو بارز فى المعارضة السودانية بالخارج ، واعتقل عبد الغنى محمد عمر الأمير فى مدينة الدامر التى تبعد 170 ميلاً شمال الخرطوم .

معلومات للخلفية :

ومنذ منتصف إبريل تم اعتقال عدة أعضاء من حزب الأمة والأنصار فى الخرطوم والمدن الإقليمية الأخرى كالأبيض والدمازين وود مدنى ونيالاً « مايو 1993 » .

المصـادر

مذكرات :

- يومية جراهام فى توماس .
- خطابـات لجراهام تومـاس رويرتســون وصادق المهدى ودكتـور يوسف بدرى.

الكتب :

- السودان 1985 – 1989 لبيتر ودوارت النـاشر أكادمية لســتركروك صدر عام 1990 .
- السودان : موت حلم لجراهام توماس الناشر دار الفرجانى1990 .
- الحكومة التى يستحقونها لمنصور خالد الناشر كدنيوك 1990 .
- الصراع التاريخى فى وادى النيل لجبريل رواربيرج الناشر هيرش 1992 .

المجلات :

- نشرات دورية .
- التحليل الأفريقى .
- أسرار أفريقيا .
- تقارير العالم الثالث .
- مجهر السودان .
- مجلة السودان الديمقراطية .
- نشرات منظمة العفو الدولية .

- هانس سار .

الصحف :

- التايمز .
- الجارديان .
- إندبندنت .
- ديلي تلجراف .
- يالفاينالشيل تايمز .
- الشرق الأوسط .
- الحياة .

* * *

المصطلحات

- بيت المهدى : أسرة المهدى .
- جلابية : كسا طويل من القطن الأبيض يلبسه الرجال فى السودان .
- الجزيرة : المنطقة الواقعة بين النيلين الأبيض والأزرق فى السودان .
- القبة : ضريح يدفن فيه رجال الدين
- الحدود : عقاب فى الشريعة الإسلامية لمقترفى الجرائم .
- إمام : زعيم دينى .
- عِمه : عمامة.
- مجنون : مختل العقل .
- شريعة : قوانين الشريعة الإسلامية .
- طريقة : طائفة دينية أو صوفية .

* * *


مطابع
ت : ٩٣٢٧٠٦

قالوا عن هذا الكتاب ...

الصراع من أجل البقاء

قالوا عنه أنه تكملة لكتاب «السودان: موت حُلم» والذى قيل فيه:

« جراهام توماس .. خادم متفانى فى إخلاصه للسودان .. فهو سفير إضافى للسودان فى بريطانيا .. كما يعد هذا الكتاب بليغ بدرجة عالية كما أنه متجانس عاطفياً وله تأثيره النافذ » .

روى جنكيز
(لورد جنكيز لهيل هيد)

« تُعَد قيمة كتاب جراهام توماس برفعه الستار عن تاريخ الأسرار السياسية والذى كان قادراً على لعب جزءاً غير صغير منها .. كما أنه سيصبح حتماً مصدراً لا غنى عنه لمؤرخين المستقبل » .

كولن ليجم
(تقارير العالم الثالث)

« يُعَد هذا الكتاب حادث فى وقته المناسب ، فقد بنى المؤلف أحداثه على تجربته الشخصية وأمده بكثير من بصيرة نفاذة . لقد صور بصفة خاصة وبكل وضوح الرئيس السابق نميرى بغير رحمة » .

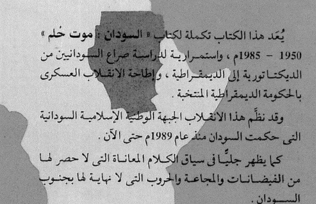
ريتشارد هول
(تحليلات أفريقيا)

« لقد حاول جراهام توماس بأن ينقل لنا الحقيقة كما يراها .. لقد كتب هذا الكتاب قلم عاش وسط أكثر الفترات الحاسمة للسودان المعاصر » .

(جريدة العرب)

« لقد دَوَّن جراهام توماس التاريخ الشخصى للدولة ، الذى يُعَد دراسة لأحداث أربعة عقود مرتبطة برباط وثيق بالسودان » .

ماجى جيمس
(ملف أكاديمى)



يُعَد هذا الكتاب تكملة لكتاب « السودان : موت حُلم » 1950 - 1985م ، واستمرارية لدراسة صراع السودانيين من الديكتاتورية إلى الديمقراطية ، وإطاحة الانقلاب العسكرى بالحكومة الديمقراطية المنتخبة .

وقد نظَّم هذا الانقلاب الجبهة الوطنية الإسلامية السودانية التى حكمت السودان منذ عام 1989م حتى الآن .

كما يظهر جليًا فى سياق الكلام المعاناة التى لا حصر لها من الفيضانات والمجاعة والحروب التى لا نهاية لها بجنوب السودان .

لقد انغمس المؤلف فى الشئون السودانية لأكثر من أربعين عامًا ويتمتع بثقة الكثير من القادة والساسة السودانيين والمصريين والبريطانيين .

لقد كتب بتوسع عن السودان فى الصحافة والإذاعة وبصورة متكررة فى السنوات التى عمل فيها بخدمات عبر البحار (بى . بى . سى) وبخاصة فى شبكة محطات الإذاعة المُركزة على أفريقيا .

– يكشف هذا الكتاب بوضوح معاناة بلد من بلاد العالم الثالث المتصارعة من أجل البقاء .

